العلاقات العراقية –الأمريكية 2003–2011م

Iraqi- American Relations 2003-2011

إعداد

كمال ضاحي عواد

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آب/2016

تفويض

أنا كمال ضاحي عواد أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: كمال ضاحي عواد

التاريخ: 2016/8/28

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الأوسط – عمان وعنوانها: "**العلاقات العربية الأمريكية 2003-2011م**" وأجيزت بتاريخ **2016/8/6**.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. محمد بني عيسى	رئيساً وممتحناً داخلياً	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ.د. محمد القطاطشة	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ.د. عمر الحضرمي	ممتحناً خراجياً	الجامعة الأردنية	.....

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة المشرف على هذه الرسالة لرعايته ومتابعته تللباحث، والعمل على إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية.

ويتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى أساتذة قسم العلوم تالسياسية، وزملاء الدراسة والأصدقاء لما قدموه من مساعدة كريمة لإنجاز هذا الجهد المتواضع.

كما ويتقدم الباحث باسمى آيات الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة وإبداء الآراء والإضافات العلمية القيمة التي وبدون شك ستثري موضوع الرسالة والتي آمل أن تكون كتاباً يستفيد منه المثقف والطالب.

الباحث

الإهـــداء

إلـــى الأحبة الذين رحلوا ...

وتركـوا العمر صحراء قاحلة...

والدنيا خرائب ينعق فيها البوم...

أهـــدي رسالتـــي....

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض.....	ب
قرار لجنة المناقشة.....	ج
شكر وتقدير.....	د
الإهداء.....	هـ
قائمة المحتويات.....	و
الملخص باللغة العربية.....	ي
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ك
الفصل الأول	**1**
مقدمة الدراسة	
المقدمة.....	1
مشكلة الدراسة.....	3
أسئلة الدراسة.....	3
أهمية الدراسة.....	3
أهداف الدراسة.....	4
فرضية الدراسة.....	4
حدود الدراسة.....	4
صعوبات الدراسة.....	5

الموضوع	الصفحة
مصطلحات الدراسة.....	5
الإطار النظري والدراسات السابقة.....	6
الإطار النظري.....	6
الدراسات السابقة.....	10
منهجية الدراسة.....	16
الفصل الثاني	17
تطور العلاقات العراقية الامريكية	
المبحث الاول: العلاقات الامريكية العراقية من بداياتها الاولى حتى العام 2003.....	18
المطلب الاول: العلاقات الامريكية العراقية (مرحلة ما قبل الحرب الباردة).....	18
المطلب الثاني: العلاقات الامريكية العراقية (مرحلة الحرب الباردة).....	23
المطلب الثالث: العلاقات الامريكية العراقية ما بعد الحرب الباردة.....	36
المطلب الرابع: العلاقات الامريكية العراقية (لمرحلة ما بعد احداث 11 ايلول حتى العام 2003)	50
المبحث الثاني: الحرب الامريكية على العراق واحتلاله عام 2003.....	59
المطلب الاول: مفهوم الحرب ومدلوله.....	59
المطلب الثاني: الحرب في الادراك الامريكي.....	71
المطلب الثالث: التدخل العسكري الامريكي المباشر في العراق.....	87

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	97
محددات العلاقات الامريكية العراقية	
المبحث الاول: محددات البيئة الدولية للعلاقات العراقية – الأمريكية.....	98
المطلب الاول: الهيمنة الامريكية بعد الحرب الباردة.....	98
المطلب الثاني: توظيف المنظمة الدولية.....	108
المبحث الثاني: محددات البيئة الاقليمية للعلاقات العراقية – الأمريكية.....	111
المطلب الاول: البيئة الاقليمية العربية.....	111
المطلب الثاني: البيئة الاقليمية غير العربية.....	115
المبحث الثالث: محددات البيئة الداخلية للعلاقات العراقية – الأمريكية.....	124
المطلب الاول: محددات البيئة الداخلية الامريكية.....	124
المطلب الثاني: محددات البيئة الداخلية العراقية.....	138
الفصل الرابع	143
الدوافع الاستراتيجية الامريكية لاحتلال العراق	
المبحث الاول: الدوافع الاستراتيجية الامريكية المعلنة.....	145
المطلب الاول: تدمير اسلحة الدمار الشامل.....	145
المطلب الثاني: الإطاحة بنظام صدام حسين وتحقيق نظام ديمقراطي.....	155
المطلب الثالث: الحرب على الارهاب.....	163
المبحث الثاني: الدوافع الاستراتيجية الامريكية غير المعلنة.....	171

الموضوع	الصفحة
المطلب الاول: امن اسرائيل.....	171
المطلب الثاني: تحقيق مشروع الشرق الاوسط الكبير.....	179
المبحث الثالث:مستقبل العلاقات الامريكية العراقية في ضوء الاتفاقية الامنية..	199
المطلب الاول: مجالات التعاون في ظل الاتفاقية الامنية	199
المطلب الثاني: الاحتمالات المستقبلية للعلاقات العراقية الامريكية.....	215
الخاتمة.....	222
الاستنتاجات	223
التوصيات	224
المصادر	225

تحوّل العلاقات العراقية – الأمريكية من 2003–2011م

إعداد

كمال ضاحي عواد

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة

ملخص

شهت العلاقات العراقية – الأمريكية خلال مراحل تطورها، تحولات حادة، ارتبطت بحالة من عدم الاستقرار. وقد ازدادت حدة التغيير في طبيعة العلاقات بين الطرفين وفقاً لاختلاف المصالح والتوجهات السياسية لكل منهما.

الفرضية التي يحاول الباحث التأكد من صحتها هي أن العلاقات العراقية–الأمريكية كان يمكن أن تتطور نحو آفاق أرحب، وان الحرب كان يمكن تفاديها لو توفرت أرضية ملائمة من الفهم المتبادل لمصالح ومطالب الطرفين.

وللتثبت من صحة الفروض التي انطلق منها الباحث سياسة الاعتماد على جملة من مناهج تحليلية، منها المنهج التاريخي الذي يعين على الكشف عن الجذور التاريخية العراقية–الأمريكية والمراحل التي مرت بها. كذلك اعتمد الباحث على منهج التحليل النظمي الذي فترض أن ثمة (Inputs) متفاعلة مع وسط نظامي (مؤسسات صنع القرار) لتأتي بنتائج محددة (outputs) كان لها الأثر الواضح على هذه العلاقات.

لقد توصلنا إلى جملة من الحقائق والاستنتاجات، أهمها، احتلال العراق مكانة مهمة وأساسية في التفكير السياسي لصانع القرار الأمريكي، واعتباره الدولة التي تضمن مصالح الولايات

المتحدة وتعمل على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية – الأمنية، إن ضمان السيطرة على الخليج العربي والمصادر النفطية مثلت الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة.

كما أن غياب المرونة في العمل السياسي للحكومات العراقية المتعاقبة والإدارات الأمريكية أوجد هامش كبيراً من عدم الثقة والشك والتوجس المتبادل.

في حالة استمرار الاحتلال أو انتهائه فإن استمرار العلاقات وتطورها هي الأكثر احتمالاً.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، العلاقات العراقية الأمريكية.

Iraqi- American Relations 2003-2011

Prepared by

Kamal Dahi Awad

Supervised by

Prof. Mohammad Al Qatatsheh

Abstract

Iraqi- American Relations have been through the stages of its evolution saw a sharp turnaround and was associated with a state of instability in this relationship. Unit of change has increased in the nature of relationships between the two sides, according to the different interests and political orientations.

The hypothesis that the researcher is trying to examine sure their health is that race relations-the US was able to evolve towards wider horizons, and that the war could have been avoided if there had been a propitious ground of mutual understanding of the interests and demands of two parties. Thus, the deterioration of relations and bringing it to an end to resort to armed force represents a shared responsibility borne by the parties and diminished, albeit to varying degrees.

To demonstrate the validity of hypotheses that we started it, we relied on a number of analytical methods, including historical approach, which assigns to the disclosure the Iraqi-American historical roots and stages through which. Well we have adopted the method of systemic analysis, which assumes that there is input (In puts) interacting with both central (decision-making institutions, to come to the specific results of the (out puts) have had a clear impact on these relations. The relations are not free from external stimulus interacted with certain elements, then came the specific results.

Key words: Relations, Iraq, the US.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

المقدمة:

يحتل العراق مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وقد نشأت هذه الأهمية من اعتبارات عدة منها الموقع الجغرافي الذي يحتله العراق في منطقة الخليج العربي، وامتلاكه احتياطي نفطي مهم له مكان الصدارة في العالم فضلاً عن الاعتبارات الأمنية والسياسية جعلت منه مركز استقطاب في التوازن العالمي.

إلا أن اللافت للانتباه أن العلاقة بين الطرفين، وخصوصاً بعد دخول القوات العراقية للكويت عام 1990، تجاذبها العديد من العوامل، الأمر الذي قاد إلى أن تتخذ، وعلى نحو ملحوظ، وفي العديد من المناسبات طابع عدم الارتياح المتبادل، والذي ارتقى إلى حد الاحتكام إلى استخدام القوى العسكرية كما حصل عامي 1991 و 2003م.

أبدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة اهتماماً مكثفاً بالقضية العراقية منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، الذي بدأ بأحداث الغزو العراقي للكويت، ثم قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الدولي الذي اضطلع بمهمة تحرير الكويت. (برهوم، 1991: 62-63).

وكما سيتضح عند مناقشة مراحل تطور العلاقات العراقية- الأمريكية، أن هدف الإدارة الأمريكية السابقة في عهد "جورج بوش الأب"، كان يتمحور حول إسقاط نظام الرئيس العراقي (صدام حسين) على اعتبار أن هذا النظام يهدد السلم والأمن الدوليين بذريعة امتلاكه أسلحة محظورة دولياً،

إلا أن الهدف أخذ بالتراجع، على الأقل في مضمونه العسكري، في عهد إدارة الديمقراطيين بزعامة " بيل كلنتون"، حيث تبنت هذه الإدارة استراتيجية مغايرة تمثلت خلال ثماني سنوات، بالتركز على سياسة الاحتواء المزدوج والإنهاك الاقتصادي مستهدفة بذلك إيران والعراق منذ البداية، ثم الاقتصار على العراق دون إيران بعد ذلك (حافظ، 2008 : 256–257).

ولكن عندما تسلم (جورج بوش الابن) مقاليد الأمور في الولايات المتحدة، اعتبرت الإدارة الجديدة ان الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بداغير ذي جدوى،الأمر الذي ولد قناعات كانت تذهب إلى ضرورة إيجاد بدائل مناسبة لتفعيل نظام العقوبات بتبني مفهوم (العقوبات الذكية) في محاولة لوقف تداعي نظام العقوبات المفروض على العراق.

ومما أدى إلى ان يتخذ التصعيد أقصى مدى له أحداث الحادي عشر من أيلول /سببتمر 2001، إذ شكل الحدث منعطفاً مهما في الآلية المتحكمة بالعلاقات العراقية – الأمريكية، ليتحول الخطاب السياسي الأمريكي على أثرها إلى خطاب صريح بإسقاط النظام الحاكم في بغداد بعد أن تم تجاوز وسائل الضغط والإنهاك الاقتصادي.

لقد ازدادت حدة التوتر في العلاقات العراقية – الأمريكية منذ بداية عام 2002م، عندما اعتبر الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في خطاب (حالة الاتحاد)، العراق كإحدى دول (محور الشر)، وبعد ذلك تم إسقاط النظام العراقي في نيسان /إبريل 2003م، ليظهر بعد ذلك نمط جديد من العلاقات العراقية – الأمريكية تميز بالتطور السريع والتعاون المتبادل بين الطرفين (عارودي، 2002 : 231).

مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة مناقشة إشكالية مهمة تقول إن هناك تبايناً واضحاً في المصالح السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، إذ تحاول الولايات المتحدة فرض مشروعها الساعي إلى الهيمنة على المنطقة باعتبارها القطب الأوحد في السياسة الدولية انطلاقاً من استراتيجيتها في الشرق الأوسط التي يأتي في مقدمتها إضعاف العراق وتحجيم دوره العسكري والاستحواذ على مقدراته الاقتصادية.

في حين يسعى العراق إلى الحصول على مكانة إقليمية فاعلة ومؤثرة بما يتناسب وقدراته الجيوستراتيجية والاقتصادية، وهذا يعارض المشروع الأمريكي في المنطقة.

أسئلة الدراسة:

تثير الدراسة جملة من التساؤلات منها:

1- ما حقيقة النوايا الأمريكية في العراق بعد عام 2003م؟.

2- هل استطاعت الإدارة الأمريكية ضمان مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها في العراق؟

3- ما أهم المشاريع الأمريكية في العراق؟

أهمية الدراسة:

من المؤمل أن تفيد هذه الدراسة الأجيال اللاحقة على فهم ما جرى من تحولات في العلاقات العراقية الأمريكية ما بين عامي 2003-2011م وطبيعة التدخلات التي حصلت وكذلك تفيد صانع القرار عند الرجوع إليها. ويستفاد منها من قبل الدارسين والباحثين في هذا المجال.

أهداف الدراسـة:

تهدف الدراسة الإجابة عن حقيقة النوايا الأمريكية في العراق بعد عام 2003م من خلال ضمان مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها. وأهم المشاريع الأمريكية في العراق. من خلال معالجة موضوع حيوي يتمثل في دراسة وتحليل السياسة الأمريكية حيال العراق من الاحتلال وحتى الإنسحاب، وعلى نحو يمكننا من معرفة طبيعة المصالح والأهداف الأمريكية في العراق.

في ظل سعي أمريكي لتغيب أو إلغاء دور القوى الدولية الأخرى المنافسة لها في الساحة الدولية، مع توظيف الشرعية الدولية للإبقاء على تفوقها حيال هذه القوى وبما يضمن هيمنتها العالمية المطلقة.

فرضية الدراسة:

الفرضية التي يحاول الباحث التأكد من صحتها هي أن العلاقات العراقية الأمريكية كان يمكن لها أن تتطور نحو آفاق أرحب. وأن الحرب كان يمكن تفاديها لو توفرت أرضية ملائمة من الفهم المتبادل لمصالح ومطالب الطرفين. وبالتالي فإن تدهور العلاقات والوصول بها إلى حد الاحتكام إلى القوة المسلحة تمثل مسؤولية مشتركة يتحمل الطرفان وزرها، وإن كانت بدرجات متفاوتة.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- الحدود الزمانية:اقتصرت الدراسة علىالفترة الممتدة بين (2003-2011م).

2- الحدود المكانية: الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق .

صعوبات الدراسة:

يواجه الباحث الكثير من المعوقات والصعوبات في معالجة هكذا مواضيع. حيث يعاني من صعوبة الوصول والحصول على العديد من الدراسات والأبحاث والمعلومات التي توصف بالسرية، ولمّا يتم تداولها أو الإعلان عنها بَعْد، كونها تمس الجانب الأمريكي والعراقي على حدٍ سواء.

مصطلحات الدراسـة:

1- العلاقات الدولية: هي مجموعة الروابط المتعددة في أغراضها والمتنوعة في مضامينها التي يمكن رصدها في مرحلة تاريخية معينة بين الوحدات والعناصر التي يتشكل منها النظام الدولي (فهمي، 2011: 21).

2- السياسةالأمريكية: القضايا المشتركة بين البلدين والموقف إزاء كل قضية تفاعل أم انكفاء.

3- السياسة العراقيـة: القضايا المشتركة بين البلدين والموقف إزاء كل قضية تفاعل أم انكفاء.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

ازداد التركيز الأمريكي على العراق بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأهميته وحيويته، وكذلك حين بدأت الاحتياطات الأمريكية النفطية بالنضوب، وبالتالي أصبحت مسألة وضع العراق والمنطقة العربية ككل تحت السيطرة الغربية، أمراً حيوياً ومهماً لتعزيز الأمن الغربي.وعليه لم تعد مسألة الحصول على النفط اقتصادية أو تجارية بقدر ما أصبحت مسألة تتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ صار همّ الإدارات الأمريكية المتعاقبة التركيز على كسب العراق إلى جانب سياساتها المختلفة منها سياسة الأحلاف (حلف بغداد 1955م)، ومشروع أيزنهاور عام 1957م، الذي هو في الحقيقة خطوة متممة لحلف بغداد، لكونه يستخدم العراق (بحكم موقعه الجغرافي) كعمق استراتيجي أمام احتمالات تغلغل النفوذ السوفيتي، آنذاك. (منصور، 1979، 84).

إلا أن الوجود البريطاني في الخليج العربي وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الباردة في أوروبا، واعتمادها على السياسة البريطانية لحماية المصالح الغربية عامة والمصالح الأمريكية خاصة في الخليج العربي والعراق، حدّ من السياسة الأمريكية إزاء العراق وحال دون التقارب بين الطرفين.

ومنذ عام 1958م، ظل العراق الدولة الخليجية الوحيدة التي لا تمتلك فيها الولايات المتحدة نفوذاً. بالتالي عد العراق دولة غير صديقة أو غير موالية للولايات المتحدة في المنطقة، يضاف إلى ذلك اتجاه العراق نحو المعسكر الاشتراكي– آنذاك– واستمر هذا الحال لينتهي بقطع العلاقات بين

العراق وأمريكا عام 1967، بسبب مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من العدوان الإسرائيلي عام 1967م.

واستمر الوضع على هذا الحال حتى قيام ثورة 17 تموز 1968م، والتي أسهمت في اتساع الهوة بين الطرفين بالنظر لتوجهاتها المناهضة للسياسة الأمريكية ولنفوذها بالمنطقة، ورفضها الوجود الأجنبي في الخليج العربي، إضافة إلى قيامها بتأميم النفط العراقي عام 1972م، وإخراج الشركات الأجنبية من العراق، ومطالبتها باستخدام النفط كسلاح سياسي عام 1973م، ضد الدول المؤيدة للكيان الصهيوني، الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وسبب اضراراً كبيرة في اقتصاد الغرب مثل (الصدمة النفطية)، فضلاً عن رفضها لأي تسوية سياسية مع إسرائيل.

إن استراتيجية الدول هي في جانب كبير منها انعكاس لتفاعل مصالحها وقدراتها ونتيجة نهائية لمصالحها وأهدافها على المستويين الوطني والدولي، فالإستراتيجية الأمريكية تتضمن المصالح والأهداف التي تنبع من تأثير المصالح القومية الأمريكية باعتبارها المحور الذي تدور حولها استراتيجيتها القومية. ولغرض تحقيق هذه الأهداف القومية لابد من ان تكون هناك وسائل وأدوات تتستخدم لتحقيق الغاية المنشودة، وهي متعددة كالوسيلة العسكرية والاقتصادية والسياسية. ولأجل ذلك اضطلعت مؤسسات عدة بصنع الاستراتيجية الأمريكية كمؤسسة الرئاسة، والكونغرس، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع. وغيرها. وعلى الصعيد الرسمي هناك مؤسسات وهياكل تشاركفي صنع الاستراتيجيات والسياسات وتؤثر بشكل فعّال مثل المجمتع الصناعي–العسكري الأمريكي ومراكز ومعاهد البحوث والدراسات (مراكز الفكر) وبشكل أوسع جماعات الضغط والرأي العام الأمريكي، لذلك

تعد عملية صنع الاستراتيجيات والسياسات من العمليات المعقدة. وجاء هذا التعقيد نتيجة تفاعل مؤسسات عدة رسمية وغير رسمية على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت الولايات المتحدة تركز على تحقيق استراتيجيتها الشاملة على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية (1945م)، إذ عُدّ النفط العامل المحرك للإستراتيجيةالأمريكية في المنطقة العربية والعراق خصوصاً، وسعت إلى إدخال العراق تحت مظلتها من خلال العديد من الاستراتيجيات والسياسات بهدف مواجهة وكبح جماح النفوذ السوفيتي آنذاك. (العلاف، 2006، 145).

شهدت العلاقات العراقية–الأمريكية خلال مراحل تطورها، تحولات حادة، ارتبطت بحالة من عدم الاستقرار في هذه العلاقة. وقد ازدادت حدة التغير في طبيعة العلاقات بين الطرفين وفقاً لاختلاف المصالح والتوجهات لكل منهما.

ابدت الإدارة الأمريكية اهتماماً مكثفاً بالملف العراقي منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، الذي بدأ بإحداث الغزو العراقي للكويت.

إن هدف الإدارة الأمريكية السابقة في عهد (جورج بوش الأب) كان يتمحور حول اسقاط النظام السابق، إلا أن هذا الهدف أخذ بالتراجع في عهد الديمقراطيين (بيل كلنتون) حيث تبنت هذه الإدارة استراتيجية مغايرة تمثلت بالتركزعلى سياسة الاحتواء والإنهاك الاقتصادي.

عندما تسلم (جورج بوش الابن) مقاليد الأمور في الولايات المتحدة، اعتبر ان الحصار المفروض على العراق قد بدأ بالتآكل، وتبنى مفهوم (العقوبات الذكية) في محاولة لوقف تداعي نظام العقوبات، وقد اتخذ التصعيد أقصى مدى له بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، إذ شكل الحدث منعطفاً مهماً في الآلية المتحكمة بالعلاقات العراقية–الأمريكية، ليتحول الخطاب السياسي

الأمريكي على أثرها إلى خطاب صريح بإسقاط النظام الحاكم في بغداد بعد أن تم تجاوز وسائل الضغط والإنهاك الاقتصادي (حافظ، 2008 : 256-257).

ازدادت حدة التوتر في العلاقات العراقية – الأمريكية منذ بداية عام 2002م، عندما اعتبر الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في خطاب(حالة الاتحاد)، العراق كأحد دول (محور الشر)، وبعد ذلك تم إسقاط النظام العراقي في نيسان 2003م، ليظهر بعد ذلك نمط جديد من العلاقات العراقية – الأمريكية تميز بالتطور السريع والتعاون المتبادل بين الطرفين، إذ لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أي دور سياسي في العراق قبل الحرب العالمية الثانية، حيث كان اهتمامها منصباً على ضمان مصالحها الاقتصادية (النفطية) بالتعاون مع بريطانيا من خلال الاعتراف بسيطرتها على العراق، وهكذا حظي العراق بأهمية كبيرة في توجهات السياسة الأمريكية منذ أوائل القرن الماضي، هذه الأهمية لا تخرج عن المعايير الأساسية للمصالح الاستراتيجية الحيوية الأمريكية –فيه تحديداً – لاعتبارات عديدة تتعلق بالمكانة الجيو–استراتيجية وبالإمكانات والموارد الاقتصادية والبشرية،التي جعلت الشركات الأمريكية بعد صراع مع القوى الرئيسية المهيمنة على المنطقة (بريطانيا، فرنسا، هولندا) – آنذاك– تحصل على امتيازات نفطية لغرض الاستكشاف والاستثمار وعبر هذا المدخل بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز نفوذها في العراق والمنطقة العربية عموماً " وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية"، على الرغم من معارضة بريطانيا التي حاولت الإبقاء على موقعها المهيمن ونفوذها في المنطقة، إلا أنها اضطرت بعد ذلك إلى الاعتراف بطبيعة الدور الأمريكي وأهميته، وهكذا وجدت الولايات المتحدة موطئ قدم لها في العراق ليصبح مرتكزاً أساسياً في سياستها تجاهه لعقود عديدة لاحقة (الحميدي، 2002 : 34-35).

الدراسات السابقـة:

الدراسات العربية:

دراسـة (أحمـد صـدقي الـدجاني وآخـرون، 1997) بعنـوان: "أزمـة الخلـيج وتـداعياتها علـى الـوطن العربـي"،أوضـحت الدراسـة بـأن حـرب الخليج، بأسبابها، ووقائعها، وأبعادها، قد شكلت أزمـة بل كارثـة مست الأمـة العربيـة كلها فـي صـميمها، ومازالت. كمـا أوجدت هذه الأزمـة الكارثـة، فـي الخلـيج والمشرق أوضاعاً جديدة ومعقدة ستواجه أطراف الصراع – بما فيها الدول المتحالفة – صـعوبة بالغة، وربمـا اسـتحالة، فـي السـيطرة عليهـا. وبـالرغم مـن الـدمار الـذي ألحقتـه حـرب الخلـيج الثانيـة بقطـرين عربيين، بل بسببه وضعت الوطن العربي، كما لم يحصل في أي حقبة، أمام خيارات حاسمة من حيث التنميـة والأمـن والديمقراطيـة العمـل المشـترك. وفـي الوقـت الـذي عمقـت الحـرب الانقسـام بـين البلـدان العربيـة الغنيـة والفقيـرة، أطلقتمقاومـة المحنـة دينامية التضـامن العربـي الإسـلامي علـى مسـتوى القاعـدة الشعبية، ووحدت نوازع الشعور الوطني والقومي في المغرب والمشرق.

وهذا الكتاب يضم المناقشات والتعقيبات حول محاور أربعة، هي : صنع الأزمة (جذورها)، وإدارتها، وتقويم أهدافها، ومستقبل النظام العربي وبعدها.

دراسة(عبد الحسين شعبان، 1994م) بعنوان: "بانوراما حرب الخليج: وثيقة وخبر"،تطرقت الدراسة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص حرب الخليج واحتلال القوات العراقية للكويت مع بيان حيثياتها والظروف والملابسات التي رافقتها خصوصاً منذ انتهاء الحرب ولحد الآن.

وبين أن ثلاثة أخماس القرارات قد اتخذت بعد وقف إطلاق النار وقد قصد من تقديمها الإسهام في تعزيز وتعميق الوعي المعرفي والحقوقي للتعاطي مع نتائج حرب الخليج والقرارات الناجمة عنها على صعيد أوضاع الحصار والمستقبل وفق رؤية مسؤولة ومنظور واضح .

وقام بتقديم دراسة أولية حول قرارات مجلس الأمن والعقوبات واستخدام القوة والإشكاليات المنهجية والعملية بهدف إعطاء فكرة عنها، وعمد إلى التعريف بها بشكل موجز ومكثف جداً، أقرب منه إلى التسجل. وفي الفقرة التي تلتها نشر جميع قرارات مجلس الأمن بين 2 آب /أغسطس 1990 و 4 آذار (مارس) 1994 (كما هي النصوص الأصلية الصادرة من الأمم المتحدة) . وقام باقتطاع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات، والتي صدرت القرارات بموجبه (باستثناء) القرار 688). وقدم نبذه مختصرة عن آلية عمل مجلس الأمن وكيفية اتخاذ القرارات فيه بالارتباط مع احتلال الكويت وعاصفة الصحراء، في البحث العلمي كما في الصحافة نقول الوثيقة خبر، أنها تغني وقد لا تحتاج إلى كبير عناء للتوصل إلى استنتاجات أو لإثبات حقائق.. ومثلما هي الصورة فالوثيقة قد تكون بديلاً عن مقالة أو تعليق أو دراسة أو عن كل هذه الأشكال مجتمعة أحياناً.. أنها ناطقة وبليغة تستطيع الافصاح عن الكثير. وبإمكانها ان تدلك على الطريق إذا أرادت لكي تفك رموز الحرف وتحدد الموقف والرأي.. بها يمكن الاسترشاد للاستدلال والمناظرة، خصوصاً وأنها " نص " وليس انحياز مسبق، وهي إشارة حية لما جرى في الخليج تقترب من فعل السلاح أحياناً وتكمله وتحصد نتائجه.

دراسة (محمد حسنين هيكل، 2003م) بعنوان: الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق"، يوضح محمد حسنين هيكل سياسة(الامبراطورية الأمريكية) المستقبلية في القرن الحادي والعشرين

وعلاقتها بغزو العراق واحتلاله. ويبين سياسة البيت الأبيض في التخطيط والتنفيذ لغزو العراق واحتلاله، والدور الذي لعبه وزير الدفاع (آنذاك) دونالدرامسفليد في دفع الإدارة الأمريكية والحزب لجمهوري لاحتلال العراق .

ويخصص حجماً كبيراً لتوضيح الأبعاد التاريخية والمستقبلية للامبراطورية الأمريكية في خطط ساسة البيت الأبيض، ويركز على مفهوم (الحرب) في أذهان الرؤساء الأمريكان. لذلك يقول جورج بوش الأب " إن الحرب هي الوسيلة التي تكشف بها الأمم موارد قوتها الداخلية قبل قوتها الخارجية "، ويعزز هذا القول نظرية الدكتور هارلان أولمان، وهو أحد المستشارين في البيت الأبيض واستاذ العلوم السياسية في كلية الدفاع الوطني الأمريكية، وتنعكس هذه النظرية بشكل واضح في مذكرة " الصدمة والرعب" " إن على الولايات المتحدة ان تستعمل أقوى شحنة من القوة المكثفة والمركزة والكاسحة، بحيث تنهار أعصاب أي عدو يقف أمامها " ويضيف أولمان ان استعمال أقصى درجات العنف من أول لحظة كفيل بتوليد إحساس بالعجز لدى العدو.

وينتقل إلى مرحلة انتخاب بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة وبصفة بـ (الامبراطور–القيصر) وأن وصوله إلى السلطة هو مشروع له أصحاب لديهم جدول أعمال جاهز يريدون طرحه، وفي مقدمتهم تشيني ودونالد رامسفيلد وكولن باول وهذا المشروع متفق عليه ويمكن تلخيصه .

1– امبراطورية أمريكية لا تقبل شراكة أو منافسة أحد.

2– سيطرة كاملة على موارد البترول و(مواقعه) والإشراف على إدارته والتحكم في توزيع حصصه.

3– حملة عالمية ضد الإرهاب تواجه خطراً يعلن عن نفسه وفي الوقت ذاته يوفر غطاءاً أخلاقياً للامبراطورية الأمريكية .

وهنا يتساءل هيكل "كيف تحول المشروع الأمبراطوري الأمريكي في الحرب ضد الإرهاب إلى حرب ضد العراق.. وكيف انتقلت بؤرة الحوادث من نيويورك إلى كابول ثم من كابول إلى بغداد؟

وقال رامسفيلد إن العراق منهك ومعزول ويسهل الاستفراد به وإسقاط نظامه، وفيه أهداف كبيرة يمكن ضربها بعمليات مبهرة. كما ان في العراق جوائز هائلة يمكن الاستيلاء عليها بأقل تضحيات متصورة. وذريعة أسلحة الدمار الشامل تعطي المشروعية للحرب على العراق. وهكذا بدأت الحرب على أفغانستان في 11 أيلول 2001م، وانتهت في 29 كانون الثاني 2002م، لتبدأ مع نهايتها خطة احتلال العراق من أجل تحقيق هدفين هذه المرة وهما الاستمرار في الحرب على الإرهاب لإثبات اقتدار أمريكا وسيطرتها على العالم والثانية تأمين فوز بوش الابن في انتخابات الرئاسة القادمة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (الجنرال ويسلي كلارك، 2004م) بعنوان: " الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والامبراطورية الأمريكية"،الجنرال ويسلي كلارك عسكري شهدّ حرب الخليج الأولى وعمل في الحرب الثانية مراقباً عسكرياً عاش أحداثها ساعة بساعة وما يقوله ها يعبر عن وجهة نظر جزء كبير من لاشعب الأمريكي الذي رأى ان هذه الحرب قضت قضاءاً تاماً على الإرهاب العالمي الذي تمثله دولة كالعراق وان بوش هو الرجل القوي الذي منح شعبه الإحساس بالأمان الذي افتقده بعد 11 سبتمبر.

ويوضح كلارك ان قرار الحرب على العراق لم يكن وليد ساعته، فلقد بُدء التخطيط لها منذ وقت طويل، لكن أحداث 11 سبتمبر قد عجلت بوقوعها حيث استجابت الإدارة الأمريكية لهذه الأحداث وأخذت تلمح إلى الأمبراطورية الأمريكية الجديدة، ولم يكن امام الرأي العام الأمريكي إلا ان يتلقف

فيهذه الرسالة مشاكل البطالة المتفاقمة والعجز الأمريكي والعجز في الميزانية. ولقد شاهد العالم المشاهد التي شدت انتباهه بعيداً عن شاشات التلفزيون صور القوات الأمريكية وهي تتقدم عبر الرمال والحصى حيث اندفعت في الأراضي العراقية، وتتغلب على جيوب المقاومة الصغيرة هنا وهناك، كان رأي بعض الأمريكيين ان هذا الانتصار نصر للديمقراطية على الديكتاتورية، وللخير على الشر، أما البعض الآخر فقد رأى ان هذا النصر يعبر عن القوة المفرطة، بينا رأى آخرون في مكان من العالم انها حرب عدائية حملت معها الدمار والخراب.

وقد توازى ذلك مع ظهور النزعة الأحادية في السياسة الخارجية الأمريكية. وهو إذ يستعرض العوامل التي ادت إلى اندلاع النزاع في العام 2003م، ويصف خلفية القوة الأمريكية التي هاجمت العراق عندما يقوم بذلك كخبير مطلع على تفاصيل غاب جزء كبير منها عن الآخرين، ثم انه يتعقب مسار الحملة العسكرية بدءاً من التقدم في جنوب العراق وصولاً إلى احتلال العاصمة بغداد وإسقاط تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس .

كما يكشف عن الخطط والتفاصيل التي رافقت اندفاع القوات الأمريكية نحو الأراضي العراقية مبيناً أثر الاستخدام الأمثل للمعلومات الاستخبارية في تحقيق النصر السريع الحاسم، وهو يقدم للقراء تقييماً لنتائج الحرب على المستويات العسكرية والسياسية كاشفاً عن علاقة ما جرى بالقاعدة. كما يبين كيفية استخدام الإدارة الأمريكية للأدلة والخطابات بشكل انتقائي لتبرير الحرب على العراق .

يقول كلارك عندما زرت البنتاغون في نوفمبر 2001م، كان لدى أحد العسكريين الكبار بعض الوقت لتبادل الحديث معي، قال إننا مازلنا نعتزم التحرك ضد العراق لكن ثمة ما هو أكثر من ذلك، وتجري دراسته كجزء من خطة حملة تمتد على خمس سنوات، وان هناك سبعة بلدان تبدأ بالعراق، ثم

سوريا ولبنان وليبيا وإيران والصومال والسودان. لذا خطر في بالي أن هذا ما يقصدونه عندما يتحدثون عن " تجفيف المستنقع "، كان ذلك دليلاً آخر على نهج الحرب الباردة، يجب ان يكون للإرهاب " دولة راعية"، فمهاجمة دولة – مع الثقة التامة بالقدرة على إسقاطها.. " أجدى بكثير من مطاردة أفراد ومنظمات غامضة وجمعيات مستترة .

دراسة (جيف سيمونز، 2003م) بعنوان: "التنكيل بالعراق العقوبات واللاقانون والعدالة"،يسجل جيف يسمونز الجرائم الرهيبة المستمرة ضد العراق ويقدم الدليل على الآثار المدمرة للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة/الأمم المتحدة على شعب العراق في تفاصيل غزيرة مؤلمة، ويعرض بقوة مبادئ القانون والعدالة التي تدين هذه العقوبات وتعتبرها إجرامية. أما الهدف الرئيس لهذا الكتاب فهو إبراز العقاب المتواصل وغير المبرر للشعب العراقي، وذلك بغرضالعقوبات الاقتصادية مستنداً إلى المبدأ الواضح المتضمن في ملحق البروتوكول (1) لسنة 1977م بميثاق جنيف 1949م، بأن تجويع المدنيين بوصفه طريقة في الحرب غير مشروع ولا يمكن الدفاع عنه اخلاقياً. والحقيقة هي ان الدول الغربية تتبنى سياسة استراتيجية مرتبطة بالهيمنة على نفط الخليج لا صلة لها بدعم حقوق الإنسان أو إدانة العدوان العسكري هذا يعني ان الولايات المتحدة قد استغلت باستمرار الأمم المتحدة لخدمة أهداف سياستها الخارجية. وعندما لم يكن هذا الخيار ممكناً عملت منفردة متحدية رأي الأغلبية في الأمم المتحدة

ويشير الفصل الثالث إلى ما يرغم الشعب العراقي على تحمله : نقص الغذاء والدواء وتفشي الأمراض بين البشر والحيوانات والنباتات، والزيادات المحتملة في معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات بين شرائح المجتمع كافة. ويبحث الفصل الرابع استعمال العقوبات، وبخاصة في العصر الحديث، لا

سيما كما تستغلها الولايات المتحدة، كما يتناول الفصل معاملة الإبادة الجماعية في قرارات الأمم المتحدة وفي ميثاق الإبادة الجماعية مع الاهتمام بصلة الاتفاقات الدولية المباشرة بما ترتكبه الدول الغربية في العراق، من هم المذنبون؟

الحكومات أم الموظفون المذنبون أم الناس عموماً؟ وثمة إشارة عابرة إلى مسألة النفط في نهاية الفصل الرابع، إذ ان هذه المسألة هي من العناصر الأساسية في أزمة الخليج الطويلة الأمد. فعندما يسمح بعودة النفط العراقي إلى الأسواق قد تنهار الإيرادات السعودية، مما يجعل من الصعب دفع ثمن الأسلحة الأمريكية الذي يبلغ مليارات الدولارات .

منهجية الدراسة

للتثبت من صحة الفروض التي انطلق منها الباحث اعتمد على جملة مناهج تحليلية، منها المنهج التاريخي الذي يعين على الكشف عن الجذور التاريخية للعلاقات العراقية –الأمريكية والمرحل التي مرت بها وآلية تطورها والعناصر التي تحكمت فيها.

كذلك اعتمد على منهج التحليل النظمي الذي يفترض أن ثمة مدخلات محدودة (Input) تفاعلت مع وسط نظامي (مؤسسات صنع القرار) لتأتي بنتائج محددة (Out Put) كأن لها الأثر الواضح على هذه العلاقات، فالعلاقات العراقية – الأمريكية لا تخلو من حوافز خارجية تفاعلت مع عناصر معينة، جاءت بعد ذلك بنتائج محددة.

الفصل الثاني

تطور العلاقات الأمريكية –العراقية من المصالح إلى الاحتلال

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط الذي يعُد العراق جُزءاً مركزياً منهُ، يَعُود إلى بِدايات القرن التاسع عشر والذي تُمَثل في هذه الحقبة بالبعثات الاستكشافية والإرساليات التبشيرية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تُظهر نفسها بلباس أو قناع إنساني أخلاقي إستناداً على "مبدأ مونرو The principle of Monroe"، الذي نص على: (إن الظروف الحالية مناسبة أن تعد القارتين الأمريكيتين اللتين اعتنقتا مبادئ الحُرية والاستقلال، وحافظتا عليهما، مكاناً صالحاً للاستعمار في المستقبل، وإننا لنعد هذا مبدأً لنا) (الفلاحي، 2001: 168).

أعتقد الكثير من المؤرخين والدارسين والباحثين المستشرقين وحتى العرب منهم أن الولايات المتحدة الأمريكية حديثة العهد بالأستعمار، وأنها كانت لا تساير طبيعة الاستعمار الأوربي وسياسته آنذاك، وأن "مبدأ مونرو The principle of Monroe" كان دليلهُم الذي يدعو إلى العُزلة الدولية التي كانت متناغمة نوعاًما والطموح العربي الاستقلالي، بيد أن أميركا أخفت الحقيقة، التي مفادُها بِناء إمبراطورية صِناعية – ماليةفي العالم الجديد، لذا عندما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو الخليج تمثلت خطُوطها العريضة بالاستكشاف والتبشير والتعليم، أضف إلى ذلك المُبادلات التجارية، ومن هنا كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق، الذي كان واقعاً تحت السَيطرة العُثمانية ثم الاستعمار البريطاني، هي علاقات المُبشر والتاجر أن صح التعبير.

لذا عمِد الباحث إلى عرض تطور تلكم العلاقات على وفق التقسيم الآتي:

- المبحث الأول: العلاقات الأمريكية العراقية من بداياتها الأولى حتى عام 2003.
- المبحث الثاني: الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وما بعدها.

المبحث الأول

العلاقات الأمريكية العراقية من بداياتها الأولى حتى عام 2003

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية – العراقية (مرحلة ما قبل الحرب الباردة)

دخلت المصالح الأمريكية إلى العراق في مرحلة لاحقة لدخولها منطقة المغرب العربي(الربيعي، 2005: 25)، ويُخطئ من يظن أنمَصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ترتبط بحقبةٍ معينةٍ، أو حدث معين، فأي عودةإلى ملفات التاريخ، تكشف لنا حقيقة مهمة هي أن هذه المصالح ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر (العلاف، 2006: 145).

ففي عام 1878 توجهت بعثة أميركية خاصة برئاسة العميد البحري "روبرت ولسن شوفيلدتRobert Wilson Schofield"،الذي كلف بتعزيز النفوذ الأميركي في شرق أفريقيا وما يُجاورُها وتوسيعه، فقد زار مَسقط وتحرك إلى الشمال في الخليج العربي حتى وصل شط العرب، بهدف الحصول على أكبر قدر مُمكن من المعلومات عن الوضع في جُنُوب العراق (الربيعي، 2005: 25).

وفي سنة 1889 قررت الولايات المتحدة الأمريكية تعيين قُنصل لها في بغداد، ومنذ ذلك الوقت احتل العراق مكانةً متقدمة في الإستراتيجية الأمريكية، حتى أنه يعد في الأدبيات السياسية الأمريكية بلداً أساسياً، ومفتاحاً مُهماً (Key Country) من مَفاتيح الشرق الأوسط (العلاف، 2006: 145).

كما يعود الاهتمام الأميركي بالعراقإلى بدايات ظهور النشاطات التبشيرية في العراق، عندما قام المبشرون بمُمَارسة نشاطاتِهم في شمال العراق، وأسسوا عام 1889 أول مركز تبشيري في مدينة الموصل (العلاف، 2006). وفي عام 1891 فتحت الإرسالية التبشيرية الأمريكية المعروفة "بالإرسالية العربية"(ArabianMission) أول مركز لها في البَصرة، مُتخذة منها قاعدة لنشاطاتها التبشيرية

والتجارية في منطقة الخليج العربي، وقد أتجه المُبشرون الأمريكيون نحو المَيدانين الطبي والتعليمي كوسيلتين مُهمتين من وسائل التقرب من الأهالي (العاني، 1998: 2). وفيما يتعلق بالمصالح التجارية الأمريكية في العراق، فبعد أن تركز اتجاه صادرات العراق نحوَ الأسواق البريطانية، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية قُبيل الحرب العالمية الأولى السيطرة على صادرات الموصل من المصارين و(عرق السوس) (العلاف، 2006 : 146).

وبالنسبة للنفط، كانت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية واضحة، وترجع محاولاتها الأولى عام 1908، حين قَدِم الأدميرال الأميركي"جستر كولبي J.Colpy" موفداً من قبل مجموعة من المستثمرين الأميركيين ليقود مفاوضات الحصول على حقوق الأسبقية في نفط الموصل مع المسؤولين العثمانيين في (إستانبول)، وفي 9 آذار عام 1910 منح "كولبيColpy" امتياز البحث عن النفط في العراق مسافة (20 كيلو متر) على جانبي سكة الحديد المقترحة الإنشاء والمارة بكركوك والموصل، وعلى الرغم من بعض الدعم الذي وفرته الخارجية الأمريكية لإنجاز المشروع، فإن "الأدميرال كولبي AdmiralJ.Colb" لم يكن قادراً على تجاوز المصالح البريطانية من أجل إنجاز سكة حديد بغداد (عيساوي، 1982-1983: 16).

أمتعضت الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة المملكة المتحدة في العراق، هذا مع أن ولسن (Wilson) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، قد صَرح في شروطه الأربعة عشر، بوجوب ترك حق تقرير المصير للبلدان المتخلفة. وفي 28حزيران عام 1919 تشكلت عُصبة الأمم بصورة رَسمية، وأجتمع مجلس الحُلفاء فوزعَ المستعمرات الألمانية والممتلكات العثمانية (سوريا وفلسطين والأردن والعراق وبلاد العرب). وبعد أن أتم الرئيس الأميركي

ولسن (Wilson) وضع النصوص النهائية لصلاحية لجنة الاستفتاء المقرر إرسالها إلى سوريا، أخذت بريطانيا تتنصل من الاشتراك في مهمة هذه اللجنة بطرق مختلفة. وبعد أن عادت اللجنة إلى باريس وقدمت تقريرها الذي جاء فيه : (أنه مهما كانت الإدارة الأجنبية التي يؤتى بها إلى سوريا والعراق، ينبغي أن لاتأتي أبداً بعدّها دولة مستعمرة بالمعنى القديم لمفهوم كلمة الاستعمار، بل عدّها دولة وصية من قبل عصبة الأمم شاعرة شعوراً خالصاً بأن وديعتها المُقدسة، تفرض عليها طلب خير الشعبيين السوري والعراقي ورقيهما ...) (الحسني، 2008: 86، 87).

بعدئذ أدرك الرئيس الأميركي "ولسن Wilson" في آخر لحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية في واد، والمملكة المتحدة وفرنسا في واد آخر، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أنتصرت في انتخابات الرئاسة ومالت الأكثرية آنذاك إلى سياسة العُزلة ونبذ سياسة التمويه والتضليل فانسحبت من مجلس الحلفاء الأعلى (الحسني، 2008: 89). ولاعجب أن يرسل"مسترجون دبليو ديفس .Mr. John W Davis" سفير الولايات المتحدة الأمريكية في لندن في 12يار 1920، كتاباًإلى وزارة الخارجية البريطانية ندد فيه بقضية تعيين الانتدابات المتفق عليها في"سان ريمو SanRemo"، قائلاً: (إن ذلك لا يتفق في أي حالة من الأحوال مع سياسة أمريكيا التقليدية في المحافظة على سياسة الباب المفتوح) (البرقاوي، 1980: 27).

وشهدت هذه المدة صراعاً شديداً بين القوى الدولية الرئيسة للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، خاصة على منابع نفطها الغنية، وتشير رسائل متبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين المملكة المتحدة إلى رفض الأولى (اتفاقية سان ريمو Convention on San Remo) 1920 بين المملكة

المتحدة وفرنسا، اللتين تقاسمتا بمُوجِبها الامتيازات النفطية، وكان نتيجة ذلك أن كسبت الولايات المتحدة الأمريكية جولة مهمة في واحد من أهم الصراعات شراسة والتي دارت حول النفط في العصر الحديث، إذ حصلت الشركات الأمريكية على حُصص مُساوية للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية في الامتيازات، الأمر الذي أوجد لها موطئ قدم في العراق أصبح مرتكزاً أساسياً في سياساتها تجاه هذا البلد لعقود عديدة لاحقة (علاوي، 2008: 84).

وخلال السنوات 1926 – 1930 حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تطوير علاقاتها التجارية مع العراق، في محاولة منها لدمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الأميركي، والخطوة المهمة في هذه المدة هي (اتفاقية الخط الأحمر) في عام 1928 التي جاءت نتيجة احتجاج الولايات المتحدة على التسوية بين بريطانيا وفرنسا على نفط الموصل، وطالبت بتطبيق سياسة الباب المفتوح وإفساح المجال أمام الشركات الأميركية للحصول على حصتها من نفط المنطقة. وظلّت المفاوضات بين الجانبين من تموز 1922 إلىأن انتهت بتوقيع اتفاقية الخط الأحمر في 31 تموز 1928 التي تضمن حصة الشركات النفطية،وهي أول خطوة استثمار أميركية على أرض العراق (وهيم، 1982) كان.وفي مجال التعليم أصبح للولايات المتحدة الأمريكية مدارس تبشيرية في الموصل والعمارة والحلة وكركوك ودهوك، إذ كان طموح الأمريكان يقوم على تأسيس (جامعة أميركية) في الموصل على غِرار الجامعة الأمريكية في بيروت، إلا أن موقف الأهالي في الموصل أحبط هذا المشروع (العلاف، 1995: 2، 11).

وبعد دخول العراق عُصبة الأمم عام 1932 سعت الولايات المتحدة الأمريكية لكي يكون لها كلمة في شؤون التعليم، فأرسلت بعثة برئاسة "بول مونروPaulMonroe" الذي قدم تقريراً عارض فيه

إنشاء (جامعة وطنية عراقية)، لما يمكن أن تخلقهُ من مشاكل على صعيد تنمية الوعي الوطني والقومي، وكان من نتائج زيارة هذه البعثة حصول الأمريكان على رخصة لتأسيس مدرسة ثانوية باسم كلية بغداد في حزيران 1932 (العلاف، 1995: 12).

وبعد استقلال العراق ودخوله عُصبة الأمم أقامت الولايات المتحدة الأمريكية مفوضية لها في بغداد. وكان للعراق قنصلية فخرية في (نيويورك) حتى عام 1940، عندما تقرر تأسيس قُنصلية عامة بدلاً منها. وفي آذار 1942 صدر كتاب من الخارجية العراقية بتعيين "جودت الأيوبي" بدرجة قنصل عام في واشنطن، وقدم القنصل المذكور أوراق اعتماده إلى الرئيس "فرانكلين روزفلت FranklinD.Roosevelt" في آذار من العامنفسه (العاني، 1988: 4).

وتأسيساً على ذلك فأن العلاقات الأمريكية – العراقية في هذه المرحلة، لم تكن واضحة على المستوى السياسي والعلاقات الخارجية، وذلك لأمور عدة، أهمها هو وقوع العراق تحت وطأة السيطرة العثمانية لحقب طويلة، ومن ثم الاستعماروالانتداب البريطاني، فضلاً عن ذلك حداثة استقلال العراق، وقيامه كدولة ذات سيادة لها حق إقامة علاقات بما يتفق ومصالحها.

والمُتأمل لسير الأحداث في هذه المرحلة يجد أن العلاقات الأمريكية العراقية، حتى مع بلدان الشرق الأوسط كانت ضعيفة، بسبب (سياسة العزلة) التي أتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء "مبدأ مونرو". لذا فأن العلاقات اتسمت بطابع ديني ثقافي حضاري بشكل واضح وذات طابع تجاري، لكن لا يَرقى إلى مُستوى الشراكة التجارية، بسبب هيمنة المَملكة المتحدة على اقتصاد العراق وتجارته وخاصة المورد النفطي منذ اكتشافه.

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية– العراقية فترة الحرب الباردة

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تلاشي النظام الدولي السابق، وظهور نظام دولي جديد سُميَ بالحرب الباردة. فقد خرجت الدول الكبرى آنذاك منهكة ومُتعبة من الحرب، وظهرت قوتان جديدتان على الساحة الدولية، كل واحدة منهما تحمل مشروعاًأو نظاماًأيديولوجياً مناقضاً لمشروع ونظام الأخرى، هما الاشتراكية السُوفيتية والرأسمالية الأمريكية (حسين وآخرون، 2008: 41).

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية اندلاع الحرب العالمية الثانية وأحداثهاالمُتلاحقة، ولاسيما بعد تعرض أسطولها في المحيط الهادئ نهاية عام 1941 إلى قصف الطائرات اليابانية، لتتخذ منهُفرصةً سانحة كي تشن حرباً توسعية لا مثيل لها، ولتبسط سيطرتها على الفلبين والصين واليابان. ولم يمر وقت طويل على تلك الإحداث وإذا بالولايات المتحدة الأمريكية تفرض وجودها على سلسلة من القواعد العسكرية في غربي إفريقيا وشمالها، ليمتد النفوذ الأميركي العسكري والاقتصادي إلى الوطن العربي، عن طريق الإحاطة بالنفط السعودي والحيلولة دون وقوعه بأيدي البريطانيين، الذين أصبحوا في حالة تبعية للولايات المتحدة الأمريكية (الحمدي، 2002: 34، 35).

فنرى أن التوجه الأميركي حيال المنطقة في هذه المرحلة، كان على المستويات كافة، بعد أن أكتفت في ما قبل الحرب العالمية الثانية، بإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان الخليج العربي، وذلك بسبب وقوع هذا البلدان تحت السيطرة البريطانية (سويد، 2004: 49).

وفي الجانب الأخر قام السوفيت بتعزيز هيمنتهم في شرق أوربا وإحكام سيطرتهم السياسية والعسكرية عليها، وهذا التوجه أثار مخاوف الدول الغربية التي لجأت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتستعين بها على الخصوم الجدد (حسني، 2004: 27).

ومن هذا المنطلق نجد أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت نحوإقامة أحلاف وتكتلات واتفاقيات مع الدول، التي تساند معسكرها الغربي والمتمثلة بالدول النفطية في الخليج العربي. كما تمخضت عن الحرب العالمية الثانية ازدياد أهمية الشرق الأوسط في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فأثناء الحرب أولت هيئة احتياط البترول الأمريكية اهتماماً عالياً بمسألة الحصول على امتيازات إضافية في منطقة الخليج العربي، وذلك لتزايد الحاجة إلى النفط وانخفاض القابلية التصديرية للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاًعن الطلب المتزايد على النفط الخام ذي السعر المنخفض (العلي، 2002: 54).

ولقد حاولت المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية تقسيم المصالح النفطية في الشرق الأوسط، لكن الخلافات حالت دون ذلك،وتضافرت في مطلع الخمسينات من القرن الماضي تطوراتعدة، آلت إلى توجه العراق نحو الانضمام إلى الإستراتيجية الأمريكية في (حلف السينتو) بغداد سابقاً . فالسياسة الأمريكية في المنطقة كانت تهدف – آنذاك – إلى تطويق المصالح البريطانية والفرنسية وإخضاع المشرق العربي بأسره إلى النفوذ الأميركي، وذلك لأهميته النفطية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنشد تعزيز إستراتيجية الاحتواء التي اعتمدتها في مواجهة الإتحاد السوفيتي (برجاس، 2000: 216، 218).

وأتبعت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947سياسة " ترومان Truman" الذي عرف بمبدئه (مبدأ ترومان The principle of Truman)، كان الخط العريض لهذه السياسة هو إخضاع أوربا الغربية للسيطرة الأمريكية وتحصينها من الخطر السوفيتي كخطوة أولى، ومن ثم التحرك لمواجهة التطلعات السوفيتية وتحجيمها داخل الكتلة الشيوعية (الحسني، 1990: 226).عُدّ هذا المبدأ البداية

الفعلية لبناء السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب من مُنطلق عالمي، جاعلة منهم قاعدة من القواعد الرئيسة للصراع العالمي السوفيتي – الأميركي. فالعرب هم جوهر الحرب الباردة.بعد أن أصبحوا بؤرة الصراع بين القطبين الفاعلين عالمياً، للحيلولة دون احتوائهم فضلاًعن حفظ المصالحالأمريكية في منطقة الخليج العربي بشكل رئيس (منصور، 1979: 84).

ومن هنا أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل لترشيح العراق لكي يكون حلقة مهمة في منظومة الأحلاف الغربية، إذ وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تعاون عسكري مع العراق عام 1954 المسماة (اتفاقية الأمن المتبادل)، وأعدت بالوقت نفسه برنامجاً متكاملاً لتقديم مساعدات للعراق .وتكشف وثائق الخارجية الأمريكية، عن أن السفير الأميركي لدى بغداد "بيرتون بيريBurtonPerry"، قد أجرى مباحثات في شباط/فبراير 1954 مع الملك فيصل وولي العهد "عبد الإله" ورئيس الوزراء "نوري السعيد"، بخصوص طلب مساعدات عسكرية أميركية كمنحة استعداداً للانضمام إلى الحلف التركي الباكستاني المبرم ... ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك.وتسارعت الأحداث بقوة ليوقع العراق اتفاقية مع تركيا في شباط/فبراير 1955، ترمي إلى تحقيق التعاون وكفالة الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. وسُرعان ما تجاوز الميثاق ثنائيته ليصبح في نيسان/ابريل1955 ثلاثياً، حين جرى إنضمام المملكة المتحدة البريطانية إليه في بغداد، كان رئيس الوزراء نوري السعيد عن الحكومة العراقية و"مايكل رايت" سفيربريطانيا لدى بغداد عن المملكة المتحدة البريطانية، وفي أيلول/سبتمبر 1955،انضمت باكستان ليصبح الميثاق رباعياً عرف باسم (حلف بغداد Baghdad Alliance)، وأمسى الحلف في تشرين الثاني/نوفمبر 1955 خماسياً بعد إنضمام إيران.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فأنها قد اكتفت بدور المراقب في إجراءات مجلس حلف بغداد، وانضمت الأخيرة بعد عام 1957 إلى اللجنة العسكرية وسواها، وبالحقيقة فأنه ما كان لحلف بغداد أن يرى النور لولا جهد وزارة الخارجية الأمريكية، ورغبتها فيه لزيادة التعاون بين دول الشرق الأوسط ومواجهة أي عدوان شيوعي ممكن وقوعه (غليون، 2004: 68).

وقد أتضحَ للمراقبين والمُحللين السياسيين أن العراق ومنذُ انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذ يمثل موقعاً مركزياً في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة، ومن هنا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ العراق كقاعدة لمواجهة المد القومي الذي قاده الرئيس المصري "جمال عبد الناصر"(1952–1970)، لاسيما بعد نجاحه في إقامة كتلة عدم الانحياز إثر مؤتمر (باندوغ) في نيسان/ابريل 1955 (الجميل، 1995: 35، 38).

وكان فشل هذا الحلف أحد أسباب ظهور (مبدأ ايزنهاور Eisenhower Doctrine) عام 1956 أوما يسمى (مبدأ ملء الفراغ) الذي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أظهرت أزمة قناة السويس ضعف الدول الاستعمارية التقليدية، كما أنها كانت مناسبة لإظهار قوة الولايات المتحدة الأمريكية، التي وجدت أن عليها أن تمارس دوراً أكثر فاعلية في المنطقة ذات الأهمية الحيوية لمصالحها (الربيعي، 2005 : 98، 99).

أما الوضع الداخلي في العراق، فقد جاء بما لايُلائم الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقيام بعض قادة الجيش العراقي بتكوين خلايا سرية تتحين الفرصة للقضاء على نظام الحكم الملكي الموالي للولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، كانت إحدى هذه السرايا بزعامة العقيد الركن "رفعت سري" مدير الاستخبارات العسكرية العراقية، وأخرى بإمرة العميد الركن "ناجي طالب"، وثالثة برئاسة

العميد الركن"عبد الكريم قاسم" و"عبد السلام محمد عارف"، حيث اتفقوا على تأييد بعضهم البعض. إذ انبرى "عبد الكريم قاسم" آمر لواء (19) وعبد السلام محمد عارف آمر لواء (20) لإشعال الثورة في 14 تموز 1958، وبعد الهجوم على "قصر الرحاب" وقتل الملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله، ثم تلاه اعتقال وقتل "نوري السعيد"، أعلن "عبد السلام عارف" القضاء على النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية (الزبيدي، 1981: 182، 183).

مثّلت هذه الثورة صدمة كبرى لدى الغرب، ويُلاحظ ذلك عن طريقتقصى ما قالته وسائل الإعلام الغربية، إذ جاء في جريدة (التايمز اللندنية The Times of London) المحافظة والرصينة في 1958/7/15: (أن الأزمة في العراق هي أزمة الوجود الغربي في الشرق الأوسط ... إذا نجحت ثورة 14 تموز فقد تحل بالغرب كارثة) (الأمير، 2004: 22).

وخلال عام 1959 أعلن العراق انسحابه من جميع الاتفاقيات العسكرية المُبرمة مع المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية، كما تم إلغاء الاتفاقية الثنائية العراقية – البريطانية، وانسحب العراق من المنظومة الإسترلينية ومن "مبدأ أيزنهاور"، والاتفاقيات العسكرية الأمريكية، وبرنامج المُساعدات المعقود عام 1954 والاتفاق الاقتصادي لعام1955 (العاني، 1988 :20).

وبدون الدخول في التفاصيل فقد فشلت كل محاولات التدخل الأميركي والبريطاني في العراق، سواء بصورة منفردة أو مشتركة مع وضوح الاختلاف بين الموقف الأميركي والبريطاني، فالموقف الأميركي من العراق بعد الثورة يلخصه "الين دلاس Allen Dulles" مُدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) في عام 1959 في حديثه إلى هيئة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي بالقول: (يُعد العراق اليوم أخطر نقطة على وَجه الأرض) (الأمير، 2004: 22). أضف إلى ذلك

صُدور قانون رقم (80) لسنة 1961، إذ كان هذا القانون ضربة قوية للاحتكارات النفطية العالمية، كذلك فأنه قد منح للعراق حق ممارسة سيادته الوطنية على جميع أراضيه، وعدَ هذا القانون بأنه خطوة جزئية نحو التأميم الكامل للثروة العراقية (العاني، 2002 : 107).

واستمر الوضع على ما هو عليه حتى نفذ البعثيون انقلاباً ضد "عبد الكريم قاسم" في 8 شباط 1963 وأطاحوا به، أما العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنها استمرت متعثرة حتى قرر العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية على أثر العدوان (الإسرائيلي) على مصر عام 1967، ومع ذلك فأن العلاقات التجارية والثقافية بين البلدين لم تنقطع، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تُعد خلال عقدي الخمسينيات والستينيات الدولة الثانية في إستيرادات العراق بعد المملكة المتحدة (العلي، 2002: 57).

ومن المعروف أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت كانت تقوم على أساس التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، يتم بمُوجبها الربط بين الانسحاب والسلام، مع عدم انسحاب الطرف الثالث في التوصل إلى التسوية كما هو معلن – آنذاك. (العاني: 1998: 26)

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة أخلاقيا وإيديولوجيا بحماية (إسرائيل)، فأن هدفها الأساس يدور حول ضمان الحصول على نفط عربي رخيص من منطقة الخليج العربي. ووفقاً "لأنتوني كورد سمان"(Anthony H. Cordesman) من أن (خسارة النفط في الخليج يمكن أن تكلف اضطرابات اقتصادية وسياسية عالمية جسيمة)، تبقى الحقيقة أن الغرب بما في ذلك الولاياتالمتحدة الأمريكية، يَعتمدون بشكل كبير على نفط الخليج ولا يَستطيعون أن يستغنوا عنه مهما وجدت البدائل (جرجس، 2000: 149).

أما ما يتعلق بوضع العراق، فقد قام حزب "البعث العربي الاشتراكي" بثورة في 17–30 تموز 1968 لتطيح بحكومة "عبد الرحمن عارف"، وبالتالي السيطرة على الحكم. ومنذ تسلم حزب البعث الحكم فأن العراق بدأ ببناء نمُوذجه السياسي والاقتصادي والعسكري المُستقل، فقد كان لحزب البعث رؤية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية لا تشجع على إقامة علاقات موثوق بها، وكان البديل المُتاح هو الإتحاد السُوفيتي الذي تطورت العلاقات معه منذ عام 1969. ففي 21 حزيران من العام نفسه وقع الطرفان اتفاقية في موسكو تنُص على أن يَقوم الإتحاد السُوفيتي بتقديم مُساعدات تِقَنية مُتعلقة بالبحث والتنقيب واستخراج النفط للعراق مقابل (70) مليون دولار يقدمها للعراق (محمود، 2006: 20).

وجاء" مبدأ نيكسون The principle of Nixon"عام 1969 او ما يسمى بـ(سياسة الدعامتين)، ليكون بديلاً عن "مبدأ إيزنهاور The principle of Eisenhower"، ويفيد (مبدأ نيكسون The principle of Nixon) بأن الولايات المتحدة الأمريكية توفر الحماية الكافية للدول المتحالفة معها، فيما لو تعرضت لتهديد من قوة نووية. كما إن الولايات المتحدة الأمريكية توفر الدعم العسكري والاقتصادي لأي من الدول فيما لو تعرضت لعدوان من نوع أخر. وأن التطبيقات العملية لمبدأ "نيكسون" تنحصر في الاعتماد على حلفاء لهم القابلية على حفظ مصالح أمريكا وتعزيز نفوذها في مناطقهم، وقد أولت المهمة إلى (إسرائيل) وإيران بالدرجة الأولى. ومع توقيع اتفاقية (الصداقة والتعاون) العراقية – السُوفيتية سنة 1972، أدى هذا التقارب إلى عرقلة علاقات الغرب مع العراق عموما، وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكيةوالخصم الاتحاد السوفيتي خصوصاً.أما التطور الأكثر جدية في تأزم العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فقد تمثل في إقدام العراق على تأميم نفطه في

الأول من حزيران/يونيو من عام 1972. وبقدر ما كان لهذه الخطوة من آثار إيجابية على الاقتصاد العراقي، فإنه ترك في الوقت نفسهِ آثاراً سلبية على الجانب السياسي للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق (محمود، 2006: 20-24).

ومن هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بمواجهة هذا الإجراء من خلال وضع معايير تحدد ما سمي آنذاك بـ(الخطر المُهدد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية). وقد أوصى "وليم بيري" وزير الدفاع الأميركي الأسبق في مقدمة تقريرأعدته وزارة الدفاع (البنتاغون) (باعتبار خيار التدخل العسكري الأميركي في المنطقة-أي الخليج العربي- لحفظ مصالح أمريكيا من جهة، ولمواجهة أي متغيرات تهدد أمن واستقرار المنطقة من جهة أخرى) (العلاف، 1995: 153).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها اعتقدت أن عملية تأميم النفط في العراق تعكس نتائجاً ضارة وجسيمة عليها، ومقابل هذه الخطوة حاولت التلاعب بالورقة الكردية ضد النظام الحاكم للضغط عليه، فعملت على دعمهم عبر إيران من أجل إضعاف النظام العراقي. ولقد قبلت الحركة الكردية تلك المساعدات، لذلك، وإثناء وصول المساعدات الأمريكية للأكراد أعلن "مصطفى البرزاني"، الذي كان سعيداً بقبول أموال وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، في تصريح له لصحيفة (واشنطن بوست) في صيف 1973 قال: (نحن مستعدون لفعل مايتوافق والسياسة الأمريكية في هذه المنطقة إذا حمتنا الولايات المتحدة الأمريكية من الذئاب) (محمود، 2006: 20، 21).

إلا أن الدعم الأميركي للحركة الكردية استمر حتى عام 1975 ليتوقف بعد ذلك مع موافقة العراق على اقتسام السيادة على ممر (شط العرب) المتنازع عليه مع إيران. وقعت (اتفاقية الجزائر) في 6 آذار عام 1975. وكانت هذه الاتفاقية بإشراف الرئيس الجزائري "هواري بو مدين"، وأهم ما جاء في نصوص هذه الاتفاقية هو اقتسام مياه شط العرب بعد ماكان العراق قد أعلن عام 1969 إن مياهه

تعود إليه بالكامل عبر (خط القعر – التالوك)، كما يضم أحد بنودها اتفاقا عراقياً – إيرانياً على مجابهة التنظيمات الكردية المتمردة على حكومة بغداد (محمود، 2006: 21) (الدبابي، 2007 :21). وقد صاحب اتفاقية الجزائر مع الشاه "محمد رضا بهلوي"، وما ترتب عليها من توقف الضغط الإيراني، ممارسات تجارية وسياسية أفضل من جانب حلفاء الشاه الغربيين، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والعراق. ونظراً لارتفاع وتيرة أسعار النفط العالمي، وانخفاض الإنتاج العالمي بعد اندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1973، فإن عوائد العراق النفطية قد قفزت من (575) مليون دولار عام 1972 إلى (1.84) بليون دولار و(5.7) بليون عام 1974. وبدأت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بالازدهار برغم التنافر السياسي الذي كان واضحاً على العلاقات الخارجية، ونلاحظ أن المعاملات التجارية الأمريكية – العراقية قد قفزت في كلا الاتجاهين من إجمالي (32) مليون دولار عام 1971 إلى (284) مليون دولار عام1974 (كولي، 2006: 218، 219).

وفي عام 1979 حدثت تحولات جديدة سواء على المستوى الداخلي للعراق، عندما ظهر "أحمد حسن البكر" على شاشات التلفزيون معلناً تقاعُده عن رئاسة الجمهورية لأسباب شخصية، ليتسلم بذلك "صدام حسين" كل المقاليد، وجاء ذلك بعد الإطاحة بالشاه "محمد رضا بهلوي" عام 1978. أما على مستوى المصالح الأمريكية في منطقة الخليج فقد أطيح بالشاه "محمد رضا" المعروف بولائه للولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه، وبالتالي سقوط إيران بيد الثورة الإسلامية الإيرانية التي كان يقودها "الخميني" (كولي، 2006: 224، 227).

ومن هنا كان الرئيس الأميركي "جيمي كارتر Jimmy Carter" يدرك بعمق مدى تأثير سقوط الشاه "محمد رضا" وضياع إيران كمنطقة نفوذ أميركية. وما له أثر غير إيجابي على المصالح الحيوية في منطقة الخليج العربي لاسيما المصالح النفطية (هيكل، 1992: 127).

ولتحسين هذا الوضع طورت إدارة "كارتر Carter" (قوة الانتشار السريع)، وهي التي تمنح الولايات المتحدة الأمريكية، القدرة على نقل قوة عسكرية خفيفة إلى منطقة الخليج لحماية حقول النفط، فلقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على حماية مصالحها الإستراتيجية الضخمة، في منطقة الشرق الأوسط في اغلب حقبة الحرب الباردة بالاعتماد على الدول الأخرى (أ. تاير، 2004: 1، 20).

وفي نيَسان 1980 أعلن "كارتر Carter" مبدأهُ والذي جاءَ فيه: (أن كل محاولة تقوم بها قوى خارجية بهدف السيطرة على الخليج، تعد انتهاكاً للمصالح الحيوية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وبصفتها تلك ستلقى الصد بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة) (قدوري، 2003: 35).

وفيما يخص منطقة الخليج فأن هناك أزمة قد بدأت تتزايد يوماً بعد يوم، على الحدود العراقية – الإيرانية، إذ تحول التلميح إلى التصريح بين كلا الطرفين، ثم تحولت إلى حملات إعلامية مُضادة ومتبادلة، وبالتالي تحولت إلى تحريض علني على الثورة وتصديرها إلى خارج إيران، وكان التحريض موجهاً إلى شيعة العراق، ثم بدأ صوت دوي المدافع على الحدود وانفجرت الحرب بين العراق وإيران (هيكل، 1992: 129). لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية، من الحرب العراقية – الإيرانية التي اندلعت في أيلول1980، فرصة لتكثيف وجودها العسكري والأمني في منطقة الخليج العربي، مع تأكيد

الولايات المتحدة الأمريكية على إتباع مبدأ الحياد تجاه الحرب. وقد عبر أحد المسؤولين الأميركيين عن هذا الموقف بقوله: (إن سياستنا تقوم على مبدأ الحياد حيال من إيران والعراق، ونحن نعتقد أيضاً بأن أي انتصار عسكري لأي طرف سيكون عاملاً في عدم استقرار المنطقة بكاملها) (علي، د.ت: 14، 33).

وفي عام 1981 جاءت إدارة الرئيس الأميركي "ريغان Reagan" التي تبنت سياسة عدم التدخل في الحرب العراقية – الإيرانية، بيد إن تمكُن إيران في عام 1982 من تحويل المكسب العسكري لصالحها، أنتاب الولايات المتحدة الأمريكية القلق إزاء العواقب المترتبة على النصر الإيراني. كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة منها لنقل العراق من تحالفه مع الاتحاد السوفيتي إلى علاقة أفضل معها، هذه العلاقة التي كان يعدها أكثر المتفائلين من واضعي سياسة الإدارة الأمريكية، بأنها علاقة قد تحل محل التحالف المفقود مع الشاه الذي أطيح به، كوسيلة لحماية المصالح الأمريكية في منطقة شمال الخليج (غالبريث، 2007: 28). وبناءاً على ذلك تم التعجيل بتنمية العلاقات الأمريكية – العراقية، التي كان العراق قد قطعها منذ عام 1967، وتبادل الطرفان زيارات المسؤولين رفيعي المستوى، مع إدراك كبار المسؤولين في شركات النفط الأمريكية وأهمها شركة (إكسون موبيل Exxon Mobil)، بأن أحتياطي النفط العراقي يأتي بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، فقد قامت هذه الشركات هي الأخرى بالضغط على الرئيس الأميركي "ريغان" من أجل ممالأة "صدام حسين"، وفي شباط/فبراير 1982 قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإزالة العراق من قائمة الدول التي تدعم الإرهاب على مستوى العالم (كولي، 2006، 235، 236).

في 17 كانون الأول 1982 أرسل "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld" الذي كان يعمل رئيساً لشركة "ج. د .سيرل وشركائه"(G.D.Searle and Co)، للصناعات الدوائية والكيميائية متعددة الجنسيات، إلى العراق، حاملاً معه خطاباً مكتوباً باليد من الرئيس الأميركي ريغان إلى"صدام". إذ عرض "ريغانReagan" في هذا الخطاب الذي سلمه "رامسفيلدRumsfeld" إلى"صدام حسين"موضوع تجديد العلاقات الدبلوماسية وتوسيع الروابط التجارية والعسكرية بينهما (كولي، 2006: 249).

وفي العام نفسه بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم ضمانات شركة (Commodity Credit Corporation)، التابعة للحكومة الأمريكية لمشتريات العراق من السلع الزراعية الأمريكية ووفرت قروضاً من بنك الاستيراد والتصدير (EX-IM Bank) للعراق في عام 1984، وفي الوقت الذي كانت هذه الضمانات من القروض مخصصة لتمويل مشتريات السلع الزراعية والبضائع المصنعة الأمريكية، إلا إنها ساهمت في المجهود الحربي العراقي من خلال تمكينه من تحويل مبالغ أخرى للإغراض العسكرية، وبحلول عام 1988 كانت إعانات الولايات المتحدة الأمريكية للعراق قد بلغت قرابة مليار دولار سنوياً (غالبريت، 2007: 29).

وعلى المستوى السياسي – فقد أعيد فتح السفارة الأمريكية في بغداد، إذ ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية في 29 آذار 1984 في تقرير لها من بغداد،من أن الدبلوماسيين الأميركيين يعربون عن رضاهم على العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية،كما اصدر الرئيس"ريغان Reagan" في 5 نيسان /أبريل توجيهاً رئاسياً من العام نفسه، أكد فيه تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على(منع انهيار العراق) –في حربه مع إيران (محمود، 2013 :23).

وبما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقوم على أساس عدم تحقيق النصر لأي من الطرفين المتحاربين، فنجد أن القلق الأميركي بدأ يتصاعد بسبب إحراز العراق بعض الانتصارات في نيسان 1985 ضد إيران (البرازي، 1990: 113). ومما زاد القلق هو الاندهاش الأميركي من العراق فعلى الرغم من الحرب التي يخوضها، فأن المشاريع الإنمائية لم تتوقف، كما أن مشاريع النفط والري والمشاريع النفطية مستمرة، إلا أن العراق لم يكن بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية ولا يسمح بها (البرازي، 1990: 134). أضف إلى ذلك الأنزعاج (الإسرائيلي) من زيادة حجم القوات المسلحة العراقية من (12) فرقة إلى (26) فرقة، كما أن الانتصارات التي حققها الجيش العراقي على إيران، كان لها الأثر الكبير في إعلان "اريل شارون" أن العراق يهدد أمن (إسرائيل) (البرازي، 1990: 115).

كل هذه العوامل – جعلت الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، تقوم بتزويد إيران بالأسلحة، كما كشفت عن ذلك فضيحة (إيران جيت أو إيران كونترا)، ومما يلفت النظر أن الرئيس الأميركي ريغان قال عندما انفجرت هذه الفضيحة وظهر إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشحن الأسلحة إلى إيران، في الوقت التي كانت تحذر فيه غيرها من شحن السلاح إليها (إن أسبابنا لتزويد إيران ببعض الأسلحة لم تكن نتيجة صَفقة انتخابية، وإنما كانت لأسباب متعلقة بالسياسة العليا للدولة (Reasonsofstate) (هيكل، 1992 : 124). وعلى الرغم من كل هذا فأن العراق كان يحصل على معلومات إستخبارية مباشرة مفصلة من الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترصدها الأقمار الصناعية الأمريكية، إذ إنها أعطت هذه الأقمار معلومات مباشرة ودقيقة عن الخطوط والمواقع العسكرية الإيرانية (تريب، 2006: 315).

استمرت العلاقات الأمريكية – العراقية الودية نوعاً ما، على هذا النحو حتى مع أنتهاء الحرب العراقية الإيرانية، عندما أتى القرار الإيراني بقبول وقف إطلاق النار. والحقيقة تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تأمل منذ شرارة الحرب الأولى بأن لا يخرج من هذه الحرب منتصر لما له من عواقب وخيمة على المنطقة والمصالح الحيوية الأمريكية،ولرُبما لم يكن "هنري كيسنجر Henry Kissinger" بعيداًعن هذه الحقيقة كثيراً حين قال:(هذه أول حرب في التاريخ نتمنى إلا يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم). (هيكل، 1992 :123) لذا فلا غرابة أن نجد أن الولايات المتحدة تميل عكس ما تميل إليه كفة المُنتصر خلال الحرب وبما يتوافق ومصالحها في المنطقة.

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية العراقية (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)

بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، خرج الجيش العراقي بقدرات عسكرية تؤهله لأداء دور عسكري وسياسي على صعيد المنطقة، والذي بدوره يهدد (إسرائيل) التي تعد الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السُوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد طرحت فكرة (النظام الدولي الجديد)،الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في خطبه وأحاديثه وتصريحاته المتكررة.

ولعل أبرز نتائج هذا الانتصار هو الصعود السريع للقيم الليبرالية والرأسمالية، التي أكدت انتصارها مرتين في هذا القرن؛ على النازية والفاشية أولاً والشيوعية بعد ذلك. وقد بدأ التحول الفعلي على الصعيد العالمي، نحو تطبيق الليبرالية مذهباً سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن تعزيز هذه القيم في العالم الغربي.إن الفراغ الناجم عن انهيار الإتحاد السُوفيتي جعل

الولايات المتحدة الأمريكية، تستبد بتصفية المشاكل الإقليمية، بالشكل الذي يتناسب مع توجهاتها، وعلى النحو الذي يخدم صراعها في المستقبل (أبوخزام، 1997: 186).

وبما أن العراق خرج ذا قوة عسكرية بارزة في المنطقة، فإن المصالح الحيوية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن دون خضوع منطقة الخليج العربي لسيطرة أية قوية عالمية أو إقليمية. كما أن الإعتمادات الأمريكية على نفط هذه المنطقة دفعت إلى إدراك أمريكي مفاده أن انقطاعه، أو ارتفاع أسعاره يرتب أضراراً فادحة ومتنوعة في اقتصاديات عالم الشمال، لذا دفع هذا الأمر إلى إن يتضمن التخطيط الإستراتيجي الأميركي حيال هذه المنطقة، تبني سياسة تسمح مخرجاتها بتكريس تبعية دول هذه المنطقة إليها، فضلاً عن الحيلولة، في الوقت ذاته، دون أن تقوم فيها قوة ذات رصيد عسكري وتأثير سياسي يشكل تهديداً لمصالحها الحيوية فيها (عبدالدائم، 1994: 134، 160) (الرمضاني، 1992: 31).

وكما ذكر، فإن العراق برز كقوة عسكرية إقليمية إلا أنه في الوقت نفسه، كان منهكاً اقتصادياً بسبب الحرب التي خاضها لمدة (8) سنوات مع إيران، وعليه فقد شكلت معادلة الإنتاج النفطي والتحكم بمستوى الأسعار واحدة من أهم أدوات الضغط الفاعلة في مواجهة العراق، فكانت الزيادة الواضحة في معدلات إنتاج النفط الكويتي والإماراتي، وما ترتب عليها من انخفاض في أسعار النفط العالمية، سببتانكماشاً حاداً في عوائد العراق المالية.

وقد أشار هذا التوجه المقصود إلى أنه هدف السياسة الكويتية متمثل في إضعاف قدرات العراق الاقتصادية، وكبح طموحاته التنموية، وقد تزامنت هذه السياسة لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ظهور تيار في الأوساط الغربية أثر انتهاء الحرب العراقية الإيرانية يحذر من مغبة خطر مزدوج،

يتمثل شقه الأول في أن العالم يشهد أزمة نفطية قادمة في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، وأن الأقطار الوحيدة القادرة على سد هذا النقص وحسب تسلسل الأهمية هي المملكة العربية السعودية، العراق، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، فقد بلغ احتياطي هذه الدول (555.1) مليار برميل إي بنحو (87.85%) من احتياطي العالمللنفط الخام، وأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضطر إلىاستيراد حوالي (50%) من احتياجاتها النفطية من هذه المصادر الأساسية. أما الشق الثاني فيحذر من مخاطر نمو قدرات العراق العسكرية وخبراتهِ التكنولوجية، لأن يكون القوة القادمة القادرة على أحداث الفعل المؤثر إقليميا ضمن المدى الزمني المنظور (العاني، 2001: 180، 181).

بدأ العراق يَتحرك بدورهِإلى دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية والجامعة العربية، وقد تمخضت تلك الجهود عن عقد (اجتماع جدة)، الذي أقر سعر أوبك والألتزام بالحُصص، ومع ذلك لم تعلن الكويت عن إي التزام مسؤول إزاء مطالب العراق المشروعة. ومما زاد من موقف دولة الكويت في ثناياه تجاه العراق، الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة والذي كان يحمل إشارة التلويح باستخدام القوة العسكرية (العاني، 2001: 185، 186).

وفي أكتوبر 1989 توجه "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي آنذاكإلى واشنطن والتقى مع "جيمس بيكرJames Baker" وزير الخارجية الأميركي، ثم التقى الرئيس "جورج بوشGeorge W. Bush" نفسه، ويبدو أن الزيارة كانت ناجحة، إذ أصدر الرئيس الأميركي بعدها توجيهاً داخلياً يطلب فيه من أدارته أن تحرص على تنمية علاقات طبيعية مع العراق قائلاً فيه:(إن ذلك قد يساعد على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط). بعد ذلك أصدر بوش أمراً رئاسياً في 16 كانون الثاني 1990، جاء فيه (إن زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن تكون مفيدة للمصالح

الأمريكية)، وبالفعل كانت الشركات الأمريكية قد حصلت على عقود مغرية في العراق، بما في ذلك وهي شركة "بكتل" واحدة من أكبر شركات المقاولات الأمريكية، قد حصلت على عقود في العراق تصل قيمتها إلى حوالي (1200) مليون دولار (هيكل، 1992: 236).

ومع هذا كله فإن الحملات الإعلامية الأمريكية التي شنت ضد نظام "صدام حسين" والتسلح العراقي، قد أزدادت بشكل كبير، وفي الوقت نفسه حدث جدل في الأوساط السياسية الرسمية للإدارة الأمريكية، حول كيفية التعامل مع العراق الأمر الذي أسفر عن اتجاهين: **أولهما**: رُكّز فيه أن هناك عراقاً جديداً في المنطقة يمكن التعامل معه وتدبير أمره، **وثانيهما**: أنطلق من مقولة أن العراق القوي بجيشه وقيادته الطموح يشكل خطراً على المصالح الأمريكية والغربية.

وفي إطار الاتجاه الأول يمكن فهم بعض التطورات الإيجابية في العلاقات الأمريكية – العراقية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 1990، ففي شباط من العام نفسه، صرح متحدث في وزارة الخارجية الأمريكية بأن الأنظمة القمعية سقطت في أوروبا الشرقية، بينما لاتزال هناك دول أخرى، كالصين والعراق وليبيا، وعندما أحتج العراق رسمياً لدى واشنطن، أعتذرت له رسمياً ورود أسمه في التصريح المذكور، لابل قد زار العراق وفد رفيع المستوى من الكونكرس الأميركي، برئاسة السيناتور الجمهوري "روبرت دول"(Robert Dole)، وعندما أثار الرئيس العراقي "صدام حسين"مع رئيس الوفد مهاجمة الإعلام الأميركي بغداد، أجابه (بأن المسؤول الذي كتب التعليق المُعادي للعراق قد أقيل من منصبه).

أيضاً فلقد أستدعى الرئيس العراقي "صدام حسين"في 25 تموز/يوليو 1990، "إبريل كلاسبي"(April Glaspy)، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق، إلى مكتبه في غضون

الساعة الواحدة، مما حال بينها وبين الاتصال بواشنطن للتزود بتعليمات وزارة الخارجية الأمريكية، وعدَ الرئيس "صدام حسين"هذا اللقاء هو رسالة موجهة إلى بوش، مستعرضاً تأريخ العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق.

ولعل أهم ما جاء فيما يخص نوع العلاقات بين البلدين، ما قاله صدام لها:(عندما استمرت الحرب ولم تنته بالسرعة المرجوة، وجدنا أنه من المهم لبلدنا إقامة علاقات دبلوماسية مع واشنطن، وانتظار نهايتها، وهذا ما فعلناه عام 1984...، لكن علاقاتنا عانت الكثير من الاضطرابات، وكان أشدها خطراً عام 1986، عندما انفجرت فضيحة "إيران جيت(كونترا)".. وعلى الرغم من ذلك، قبلنا اعتذار الرئيس الأميركي، بوساطة موفديه.. ثم بدأت وسائل الإعلام الأمريكية تدخل أنفها في الشؤون العراقية الخاصة... وبعد هذه المقدمة المطولة "لصدام حسين " أنتقل الحديثإلى ما تقوم به الكويت والإمارات من سياسة تقصد بها حرمان الشعب العراقي من مستوى معيشته، ثم قال: لقد أغتنمت الكويت الفرصة كي توسع حدودها على حسابنا،.. ثم أنتقل إلى موضوع التهديدات وقال للسفيرة الأمريكية : (نحن لانقبل التهديد من أحداً، ولانهدد أحد، ونأمل بشدة أن لاتقع الولايات المتحدة أسيرة الأوهام في هذا المجال وننصحها بالتفتيش عن أصدقاء جُدد لها، لا أن تزيد من أعدائها... ثم أنتقل إلى تفهم التخوف الأمريكي قائلاً: نحن نفهم مصلحة الولايات المتحدة في الحفاظ على تدفق النفط قائماً ومُستقراً...، ولهذه الرغبة تبريرات نأخذها بعين الاعتبار...الخ)، من كلام الرئيس العراقي الذي يعكس وجهة نظر الحكومة العراقية تجاه الأزمة القائمة آنذاك.(سالينجر ولوران، 1991: 65، 72).

أما "كلاسبيGlaspy" فقد قالت نهاية الحديث بدبلوماسية: (... فهمت رسالتكم جيداً، ثم قالت: لقد تكلمت عن الصداقة، وأظن أن رئيسنا بوش، وجه إليكم، في مناسبة عيدكم الوطني رسالة ود

وصداقة، كما أن الرئيس أعطى التعليمات إلى الإدارة الأمريكية، برفض أقتراح العقوبات الاقتصادية ضد العراق، ثم قالت: وعندي تعليمات شخصية من الرئيس بوش، بضرورة اعتماد أفضل السبل لتدعيم العلاقات بالعراق).

أما فيما يخص قضية الكويت فقالت كلاسبي: (إننا لانملك آراء محددة فيما يتعلق بالصراعات العربية – العربية مثل نزاعكم الحدودي مع الكويت. وقالت: لقد كنت فيها نهاية الستينات، وكانت التعليمات لدي تقضي بعدم إبداء الرأي في هذه القضية، التي لاتهمنا كأمريكيين).إما فيما يتعلقبأسعار النفط فقالت السفيرة "كلاسبيGlaspy" لـ"صدام حسين"(العديد من الأمريكيين في مناطقنا النفطية يرغبون في أكثر من هذا الرقم،لأنهم ينتمون إلى ولايات منتجة للنفط في أمريكا)، كل هذه الردود التي قالتها "كلاسبيGlaspy"عدت الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لعدم التدخل في هذه الأزمة، وهذا ما يجعل البعض ينظر إليه كفخ نصب لصدام حسين (بوب ودوورد، 1991: 178)، والبعض الأخر يقول إن"صدام حسين"لم يُقيّم جيداًرسائل بوش بمفردها (غالبريت، 2007: 50).

وفي ظل هذه التطورات اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية حشد أكثر من ثلاثين ألف جندي عراقي على الحدود الكويتية،وفي شأن الخشية من أقدام العراق على عمل عسكري ضد الكويت قال مستشار الأمن القومي الأميركي"سكوكروفت" لنتفق على أن أقدام العراق على عمل عسكري ضد إسرائيل، هو أشد خطراً من إقدامه على عمل ضد الكويت. فمبادرة العراق إلى عمل عسكري ضد الكويت، وأن كان يُمثل خطراً على مصالحنا الاقتصادية في المنطقة، إلا أنه يمكن أن يكون مفيداً لنا لأسباب عدة، وهي:

1. استغلالنا لهذا العمل بمسارعتنا، نحن والقوى الدولية الأخرى إلى وضع ضوابط حقيقية للقوة العسكرية العراقية أو القضاء عليها.
2. إظهار رغبتنا في حماية أمن أصدقائنا في الخليج العربي، يمكن أن يقضي على بعض الخلافات التي ظهرت بيننا وبين الدول الخليجية.
3. إقناع الدول الخليجية بعدم الارتباط بسياسات الدول التي لا ترغب في تطوير علاقاتها بنا.
4. تأكيد قوتنا العسكرية في تلك المنطقة، ومن ثم تأكيد إمكانية تدخلنا.
5. التدخل في تسعير النفط، خاصة أن المرحلة القادمة، هي مرحلة وحدة أوربية، وهذه الوحدة ستؤثر كثيراً على وضعنا الاقتصادي، وأنتم تعلمون أهمية المنطقة العربية لهذه الدول.
6. وأخيراً أشار إلى أن إي حرب (عربية– عربية) ستزعزع من وحدة الموقف العربي ضد (إسرائيل).

في فجر يوم الخميس 2 آب 1990 دخلت القوات العراقية إلى الكويت وقد شقت طريقها إلى العاصمة الكويتية، وقد بررت الحكومة العراقية عملية الاجتياح في اليوم الأول، بأنها عملية لصد مؤامرة أمريكية ترتب ضِدهُ على الأراضي الكويتية، وفي اليوم التالي:كانت الذريعة هي مساعدة عناصر ثورية قادت أنقلاباً على أسرة الصباح، وطلبت معونة العراق، وفي اليوم الثالث كانت الذريعة هي الحق التاريخي وعودة الجزء(الكويت) إلى الكل (العراق) (هيكل، 1992 :50).

أما في واشنطن فقد عقد الرئيس "بوش الأب" مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن مهمة القوات الأمريكية الموجودة في الخليج دفاعية وأورد أربعة أهداف: (برهوم، 1991: 62، 63)

1. إنسحاب العراق الفوري وغير المشروط من الكويت.
2. إعادة الحكومة الشرعية للإمارة.

3. أمن منطقة الخليج، وبخاصة احتياطاتها النفطية.

4. حماية أرواح الأميركيين.

بعد هذا المؤتمر أعلن (مجلس قيادة الثورة) في بغداد عن (ضم الكويت) وقد وصفت العملية بأنها (اتحاد دائم)، وفي تلك الإثناء كان العراق قد أتخذ قراراً لقطع اتصالاته بالعالم الخارجي، ففي التاسع من آب، قرر العراق إغلاق حدوده وأحتجاز كل الأجانب الموجودين على أرضه لأسباب أمنية، وأعلن أيضاً أن جميع السفارات الأجنبية في الكويت تغلق قبل 24 من آب من العام نفسه (برهوم، 1991: 62).

وفي 12 آب اقترح الرئيس العراقي صدام حسين، إجراء تسوية شاملة في الشرق الأوسط، وقال أنه لايمكن النظر في الانسحاب من الكويت دون مناقشة الوجود السوري في لبنان والاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة، ودعا إلىانسحاب فوري غير مشروط للقوات الإسرائيلية. ورد الرئيس الأميركي بوش على الفور بالدعوة إلىانسحاب فوري وغير مشروط لقوات الاحتلال من الكويت (برهوم، 1991: 68).

وفي ظل هذا التراشق الإعلامي بين الولايات المتحدة والعراق، أعلن الرئيس العراقي بأنه سيتم الإفراج عن جميع الرهائن الأجانب، إلا أن الأزمة في الخليج أخذت تزداد تعقيداً، خاصة بعد إرسال حوالي (200) ألف جندي إلى الشرق الأوسط، وكان هذا التعزيز رسالة واضحة وهي أن الولايات المتحدة قد غيرت موقفها، وأصبحت إمكانية الحرب مؤكدة ووشيكة (برهوم، 1991: 76، 77).

ورغم كل الحديث من الحاجة إلى حل دبلوماسي في تلك الإحداث المُتسارعة، فقد كان الحل مستحيلاً في ضوء الاعتبارات الآتية: (برهوم، 1991: 78)

- لا أنسحاب عراقيمشروط.
- لا حلعربي.
- لا حل دبلوماسي.

فقد أتضح خلال ذلك أن الخيار الوحيد هو (**الحرب**).

وفي 29 تشرين الثاني 1990، أصدر مجلس الأمن قراراً رقم (678) الذي تضمن تفويض الدول الأعضاء في مجلس الأمن مهمة التعاون مع الكويت إذا لم يذعن العراق للبنود المنصوص عليها في هذا القرار قبل حلول 15 كانون الثاني 1991، علماً أن أول قرار بالعقوبات هو القرار رقم (661) في 6 آب 1990، لكن القرار (678) أكثر أهمية لأنه خولَ بالتدخل الواسع في الشؤون العراقية، وكان هذا القرار أيضاً بمثابة تفويض شرعي من الأمم المتحدة لاستخدام القوة العسكرية بوصفها إحدى الخيارات لحل أزمة الخليج. (سيمونز، 2004: 156، 158).

في فجر يوم 17 كانون الثاني كان الجنرال"نورمان شوارزكوف NormanSchwarzkopf" قد أعطى أمره ببدء عمليات "عاصفة الصحراء"(Desertstorm)، ثم بدأت الصواريخ والقنابل تنهمر على القوات العراقية في الكويت وعلى العراق بواسطة البحرية الأمريكية الموجودة في الخليج والقوة الجوية، وكان الهدف الأوللقوات العسكرية الأمريكية الجيش العراقي وتفتيته (هيكل، 1992: 456، 552). ويتضح هذا الهدف من كلام "كولن باول ColinPowell" رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات الأمريكية في مؤتمر عقده في (البنتاغون)، وقال فيه :(إن إستراتيجيتنا إزاء الجيش العراقي

إستراتيجية بسيطة، فنحن أولاً سوف نمزقه أرباً أرباً ثم نقتله). لذا تعد أزمة الخليج بمثابة القطيعة الكاملة للعلاقات الأمريكية – العراقية. وبعد أن خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الجيش العراقي وأخرجته من الكويت، وحققت ما كانت تصبو إليه من الوجود العسكري الكثيف في المنطقة، وعقد اتفاقات دفاعية لها مع دول الخليج بعد تدمير الجيش العراقي وبنية العراق التحتية، فضلاً عن إلى عقد صفقات ضخمة مع دول الخليج لبيع الأسلحة لهم، ثم ما لبثت أن استصدرت من مجلس الأمن قرارات تفرض على العراق نزع جميع أسلحة الدمار الشامل ومقاطعته اقتصادياً لحين تحقيق ذلك. وظلت الولايات المتحدة متمسكة باستمرار هذا الحصار حتى مع وصول "بيل كلنتون"إلى رئاسة الجمهورية (كلارك وآخرون، 2001: 306).

وكانت الحُجة في ذلك هو منع العراق من القيام باعتداء مُماثل في المُستقبل. من أجل ذلك كان على العراق أن يقدم اعترافاً رسمياً باستقلال الكويت، وأن يلتزم بدفع تعويضات الحرب وبفتح جميع المواقع أمام فريق التفتيش المنتدب من الأمم المتحدة، للبحث عن حيازة العراق لبرنامج تطوير أسلحة نووية كيميائية وبيولوجية، وأنها لن ترفع العقوبات الاقتصادية حتى يتأكد مجلس الأمن بان العراق لم يعد يملك تلكم القدرات (تريب، 2006: 338). وافق العراق على هذه المقررات وبضمنها اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت واعترافه بالحدود العراقية الكويتية، في تشرين الثاني1994 (تريب، 2006: 341)، وبعد أن استبعدت الولايات المتحدة الأمريكية الخيارات العسكرية لتغيير نظام الحكم في العراق خلال حرب الخليج الثانية، فإنها أخذت تأمل بحدوث انقلاب داخلي، غير أن أدارة "بيل كلينتون" دعمت الجوانب السياسية والعسكرية (للاحتواء المزدوج)، من خلال إجراء الاتصالات مع إحدى مجموعات المعارضة الرئيسة للسعي إلىاستبدال النظام وتغييره (كونري، 1995: 74).

واستمرت الولايات المتحدة متمسكة باستمرار العقوبات الاقتصادية على العراق، حتى مع تعالي الأصوات المطالبة بالتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية التي كان لها أثاركارثية على الجانب الإنساني للشعب العراقي، ورداً على المعارضة الدولية المتنامية للحظر المفروض، ضاعفت الولايات المتحدة جهودها من أجل استمرار العقوبات، وفي 29 نيسان 1994، حث وزير الخارجية الأميركي "وارن كريستوفر Warren Christopher" الدول الأخرى بعدم الانخداع بالإيماءات الوهمية لحسن النية الصادرة عن بغداد قائلاً :(إ ن المخاطر عالية جداً لاتسمح بمنح "النظام" فائدة الشك أو جعل المصالح التجارية أو الإرهاق البسيط يملي سياستنا) (سيمونز، 1998: 89، 90).

علماً إن العراق قد حاول مِراراً لكي يستأنف عملية تصدير النفط العراقي، إلا أن هذه المحاولات ردت عليها سفيرة الولايات المتحدة "مادلين أولبرايت" إذ أعلنت عن سياسة الولايات المتحدة نحو حظر بيع النفط العراقي وأشارت إلى وجود نهج ذي مرحلتين: (سيمونز، 1998: 88)

- **أولاً:** على العراق التخلي عن برامج التسلح النووي كما يطالب القرار "687". والتخلي عن هذا البرنامج بعد ذلك لجنة نزع السلاح الخاصة بمراقبة الوضع.
- **ثانياً:** وتتطلب المرحلة الثانية أن تثبت بغداد "استعدادها للأنضمام للمجتمع الدولي".

والحقيقة أن اللجنة الخاصة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل قد دخلت العراق ودحضت إشاعة وجود مفاعل نووي عراقي سري، وقد حصل توتر جديد بسبب تردد العراق في الموافقة على المراقبة الطويلة الأمد لمواقع منتقاة، وفي حزيران 1993 منع مفتشوا الأمم المتحدة من نصب آلات تصوير لمراقبة موقعين لتجارب الصواريخ، ومن هنا حذرت الولايات المتحدة في تموز/يوليو مرة أخرى من

أحتمال نشوب مواجهة جديدة وقال "وران كريستوفر" إن اضطرار المفتشين إلى مغادرة بغداد قبل انجاز مهام المراقبة "علامة سيئة" (سيمونز، 1998: 118).

وقد واصلت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتضييق الخناق على العراق حتى إنها استمرت في التحليق في الأجواء العراقية شمالاً وجنوباً، لا بل تعدى الأمر أكثر من ذلك وهو قصف العديد من الأماكن وخاصة المضادات الجوية، إستناداً الى قانون فرض الحظر الجوي. إذ تم فرض الحظر الجوي في شمال العراق في المدة 17-23 نيسان 1991 في منطقة حظر عرضها (15كم) على الحدود التركية . العراقية، وفي وادي نهر دجلة لمسافة (40كم) وطول(60كم) على الحدود بمساحة قدرها(2400كم2)، كما فرضت حظراً جوياً عراقياً عند خط عرض (36 شمالاً)، وتمركزت الطائرات الأمريكية في قاعدة "انجر ليك" في تركيا. (موقع الجزيرة نت، 2004).

أما في الجنوب فقد قامت الولايات المتحدة وحلفائها أيضاً بوضع خطة إنشاء منطقة حظر الطيران جنوبي خط عرض (32) عدلت عام 1996 إلى خط عرض (33) جنوباً بمساحة إجمالية تزيد على 150 ألف كم2، أي ثلث مساحة العراق تقريباً.

أما الأهداف الأمريكية للحظر الجوي فكانت: (موقع الجزيرة نت، 2004) (الأشعل، 2001)

1. حرمان القوات الجوية العراقية من (40%) من سيادتها الجوية لحماية أكراد وشيعة العراق . كما تدعي . .
2. استمرار حصول الولايات المتحدة بشكل دائم على معلومات مصورة عن دفاعات العراق ومدى تطوير قواته المسلحة.
3. توفير الإنذار المبكر المطلوب عن أي تحركات عسكرية عراقية كبيرة.

4. إضعاف القدرات العسكرية العراقية باستمرار.

وكان هناك الكثير من المراقبين والمحللين ينظرون إلىمسألة الحظر الجوي على أنها البداية الفعلية لتمزيق العراق وتقسيمه إلى مناطق شيعية وسنية وكردية.

وقد جعلت الولايات المتحدة فيما بعد العراق من البلدان الراعية للإرهاب،إذ أعدت الولايات المتحدة قائمة بأسماء الدول التي تعد متعاونة مع الإرهاب الدولي وكان العراق من ضمنها، وجاء هذا التصريح بعد عقد مؤتمر في شرم الشيخ في 13اذار 1996 الذي حضره "بيل كلينتون" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "شمعون بيرس" (شلش، 2001 : 307، 308).

ثم سنت الولايات المتحدة الأمريكية قانونا يسمح لضحايا الإرهاب بمقاضاة الدول التي ترعى الإرهاب، ومنع المعونة الخارجية عن هذه الدول، وكثيراً ما تستخدم الولايات المتحدة هذه الذرائع وأيضاً مسألة حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، فلا غرابة من أن نجد مواقف الولايات المتحدة الأمريكية ممن تسميهم بالقوى المتطرفة أو الراديكالية أو الإرهابية أو الراعية للإرهاب، تتسم في كثير من الأحيان بالمبالغة والتجني لمسايرة أهدافها واستراتيجياتها في المنطقة (شلش، 2001 : 307، 328).

أما عن متغيرات العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق – ففي نهاية تشرين الأول \أكتوبر 1997، أعلمت الحكومة العراقية مجلس الأمن بقرارات متعددة اتخذتها، كان أهمها قراراً يقضي بعدم التعامل مع مفتشي الأمم المتحدة الذين يحملون الجنسية الأمريكية والذي يعملون في اللجنة الخاصة، وبطبيعة الحال فأن أزمة جديدة قد طرأت على مستوى مجلس الأمن عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، لاسيما أن العلاقات قد ازدادت سوءاً منذ حرب الخليج الثانية، ثم ما

لبثت وحلت أزمة أخرى، وهي مسألة تفتيش المواقع الرئاسية الخاصة. ثم تبددت غيوم الأزمة بعد ذلك عن طريق المفاوضات والضغوط التي قام بها مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية، التي استغلت الآلة الإعلامية لتضخيم وإثارة الأزمة على العراق، ورحب العراق بكل فريق الوكالة الدولية من مفتشين وخبراء حتى الأميركيين منهم، وتم فيما بعد توقيع مذكرة تفاهم في 23 شباط 1998 ليحصل المفتشون الدوليون على حق الدخول إلى المواقع الرئاسية المحددة (بليكس، 2005: 45، 46).

وبعد مدة تازمت الظروف من جديد، ففي تموز 1998 رأت مجموعة من الخبراء البيولوجيين الدوليين، إن تصريح العراق حول الأسلحة البيولوجية الخاص به ليس دقيقاً ويثير الجدال في العامل الكيماوي(VX) الذي تم العثور عليه، وفي بداية آب من العام نفسه، قرر العراق وقف التعاون مع اللجنة الخاصة بشأن العراق والوكالة الدولية إلى حين يقوم مجلس الأمن برفع العقوبات وإعادة تنظيم اللجنة الخاصة ونقلها إلى جنيف أو فينا، إلا إن مجلس الأمن أدان هذا القرار بالإجماع.

في كانون الأول 1998 رفع " بتلر Butler" تقريراً مثيراً للجدل إلى مجلس الأمن يفيد بأن العراق لم يبد التعاون الكامل الذي وعد به، وأمر أيضاً تحسباً للقصف الأمريكي البريطاني المرتقب بسحب فريق اللجنة الخاصة بشأن العراق (بليكس، 2005: 46، 47).

وفي 17- 20 كانون الأول أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا عملية "ثعلب الصحراء، مطلقة حوالي 100 صاروخ كروز على (100) هدف في العراق تضمنت أهداف عسكرية، ومواقع اشتبهت الولايات المتحدة بأنها أدت دوراًفي إخفاء برنامج الأسلحة في العراق، وبررت الهجوم هو إجبار العراق على الانصياع لمطالب اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة (تريب، 2006 : 342، 343).

وعقب انتهاء عملية (ثعلب الصحراء)، صرح الرئيس الأميركي"بيل كلنتون" بأن هذه الهجمات قد ألحقت أضراراً كبيرة ببرنامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، كما أشار الجنرال الأميركي "أنتوني زينيAntony Zinni" قائد القيادة العسكرية المركزية الأمريكية، والذي قاد العملية بأن 85% من الضربات الجوية الصاروخية كانت فعالة وناجحة ودمرت 74% من الأهداف المقصودة (محمود، 1999: 172).

والمُحصلة النهائية من العلاقات الأمريكية العراقية بعد حرب الخليج الثانية أن الولايات المتحدة استخدمت القانون الدولي لتبرير الهجمات وتطبيق العقوبات الاقتصادية والحظر الجوي وغيرها، تحت مظلة الأمم المتحدة وقراراتها بسبب الهيمنة الواضحة عليها. وتثبت الإحداث التي جرت وخاصة عملية ثعلب الصحراء أن الولايات المتحدة انتهجتاتجاهاً جديداً باستخدام الأمم المتحدة كوسيلة، لتحقيق أهدافها حيال العراق، بل أن الولايات المتحدة تعدت ذلك باستخدام القوة العسكرية دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة، كما عملته مع كوسوفو والسودان وأفغانستان. ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تنوي بتجديد أو فتح صفحة جديدة مع العراق أو نظامه، إذ إن الخطاب الرسمي الأميركي وما يحدث على ارض الواقع وما حدث يثبت بأن سياستها أصبحت أكثر جدية من ذي قبل، في ضرورة تغيير النظام العراقي وأنه لايمكن التعايش أو بناء علاقات معه.

المطلب الرابع: العلاقات الأمريكية – العراقية بعد أحداث 11 أيلول/ 2001 حتى 2003

بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بأن سياستها تجاه العراق المتمثلة في فرض الحصار الشامل، ومنطقتي حظر الطيران في شمالي العراق وجنوبه، وسياسة الاحتواء المزدوج أنها قد فشلت في إسقاط النظام العراقي الحاكم، فاتجهت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة إلى

أحداث تغيير نوعي في سياستها تجاه العراق، وذلك بإعلان نيتها بإسقاط نظام "صدام حسين" في العراق عن طريق استخدام القوة.

جاء ذلك من خلال قيام الكونغرس الأميركي باعتماد قانونين يدعمان ذلك التوجه وهما: (حافظ، 2008: 256، 257)

1. قانون تحرير العراق لعام (Iraq Liberation Act 1998)وأعتمد بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 1998 في الحقبة التي سبقت "أحداث 11 أيلول"، وتضمن هذا القانون دعم تبديل النظام وتخصيص مبلغ (99) مليون دولار كمساعدة إعلامية ودعائية وعسكرية للقوى والأحزاب المعارضة للنظام.
2. قانون تفويض الرئيس الأميركي باستخدام القوة ضد العراق (Joint Resolution to Authorize the use of United states Armed Forces Against Iraq)الذي أعتمدهُ الكونكرس بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002 في حمى الحرب ضد الإرهاب وتصاعد الأزمة مع العراق .

ومع وصول الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" الابن إلى سدة الحكم ومعه "المحافظين الجدد" في كانون الثاني 2001، برزت معهم سياسات الحرب والهيمنة بشكل جلي، بل أن هذا البروز كان نقطة الوصول إلى مسار يرجع إلى عقد ونصف من الزمن إلى الوراء أي مع انهيار الإتحاد السوفيتي. إذ إن توجهات أدارة "جورج بوش" الابن كانت واضحة أيضاً في السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة "بيل كلينتون"، وعلى الرغم من أن تلك الإدارة لم تعتنق عقيدة (النظام الدولي الجديد)،

التي أطلقها من قبل الرئيس "بوش الأب"، إلا أنها بينت بوضوح بأنها على استعداد للمضي في السياسة الدفاعية إذا ما تعلق الأمر بالمصالح الأمريكية (غريب، 2008: 186، 187).

وعلى سياق متصل، فأن السياسات الأمريكية بإداراتها المختلفة بعد حرب الخليج الثانية، قد أخذت منهجاً واحداً وإن أختلف في مضامينه، بل ازدادت حدته أكثر مع إدارة بوش الابن، فمنذ عام 1998 جاءت وثيقة (مشروع القرن الأميركي الجديد)، التي أعدتها مجموعة من أبرز قادة "التيار اليميني الجمهوري" وهم "وليم كريستول William Kristol" و"ريتشارد بيرل Richard Pearl" و "بول وولفويتز Paul Wolfowitz" وهي دراسة من (90) صفحة تحت عنوان (إعادة بناء قوى الدفاع في أمريكيا للقرن الجديد)، إذ كان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو تحقيق السيطرة العالمية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإبقاء على التفوق العسكري وإضعاف القوى المنافسة وردع النظم المارقة (الجصاني، د.ت: 66) (الخازن، 2005: 105).

هذه الدراسة رفعت إلى الرئيس "بيل كلينتون Bill Clinton" وجاء أيضاً في مضامينها المطالبة بإسقاط نظام "صدام حسين"، ومنعه من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها (الجصاني، د.ت: 66). وبعد صياغة هذه الوثيقة انتقلت السياسة إلى مرحلة التطبيق العملي منذ وصول المحافظين الجدد لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أضافت هذه الإدارة أفكاراً جديدة في مجال الدفاع والأمن القومي، وركزت على إدخال تعديلات مهمة على إستراتيجية الأمن القومي الأميركي، وأنصبت هذه التعديلات على ثلاثة مجالات رئيسة: (التغيير في إستراتيجية الأمن القومي الأمركي، 2001)

- رفع الإنفاق العسكري وإعادة بناء القوات المسلحة .

- دور القوة العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي.
- تحديد مصادر التهديد والخطر.

إذ أعطت إدارة بوش الابن الجمهورية أولوية قصوى لقضايا الدفاع والأمن القومي، بدرجة أكبر من إدارة "بيل كلينتون" الديمقراطية السابقة.وتعددت بعد ذلك خطابات المحافظين الجدد، إذ طالبوا بإتباع سياسة أكثر حسماً في الشرق الأوسط، تشمل استخدام القوة العسكرية للإطاحة بنظام "صدام حسين". وسرعان ما جاءت هجمات (الحادي عشر من أيلول 2001) التي استهدفت برجي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون، وكان لهذه الضربة وقع كبير ليس على مستوى الداخل الأميركي بل تعدى ذلك على مستوى العالم ككل (هيمنة المحافظون الجدد، 2005)، حتى أن الحدث وِصف بأنه"بيرل هاربر" جديد لأنه هجوم عسكري وقع ضد و على أرض الولايات المتحدة الأمريكية لأن الحدث ليس مجرد عملية اختطاف عادية لطائرات مدنية (لمعنى، 2002: 35).

وقد وجدت إدارة "بوش الابن Bush Jr." في هذه الإحداث فرصة منها لتصعيد ترويجها للإستراتيجية الأمريكية، عن طريق إتباع الأسلوب الوقائي مع التهديدات، التي يتعرض لها الأمن القومي الأميركي إذ وصفها الرئيس "بوش الأبن" بأنها :(تهديدات جديدة تتطلب تفكيرا جديدا) (وثيقة إستراتيجية الأمن الأمريكي الجديد، 2002).

وسارع وزير الدفاع الأميركي "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld" صباح اليوم التالي من هجمات سبتمبر، وقبل أن يتضح لأحد من المسؤول عن الهجوم، ليصر في اجتماع لمجلس الوزراء على إن نظام "صدام حسين" يجب أن يكون الهدف الأول في الحرب الأمريكية على الإرهاب (هيمنة المحافظون الجدد، 2005).

ولقد وصل التركيز على العراق إلى درجة الإشارة إلى أنه حتى إذا ثبت عدم وجود علاقة تربط العراق بالقاعدة، فأن أي إستراتيجية للخلاص من الإرهاب لابد أن تتضمن أيضاً التخلص من نظام "صدام حسين"، بل إن المحافظين الجدد طالبوا في نيسان 2002، بالعمل وليس مجرد الكلام من أجل إزالة نظام "صدام حسين"، على أن يقوم البنتاغون بإعداد خطة للحرب ضد العراق تنفذ قبل نهاية هذا العام، وجاء بعد ذلك خطاب الرئيس "بوش الأبن Bush Jr" أمام طلبة الأكاديمية العسكرية الأمريكية (وست بوينت) في الأول من حزيران 2002، ليعلن أن الأساليب القديمة للدفاع والقائمة على الاحتواء والردع لم تعد مجدية، وأن طبيعة التهديدات الحالية المنتشرة في شكل جماعات إرهابية أو حكومات دكتاتورية فلا أحد يدري الخطر، وبات واضحاً مع تطور الأحداث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أختارت العراق لتطبق عليه نظريتها الجديدة ولأول مرة.

ومع إن الخطة الأولية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11ايلول، كانت قد تضمنت الإطاحة بنظام "طالبان" في أفغانستان وضرب القاعدة وملاحقة "أسامة بن لادن" وإستبدال نظام طالبان بنظام أخر أكثر طواعية من تحالف الشمال في أفغانستان.

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دبلوماسية وإعلامية شرسة داخل المحافل الدولية وخارجها كان الغرض منها دفع المجتمع الدولي إلى دعم هذه الطروحات وتأييدها، وذلك في أفق الحصول من "مجلس الأمن" على قرار يجيز استخدام القوة ضد العراق (الهزاط، 2004: 7).

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها المملكة المتحدة البريطانية إنشاء رابطة كاذبة بين نظام "صدام حسين" وهجمات 11 أيلول، وذلك بتلفيق أدلة وبراهين على قيام العراق بعقد صفقة

(يورانيوم) مع "النيجر"، وعلى وجود شبكة إرهاب دولية تابعة له، فضلاً عن الاتهامات بلقاءات بين المخابرات العراقية وأحد منفذي الهجمات (بيرد، 2003: 77).

لذا فلا غرابة من أن يعلن الرئيس "بوش الأبن Bush Jr" في خطابه ضمن (حالة الاتحاد)، التي وجهها في كانون الثاني لعام 2002 بقوله: (لن انتظر الإحداث بينما الأخطار تتجمع، لن أقف جانبا بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر...، إن حربنا على الإرهاب قد بدأت بداية جديدة وقد لا تنتهي هذه الحملة تحت أعيبننا ..) (الدغيدي، 2002: 231).

كما قال الرئيس "بوش الأبن Bush. Jr" أنه: (لا يمكن أن يكون حياد بين العدالة والقسوة بين البريء والمذنب، إننا في صراع بين الخير والشر، وأمريكا ستسمي الشر باسمه...، إنكم إما أن تكونوا معنا – وبالتالي ضد الشر – أو ضدنا، وبالتالي مؤيدين لمرتكبي الشرور، أي الإرهابيين أنفسهم...، وكحرب على الشر تصبح هذه حرباً بلا نهاية) (عازوري، 2003 :238).

فالولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت دولاً في قائمة الشر تكون في استراتيجيها المقبلة سميت (بمحور الشر) وهذه الدول هي (العراق وإيران وكوريا الشمالية)، وفي هذا السياق بات توجيه ضربة عسكرية للعراق والإطاحة بنظامه هو الخطوة التالية في مخطط "بوش الأبن" الطويل الأمد، فيما صرح وزير دفاعه "رامسفيلد" من (إن المشكلة أكبر بكثير من بن لادن) وأن على الولايات المتحدة الأمريكية (تجفيف المستنقع الذي يعيش فيه الإرهابيون ملمحاً بذلك إلى العراق) (نعمان، 1982 : 65).

إن التصعيد الأميركي في هذه المدة ضد العراق، إنما جاء في إطار المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، كأحداث 11 أيلول والتي كان لها أثر كبير في تغيير اتجاهات التفكير الأميركي، كذلك النفوذ الكبير الذي تمتع به التيار اليميني الجمهوري المتشدد من المحافظين والمحافظين الجدد

في إدارة "جورج بوش الأبن"، والذي يميل إلى استخدام القوة الأمريكية المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة (مسعود، 2003: 284).

وبرغم كل التصريحات والتقارير التي رفعها "سكوت ريتر Scott Ritter" مفتش الأسلحة في العراق بأن العراق قد تم نزع أسلحته بصورة أساسية في وقت مبكر يرجع إلى عام 1995، فقال مشيراً إلى أن (العراق نمر تم أنتزاع أنيابه)، مع ذلك فأن العقوبات الاقتصادية والدوريات الجوية الأمريكية والقصف بالصواريخ والقنابل الذكية. (سيمونز، 1998 :284) وكذلك الحملة الإعلامية الشرسة ضد العراق كانت واضحة في وسائل الإعلام الأمريكية، وكانت تدور في أغلبها حول أسلحة الدمار الشامل العراقية وخطرها و"نظام صدام حسن"غير الرشيد، ووجوب تحقيق نظام ديمقراطي بديل ومكافحة الإرهاب والدول التي تدعمها،إذ كانت تبث الدعايات حول وجود صلات بين نظام "صدام حسين" وشبكات إرهابية كال(القاعدة) معادية للولايات المتحدة والغرب (السامرائي، 2002).

ومع هذه الحملات الإعلامية من جهة، والمفاوضات بين العراق والأمم المتحدة بشأن عودة المفتشين الدوليين من جديد العراق من جهة أخرى، فأن الولايات المتحدة الأمريكية ردت على هذا بفشل هذه المفاوضات، وذلك بتسريب خطة حرب أعدت من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، مسار عمل القيادة المركزية إلى صحيفة (نيورك تايمز)، وقد أعطت الوثيقة التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في "تامبا" بولاية "فلوريدا"، تفصيلات حول الكيفية التي ستستخدم بها قوة عسكرية غالبة في اجتياح مخطط للعراق، وبأنه سيتم الهجوم من ثلاث شعب يشمل قوات جوية وبرية وبحرية لسحق كل مقاومة عراقية وإسقاط نظام "صدام حسين"، وأنه سيتم نشر(250) ألف جندي وعنصر مارينز في هذا الغزو المقبل، بينما تقوم مئات من الطائرات بالإقلاع من ثمانية بلدان لقصف آلاف

الأهداف في العراق، بما في ذلك المطارات وطرق ومواقع وجسور واتصالات ومخازن ومصانع، ولم تعطِ الوثيقة تفصيلات أخرى عن الاجتياح المزمع والذي جرى التخطيط له (سيمونز، 1998 :287، 288).

إلا أن العراق كان متجاوباً مع الأمم المتحدة، إذ وافق العراق على قرار "مجلس الأمن" (1441)، والذي يوجب على العراق خلال (30) يوماً ابتداءاً من تاريخ صدوره 8تشرين الثاني\نوفمبر 2002 بتقديم بيان دقيق وكامل عن الحالة الراهنة لجميع برامجهِ الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف أنشطارية وغيرها من نظم الإيصال من قبيل الطائرات المسيرة التي تعمل بدون طيار ...الخ. إما العراق فقد كان عليه أن يسلم التقرير خلال مدة 30 يوماً، وبالفعل أنجز العراق التقرير قبل الوقت المحدد بأيام، وقد كان حجم التقرير (12000) صفحة وهو التقرير الذي فاجئ العالم لحجمه ويعد أضخم تقرير رسمي يقدم من دولة إلى الأمم المتحدة (الدوري، 2004: 138، 139).

وبالفعل بدأت أول مهمة تفتيش في 27 تشرين الثاني 2002، ويقول "هانز بليكس Hans Bliex" أنه تلقى تعاوناً كبيراً من العراقيين بما في ذلك الدخول السريع إلى كل المواقع التي كانت اللجنة تريد تفتيشها، إما في الجانب الأميركي فقد استمرت التعزيزات العسكرية في منطقة الخليج في ظل تزايد التوقعات باستخدام القوة المسلحة ضد العراق، أيضاً كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها المملكة المتحدة تعلن أن تقرير العراق بشان الأسلحة جاء ناقصاً وغير مطابق للقرار(1441) (بليكس، 2005: 104، 118).

علماً أن القرار (1441) الذي أقره مجلس الأمن يستبعد (أوتوماتيكية) استخدام القوة، وذلك حسب تأكيد نصوص القرار حيث نص على: (إذا امتنع العراق عن الوفاء بالتزاماته .. فسيرجع إلى مجلس الأمن أمر اتخاذ القرار) (سيمونز، 2004: 353).

والحقيقة أن النتائج التي يمكن استخلاصها مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت عازمة على استخدام القوة العسكرية ضد العراق، سواء ألتزم بمقررات مجلس الأمن أم لا، وذلك لتحقيق أهدافها الإستراتيجية المعلنة وغير المعلنة. وبهذا نفهم بأن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق قد آلت إلى القطيعة الكلية منذ حرب الخليج الثانية عام 1990، وازدادت حدة القطيعة وبلغت ذروتها مع وصول الرئيس الأميركي "جورج بوش الأبن" وإدارته من المحافظين الجدد، وذلك بتعزيز الوجود العسكري بالمنطقة، والتلميح والتصريح بوجوب استخدام القوة العسكرية وشن الحرب ضد العراق والإطاحة بنظام "صدام حسين".

المبحث الثاني

الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003

قبل الحديث عن الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله ومُسوغات هذا التدخل العسكري وما جرى على أرض الواقع أثناء الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق، نرى أنه من المفيد توضيح مفهوم الحرب ومدلوله، وبالتالي تطوره، ثم بعد ذلك تناول الحرب في الإدراك والتصور الأميركي والغاية من ذلك هو التوصل إلى دراسة تقوم على أسس علمية واضحة غير مبهمة.

ومن هنا رأى الباحث ضرورة تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة هي:

- المطلب الأول: مفهوم الحرب ومدلوله.
- المطلب الثاني : الحرب في الإدراك الأميركي .
- المطلب الثالث: التدخل العسكري المباشر في العراق عام 2003 .

المطلب الأول : مفهوم الحرب ومدلوله

الحرب بلا منازع ، الظاهرة الاشد عنفا بين كل الظاهرات الاجتماعية ، فاذا كانت السوسيولوجيا " فهم التاريخ من زاوية ما" ، كا يقول "دوركهايم Durkheim" يمكن القول ان الحرب هي التي انتجت التاريخ ، لان التاريخ بدا بكونه حصرا تاريخ المنازعات المسلحة (بوتول، 2007: 8).

إن التعريف بالمصطلحات هو من أكثر المسائل تعقيداً ، والتي تثير الجدل والنقاش والاختلاف بالآراء وعلى وجه الخصوص في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك ينبع من المناهج والمشاريع الأكاديمية لهولاء المفكرين ومدارسهم الفكرية المختلفة، أو بسبب الاعتماد على كل منهم على منهج محدد، أو بسبب التركيز على عامل معين دون غيره يتعلق بالظاهرة موضوع البحث والدراسة إلى غير

ذلك من الأسباب. فالحرب قديمة قدم الإنسان، وهي سنة من سنن البشرية، وهي وصف ملازم لجميع الكائنات بسبب تنازع المصالح وتغاير الأهواء وحب السيطرة ودافع إرضاء الذات. (الزحلي، د.ت : 56) إذ لا تزال الكرة الأرضية تشهد حروباً متعددة وبأسلحة متنوعة تتطور باستمرار وليس هناك في الأفق ما يوحي بأن العالم سوف يشهد يوماً ما نهاية لهذه الظاهرة (سلطان، 1969: 22). والحرب ظاهرة اجتماعية تناولتها علوم عدة ودرسها علماء السياسة والاجتماع والقانون وغيرهم، وقال عنها رائد علم الاجتماع "أبن خلدون" في مقدمته : (أعلم أن الحرب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله ، وأصلها إرادة انتقام بعض الشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبيته) (مقدمة ابن خلدون، 2006: 481).

والحرب هي الظاهرة السياسية الأساسية في العلاقات الدولية، فهي علاقة اجتماعية إنسانية باعتبارها تجري بين البشر سواء تمثلت بأفراد أو قبائل أو جماعات أو ممالك أو إمبراطوريات، لذا أصبحت موضع اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين في مختلف الاختصاصات، إذ حاول كل منهم إيجاد معنى لها والبحث في أسبابها (البياتي، 2001–2002).

جميع هذه التشكيلات الاجتماعية – السياسية، وعلى اختلاف درجة تعقيدها وتنظيمها وطبيعة تشكيلها، لم تسقط مسألة اللجوء إلى العنف المسلح عندما تجد أن مصالحها باتت مهددة، وأن أهدافها أخذت تتقاطع مع أهداف غيرها، وعندما تطرح الحرب نفسها بعدّها الحل النهائي، أو الوسيلة الأخيرة بعد أن تعجز عن حسم التناقضات الناجمة فيما بينها.

وإذا ما أردنا تعريف ظاهرة الحرب، فلا يبدو أن الحرب تحتمل التعريف المبسط لها كونها تمثل (قتالاً مسلحاً، أو نزاعاً مسلحاً بين الدول)، بل أن هذا(القتال) أو (النزاع) المسلح هو أكثر تعقيداً من

أن يوصف بهذا التجريد والتبسيط، فالحرب ظاهرة مركبة يتمازج فيها النشاط أو العمل العسكري في ميدان المعركة، ما هو في حقيقته إلا امتداد وتجسيد للقرار السياسي المتخذ بشأنها وفي أعلى مستوياته (فهمي، 2005: 22).

- **فالحرب لغة** : نقيض السلم وأصلها الصفة كأنها مقاتلة حرب وهي تحمل معنى القتل والهرج (ابن منظور، 1970: 49).
- **واصطلاحاً**: فإن كلمة (الحرب) استخدمت لتوصيف حالات تتمايز في دلالاتها، بيد أن القاسم المشترك بينها هو إنها تعبر عن فشل في إدارة العلاقة بين طرفين أو أكثر بوسائل سلمية. وقد عرفت" الموسوعة الميسرة " الحرب بأنها: (نضال مسلح بين دول ذات سيادة أو بين جماعتين في دول) (غربال، 1961: 694، 695).

وهناك من يعرف الحرب بأنها: (ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية) وهي الوسيلة الأكثر قسراً المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها المنشودة ، وتستخدم لانجاز السياسة الوطنية (توفيق، 2000: 2011). فالحرب صراع بين القوات المسلحة كل من الفريقين المتنازعين يرمي به كل منهما إلى صيانة حقوقه وأهدافه ومصالحه في مواجهة الطرف الأخر (أبوهيف، د.ت : 679).

وقال الفيلسوف "جان جاك روسو" عن الحرب في كتابه "العقد الاجتماعي" الصادر في 1762 (إن الحرب ليست علاقة رجل برجل وإنما هي علاقة دولة بدولة أخرى وفيها لا يكون الأفراد أعداء إلا بصفة عارضة كمواطنين وكمدافعين) (أبوالخير، 2008: 18).

والحرب هي ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة وأداة لحماية المصالح وتوسيع النفوذ أو لحسم خلاف حل المصالح أو المطالب المتعارضة بين جماعتين من البشر. ويعرف المنظر العسكري

الألماني "كلاوفيتز Claoviz" الحرب على أنها: (إمتداد للسياسة بوسائل أخرى وعمل عنف يقصد منه إجبار خصومنا على الخضوع لإرادتنا)، وقد يتخذ تحليل ظاهرة الحرب وجهات مختلفة، فمنها ما هو فلسفي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو عسكري أو اقتصادي أو قانوني أو اجتماعي أو نفسي .. الخ، إلا أن التفسيرات والنظريات تجمع عادةً بين أكثر من زاوية أو عامل من هذه العوامل لأن الحرب بحد ذاتها من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدا أو تشعباً فيصعب تفسيرها في ضوء عامل أوحد فحسب (الكيالي وآخرون، 1994: 170).

ويذهب "ميكافلي" في تأريخ (تيتوس ليفي) إلى أن الحرب (ظاهرة طبيعية فتذهب لحرب طلباً للتفوق أو في سبيل البقاء)، وكما ذهب "ميكيافلي" تبعه الجنرال "كلاوفيتز" فالحرب عنده في جانب أخر على أنها ليست فقط استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، بل أن (السياسة) هي الرحم الذي تنمو فيه الحرب (أبوخزام، 2009:39). فقد أعطى " كلاوفيتز" في موضوع الحرب بعداً سياسياً، من خلال ما أشار إليه بوجود تداخل كبير بين الحرب والسياسة وتبعية الحرب للسياسة، لأن الحرب لا تخص ميدان العلوم والفنون بقدر ما تخص الوجود الاجتماعي، لأنها استمرارية للسياسة بوسائل أخرى وهي استمرار للعلاقات السياسية (بوتول، 2007: 47).

وهناك من يعرفها على أنها (صراع أو نزاع يتضمن استخداماً مُنظماً للأسلحة والقوة البدنية، من قبل الدول أو المجموعات الكبرى الأخرى، وتحتل الفرق المتحاربة الأراضي، غالبا التي يمكن أن تربحها في الحرب أو تخسرها، ولكل حرب قيادتها (شخص أو منظمة) يمكن أن تستسلم أو تنهار بانهيار قواته وتكون نهاية الحرب...، والحرب سلسلة من الحملات العسكرية التي تشن بين جانبين

متضادين ليس بالضرورة أن يكونوا متماثلين، تتضمن نزاعا أو اختلافاً حول السيادة والأراضي والمصادر الطبيعية أو الدين أو الأيدولوجيات).

وفي الحقيقة فلقد شهد مفهوم (الحرب) تطورات وتبدلات في الأدوات والأساليب وهو ما انعكس على دلالة نفسه، فبات يشتمل على معان كثيرة ومتنوعة، فالتطورات التقنية والاتساع الجغرافي ونشؤ الأنظمة السياسية الدولية...، كل ذلك أسهم في إرساء تغيرات على مستوى المفاهيم ومنها مفهوم (الحرب). ومجمل ما يمكن قوله أن الحرب اليوم ليست هي الحرب بالأمس، وبالتالي أصبحت لفظة (الحرب) تسرح في فضاء ذهني مفتوح يتماشى مع متغيرات العصر، وكذلك بتنا اليوم نشهد مسميات لحروب كثيرة، إذ كان هناك مُسميات معدودة تطرق على الأسماع كالحرب المحدودة وغير المحدودة أو حرب الاستنزاف أو العصابات أو الحرب الباردة...الخ. أما اليوم فقد دخل مفهوم الحرب في كل مجال، فنسمع اليوم بالحرب النفسية والحرب الإلكترونية وحرب المعلومات والحرب اللامتماثلة والحرب الإعلامية ...الخ.

وبهذا فأن مفهوم الحرب مرَ بمراحل تاريخية تطورت معها أساليب وأدوات الحرب كماً ونوعاً، إذ انتقلت الإستراتيجية العسكرية في الحروب من الإستراتيجية التقليدية إلى الإستراتيجية النووية، وتتجه حالياً نحو الإستراتجية الفضائية، كما تغيرت طبيعة الحرب بتغيير وسائل الصراع المسلح وأساليبه، فبعد أن كان الاشتباك بالأسلحة البدائية تطورت الأسلحة بأختراع المدفع والدبابة والطائرة والغواصة، ثم الصواريخ والأسلحة النووية والأقمار الصناعية، وما صاحبها فيما بعد من تطور هائل في الإلكترونيات، ومن هنا يمكن تصنيف أبرز الحروب المسلحة عبر مراحل تطورها التاريخي إلى: (مشرف، 2006: 12)

1. **الحروب التقليدية:** يقصد بها ذلك النوع من الحروب الذي تخوضه – بصفة أساسية – القوات النظامية لدولة أو أكثر ضد دولة أو أكثر، ولقد عرفت البشرية هذا النوع من الحروب منذ أقدم العصور، ومن اللافت للنظر أن الأساس الفلسفي لهذه الحروب لم يتغير برغم توالي العصور عليها.فهذه الحروب عسكرياً تعتمد على أربعة عناصر هي الإستراتيجية، والتكتيك، والتقدم العلمي المناسب زماناً ومكاناً ، ثم الخطة. كما أنها سياسياً تستهدف كسر إرادة العدو وفرض الإرادة الأخرى عليه وإنجاز الأهداف المبتغاة، ولم يضف العصر الحديث لهذه الحروب إلا أبعاداً جديدة في متطلبات الإعداد لها، وذلك تحت تأثير عوامل لم يكن الأقدمين فيها خوض من مثل: ظهور الخرائط السياسية الحديثة وشمولية الحرب الحديثة، بحيث صار الإعداد لها يتطلب – فضلاً عن الجوانب العسكرية – جوانباً أخرى اقتصادية واجتماعية وإعلامية وسياسية.

ويمكن تقسيم إستراتيجية الحرب التقليدية إلىحرب عامة تقليدية كالحرب العالمية الثانية التي كانت مثلاً واضحاً لهذه الحرب، والحرب التقليدية العامة هي الحرب التي تستخدم في الأطراف المتصارعة كل القوات والقدرات والأسلحة العسكرية، وفي العصر الحديث لا يعتقد أن تبدأ حرب بهذا الحجم دون أن تتطور إلى حرب نووية شاملة أو محدودة، لذا فأن الكثير من المُفكرين العسكريين يعتقدون أن الحرب العالمية الثانية هي أخر الحروب العامة التقليدية. إما القسم الأخر فهي الحرب المحدودة بالأسلحة التقليدية، والحرب المحدودة بصفة عامة هي صراع يستخدم فيه المتحاربون أجزاء فقط من قواتهم المسلحة وشعوبهم ومواردهم المادية، وتتميز الحرب المحدودة بأن المتحاربين يحددون عمداً أهدافهم السياسية والعسكرية وحجم وطبيعة القوات والوسائل التي تشترك في الصراع المسلح ومناطق القتال، بيد أن شدة وكثافة الحرب يمكن أن تتغير تبعاً لمدى القيود المفروضة بواسطة

المتحاربين، والتقسيم الأخير هو الحرب المحلية بالأسلحة التقليدية، وتتضمن الحرب المحلية أعمال القتال التي تدار في أراضي دولة أو دولتين صغيرتين، ويعتقد المخطط الاستراتيجي أن الصراعات المسلحة المحلية تشمل الأعمال العدائية ذات الطبيعة المحلية، وأعمال التدخل والغارات الجوية ذات الحجم الصغير.

2. **الحرب النووية** :إن إستراتيجية الحرب النووية قد برزتإلى جانب الحروب التقليدية بعد أن ولج العالم إلى العصر النووي بمعناه الاستراتيجي عندما هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان نووياً فضربت "هيروشيما وناكازاكي" فكان ذلك أول حدث وأخر حدث حتى الآن بيد إن الإستراتيجية الدولية قد تبدلت على أثر هذا الحدث من حيث جوهرها وشكلها (مقلد، 1988: 129).

وفي مرحلة الحرب الباردة ساد بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي أن كلاً منهم سوف يستخدم القوات النووية المتيسرة لديه (إستراتيجية وتعبوية وتكتيكية) منذ لحظة بدء الحرب. وهي ما يطلق عليها الحرب النووية الشاملة وتكون ذات طبيعة عالمية، وقد تبد أ بأسلحة تقليدية ثم تستخدم الأسلحة النووية التكتيكية فالتعبوية، ثم كوسيلة أخرى يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية الإستراتيجية وبهذا تكون المرحلة الابتدائية من الحرب النووية الشاملة هي المرحلة الحاسمة فيها.

إما الحرب النووية المحدودة فأنها تخضع لعين المبادئ التي تخضع لها الحرب التقليدية المحدودة، وهي الحرب التي تستخدم فيها الأسلحة النووية بشكل مقيد من ناحية التأثير (تكتيكية تعبوية)، علاوة على القيود الأخرى من ناحية الهدف والمكان والقوات ... الخ، ولقد كانت السمة الأساس للإستراتيجية النووية بين القطبين هي الردع، وذلك كأجراء لمنع حدوث الحرب النووية ذات

الطبيعة التدميرية بدلاً من تنفيذها، وأن الردع وسيلة نفسية أو كما تسمى (الحرب النفسية) بدلاً من الوسائل الطبيعية (مشرف ومقلد،1988: 130، 131).

3. **الحرب اللا متوازنة:** لعل أكثر تعاريف الحروب بساطة، القول بأنها (حوار بين أرادات متصارعة)، ويعني ذلك أنه لابد من وجود نوع من التوازن أو التكافؤ في موازين القوى أو بعض جوانبها، فإذا لم يكن هناك وجود لمثل هذا التوازن أو أنه كان موجوداً في حدود يصعب قياسها ومقارنتها، فأنه لن يكون هناك مجال للحوار بين الإرادات، إذ تستطيع القوى المتفوقة فرض إرادتها على خصمها للوصول إلى أهداف الحرب (سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم أيديولوجية فكرية عقائدية أم جغرافية أو حتى حصيلة هذه العوامل مجتمعة)، غير أن إلغاء الحوار لا يعني بالضرورة إلغاء اللجوء أو توقف أشكال الصراع (المُسلح وغير المُسلح)، وبالتالي يصبح على القوى المتفوقة اللجوء إلى (استراتيجيات الحروب غير المتوازنة) عندما تختار القوى الضعيفة طريق الاستمرار في الحرب بأساليب دفاع أو هجوم غير متماثلة أيضاً وبوسائل قتالية بسيطة (العسلي، 2007).

ويرى المنظرين الأمريكيين أنللحرب اللامتوازنة أو اللامتماثلة صفات مرتبطة بالإمكانات والقدرات والأفعال التي تتبناها الولايات المتحدة وبذلك فهم يصفونها كالاتي:(في واقع الشؤون العسكرية والأمن القومي يعني اللاتماثل بالفعل والتنظيم والتفكير بشكل مختلف عما يفكر به الخصوم، كل ذلك بهدف زيادة المزايا الذاتية إلى المستوى الأقصىواستغلال نقاط ضعف الخصم والحصول على المبادأة أو الحصول على حرية أكبر للعمل.. ويمكن أن يكون اللاتوازن إستراتيجياً سياسياً أو إستراتيجياً عسكرياً أو عملياتياً أو مزيج منها، كما يمكن له أن يتضمن طرقاً وتقنيات وقيماً ومنظمات وآفاقاً زمنية مختلفة أو خليط منها، ويمكن أنيكون اللاتوازن قصير المدى أو بعيد المدى ويمكن أن يكون آنياً أو

مدبراً ويمكن أن يكون خالصاً مستقلاً أو بالاشتراك مع الوسائل والطرق المتماثلة وقد تتمخض عنهُ نتائج نفسية وغير نفسية) (القصاب، 2002: 4).

وتتعدد تعريفات ونظريات وتجارب الحرب غير المتوازنة، فهي حرب تتعامل مع المجهول والمفاجآت، سواء فيما يتعلق بغاياتها أم وسائلها، أم طرق شنها، وكلما أزداد عدم تكافؤ الخصم أصبح من العسير التنبؤ بأفعاله، إذ لو علم سلفاً مخططات الخصم لكان استغلال عدم التكافؤ في صالح القوى المتفوقة، وليتم إعداد عقيدة عسكرية وسياسة ملائمة لمواجهة أفعاله، ومن هنا يمكن القول أن التصدي لخصم غير متوازن أو متكافئ يستلزم عقيدة عسكرية وإستراتيجية تتواكب مع تغيرات وتقلبات الخصم تكفل طريقة التفكير في عدم التوازن، وفلسفة عمليات لا تغفل ذلك النوع من عدم التوازن، وإنما تأخذه بالحسبان جملةً وتفصيلا.

من المعلوم في عرف المؤرخين العسكريين أن حروب ما بعد النهضة الصناعية عرفت ثلاثة تطورات أساسية: ففي **الجيل الأول** من هذه الحروب أعتمدت على كثرة الجنود الذين كانوا يأخذون أشكال صفوف ويتسلحون ببنادق وأسلحة بسيطة بدائية، أما **الجيل الثاني** الذي ظهر في مرحلة الحرب الأهلية الأمريكية والحرب العالمية الأولى، فقد اعتمدت الحرب على استنزاف اقتصاد العدو النيل من أكبر عدد من جيش العدو باستخدام الكثافة في الهجمات واستعمال الأسلحة، فيما يتمثل **الجيل الثالث** في النموذج الألماني ذو الطابع التكتيكي حيث برع الألمان في الحرب العالمية الثانية، وهو تكتيك يتمثل بالالتفاف على العدو باستعمال الدبابات والطائرات الحربية ومهاجمة مؤخرة العدو عوضاً عن الأصطدام مع مقدمة الجيش الخصم. أما **الجيل الرابع**– وهو ما يهم موضوعنا – فيؤكد المُحللون والخبراء العسكريين والسياسيين أنه نوع جديد من الحروب، وهذا لأن الحرب ستكون مشتته

بشكل أكبر هنا وهناك حسب تصورهم، إذ إن العدو الخصم قد لا يتمثل بجيش نظامي يمكن مواجهتهُ، لذا فلا غرو من أن يُطلق على هذا الخصم في حروب الجيل الربع أو الحروب اللامتوازنة عبارة "العدو الشبح"، ولقد أدلى إستراتيجيون غربيون أن هذا النوع من الحروب تعتمد من الناحية الإستراتيجية على التأثير على نفسية وعقل مخططي العدو، ليس عبر الوسائل العسكرية فحسب كما هو الحال سابقاً ولكن عبر استعمال الوسائل الاقتصادية والسياسيةكافة وأبرزها الإعلامية والشبكات المعلوماتية المتوافرة بشكل كبير ومتيسر لما له من تأثير مباشر على الرأي العام سلباً وإيجاباً . إذ إن الجيوش الجرارة لم تنفعها التجهيزات التكنولوجية ولا الترسانات النووية والكيماوية والبيولوجية والتي تكفي بتدمير كوكب الأرض مئات المرات، وقد بد ى واضحاً مدى فاعلية الحرب اللامتكافئة في حروب العالم الحديث (القرشي، 2005).

ويطلق على الحروب أو الحملات العسكرية الدائرة اليوم على ارض العراق وأفغانستان لقب "الجيل الرابع من الحروب" أي بمعنى أن هناك شكلاً حديثاً من التمرد يسعى إلى إقناع قادة العدو السياسيين وحتى العسكريين بأن أهدافهم الإستراتيجية صعبة التحقيق أو إنها مكلفة بالمقارنة مع الأرباح المُنتظرة، وقال الكولونيل في الجيش الأميركي "توماس هامس ThomasHam " في رسالة قدمها أمام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية (أن الطرق الحديثة – الحرب اللامتوازنة – من التمرد هي من نوع الحروب التي خسرتها الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام ولبنان والصومال) (والكر، 2005).

4. **الحرب الوقائية:** تعبير يقصد به تلك الحروب التي يشنها طرف في ظل قناعته بأن النزاع العسكري مع طرف أخر لا يمكن تجنبه، وفي حين تفترض الحرب الوقائية كذلك اقتناع الطرف

البادئ بالحرب بأنها ليست وشيكة، فأنه يكون مقدراً أن التأخير في شنها يؤدي إلى مخاطرة أكبر على صعيد نتائجها المتوقعة (الكيالي وآخرون، 1994: 216). ويرى إسماعيل صبري مقلد أن مفهوم الحرب الوقائية يعني (التخطيط لتدمير قوة الخصم والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها) (مقلد، 1988: 521). وهناك من يعرفها على أن الحرب الوقائية (هو استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق أو متخيل، بحيث يبدو اصطلاح "وقائي" وكأنه عمل خيري عظيم) (تشومسكي، 2003: 37). وبعد أحداث 11أيلول 2001 أصبح مصطلح "الحرب الوقائية" يتداول بكثرة على أثر إعلان الرئيس بوش الأبن عن عقيدته الجديدة التي تركز وتستند بالدرجة الأولى على الحرب الوقائية، كإجراء لحماية الأمن القومي الأميركي من جهة ولتتلاءم مع المتغيرات الدولية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة من جهة أخرى، كأحد أساليب التدخل والسيطرة في مناطق حيوية من العالم (عازوري، 2003: 11، 12).

وهناك تصنيف آخر للحروب حسب معاييرها يصعب حصرها تحت معيار واحد ولعل أبرزها:

1. من ناحية (عدد الدول المشتركة في الحرب) فقد تنحصر الحرب في حدود دولة واحدة، بين حكومة هذه الدولة وفئة من فئات شعبها أو بين فئتين متناحرتين من فئات هذا الشعب فتسمى الحرب عندئذ "حرباً أهلية". وقد تنشب بين دولتين أو أكثر فتسمى "حرباً دولية" وهذا النوع من الحروب من أكثر الحروب وقوعاً وأعمها. وقد تمتد الحرب لتشمل أغلب دول العالم من ناحية العدد أو من ناحية القوة فتسمى عندئذ "حرباً عالمية".
2. من ناحية نوع (مسرح العمليات) قد تكون الحرب برية أو بحرية أو جوية ويمكن أن تشمل الحرب الواحدة كل هذه الأنواع مجتمعة .

3. ومن ناحية (تبعية المكان الذي تبدأ فيه العمليات) يمكن تصنيف الحروب إلى ثلاثة أنواع:

أ- الحروب الدفاعية: وهي التي تجري في جزء من أرض الوطن أو في الإقليم الوطني بكامله .

ب-الحروب الهجومية: وهي التي تجري في أرض الخصم.

ج- الحرب الأستباقية: وهي عملية أستباق للأحداث، فتهاجم بلداً لا لأنه معاداً لك اليوم لكن لأن تشك أنه يشكل خطراً عليك أو على أحد حلفائك في المستقبل القريب أو البعيد، بمعنى التحرز من نوايا الخصم الافتراضي.

وهناك من يصنف الحرب على معاييرعدة تتداخل فيما بينها: (البياتي، 2001-2002)

1. المعيار الإنساني والأخلاقي: والذي يقسم الحرب إلى عادلة وغير عادلة.
2. المعيار الجغرافي: حروب محلية أو إقليمية أو دولية.
3. معيار هوية المتحاربين: حروب بين دول مستقلة وحروب أهلية.
4. معيار أدوات الحرب: حروب تقليدية وحرب غير تقليدية نووية كيماوية بيولوجية.
5. معيار مبادئ الحرب: حرب دفاعية وحرب هجومية وحرب مشروعة وحرب غير مشروعة.
6. معيار النظام السياسي والاجتماعي: حرب بين ملوك وأمراء وحروب بين دول استعمارية وحروب ثورية تحررية.

أما عن أسباب نُشوب الحُرُوب ودوافعها فأنه ثمة صُعوبة في التعويل على عامل مُحدد لتفسير هذه الظاهرة، وربما تكمُن هذهِ الصُعوبة في مظاهر التعقيد التي تَنطوي عليها الحرب ذاتها بسبب طبيعتها المُركبة ومع ذلك فأن هناك نظريات واتجاهات فكرية أعطت تفسيرات لهذه الظاهرة أهمها: (فهمي، 2005: 134)

- أسباب سياسية .
- أسباب اقتصادية.
- أسباب نفسية اجتماعية .
- أسباب دينية أيديولوجية .

كما أن هناك أسباباً للحرب من منظار آخر، فهناك أهداف ظاهرة للحروب وأهداف خفية (معلنة وغير معلنة) وغالباً ما تستخدم الأهداف الظاهرة أو المعلنة كوسيلة لتحقيق الأهداف الخفية (غير المعلنة) وهي الأهداف الحقيقية للحرب.

المطلب الثاني: الحرب في الإدراك الأميركي

(ما الحرب إلا استمرار للسياسة، ولكن بوسائل الضغط والإكراه)احتفظت هذه المقولة التي أطلقها الكاتب العسكري الألماني "كلاوفيتز" في القرن الثامن عشر، وبكثير من قيمتها وأهميتها، بعدّها تُمثل الخلاصة الحقيقية لتجارب الحروب، ومن المُسَلم بهِ أن الحروب لا تتفجر إلا عندما يتم إحباط كل الجهود السياسية لإيجاد الحلول بشان القضايا المتنازع عليها وذات العلاقة الوثقى بالمصالح العليا للشعوب.

ومن هنا يظهر أن كثيراً من المتغيرات السياسية الكبرى، والمُستجدات المهمة في علاقات الشعوب بعضها ببعض، عادةً ما تقترن بالحروب وتطوراتها وأحداثها ونتائجها، ونظراً لوفرة العوامل دأبت العلاقة بالتغيير والتجديد في الوسائل السياسية إلى أرتكاب أخطاء فادحة وقد تكون قاتلة أحياناً، كمحاولات لبناء علاقات جديدة على فرضيات تحقيق (هزائم كبرى) أو (انتصارات حاسمة)، في حين قد لا تكون مثل تلك الهزائم والانتصارات حقيقية (بوتول، 2007: 48-51).

إن الأقوياء على شاكلة واحدة جميعاً كما جاء في كتابات "مايكل ماند لباوم": (إنهم يتوسعون، إنهم يرسلون جنودهم وسفنهم وعملاءهم العلنيين والسريين إلى الخارج، إنهم يشنون الحروب، ويحرسون الحدود، ويديرون أقاليماً وشعوباً من مختلف اللغات والعادات والتقاليد والعقائد، بعيداً عن عواصم بلادهم، إنهم بالحروب يفرضون النفوذ على الأجانب بطرق مختلفة، إن الأقوياء يفعلون بغيرهم ما لا يستطيع غيرهم أن يفعلوه بهم) (زكريا، 1999: 10). وبما إن الحرب مُتجذرة في العقل الأميركي منذ تأسيس الدولة وحتى الآن، بيد إن الإدراك الأميركي للحرب اختلف باختلاف المراحل التاريخية التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل الخوض في توضيح الإدراك والتصور الأميركي للحرب فأنه يتعين تقديم طرح موجز عن تأريخ نشأة هذه الدولة. فالولايات المتحدة الأمريكية كان يقطنها الهنود الملقبون "بالحمر" تمييزاً لهم عن هنود آسيا، والهنود الحمر هم السكان الأصليين لأمريكا، وقد تعرضوا لحملات إبادة جماعية كارثية من الأوربيين "البيض" المستعمرين، عندما شنوا حروباً ضارية ضد الهنود ونظراً لتفوق الآلة الحربية الأوربية والقدرات التي يمتلكونها أجبروا الهنود على انحسار وجودهم في مناطق معينة من الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية، وشيئاً فشيئاً حتى عمَ الاستعمار الأوربي الأسباني أولاً ثم الفرنسي ثانياً والهولندي والبريطاني أغلب مناطق الولايات المتحدة الأمريكية (الكيالي وآخرون، 1994: 318).

وقد نزحَ إلى الولايات المتحدة الأمريكية مَجموعات كبيرة من المهاجرين الأوربيين أغلبهم من الأنكليز ولم تأتِ سنة 1776 حتى أصبحت في منطقة ساحل المحيط الأطلنطي ثلاث عشر مستعمرة (ولاية)، وكانت تلك المُستعمرات مُرتبطة "بالتاج البريطاني"، واستغلت بريطانيا الموارد الطبيعية لتأمين المواد الأولية وتلبية متطلبات الصناعة والأسواق الانكليزية (بنيه، 1945: 30).

وبعد أن أستوطن المهاجرون المستعمرون أرض القارة الجديدة خلال القرن السادس عشر حتى أخذت أنظارهم تتطلع إلى جلب المزيد من الأيدي العاملة من القارة الأفريقية من "الزنوج السود" والتي بنت أمريكا أساس حياتها الاقتصادية الزراعية الأولى على أكتاف هذه العناصر الزنجية الأفريقية (الحمدي، 2002: 18).

ومنها بدأ المهاجرون المستوطنون على أرض القارة الجديدة يفكرون بالاستقلال والتحرر من نفوذ التاج البريطاني، وتوالت الاحتجاجات والمظاهرات في بادئ الأمر والتي واجهها الجيش البريطاني بالسلاح، وكان الأمريكيون بحاجة كبيرة للسلاح لمُقارعة التاج البريطاني والتحرر من القيود ومن ثم الوصول إلى استقلالهم، لذا فقد ساعد الفرنسيون الأمريكيين سراً في مجهُودهم الحربي، وزودوهم بالقروض والأسلحة، ثم ما لبثت ان انطلقت الشرارة الأولى للثورة المسلحة ضد التاج البريطاني، مما أضطر ممثلو التاج البريطاني من الفرار من البلاد،وفي عام 1775 عين "جورج واشنطن" قائداً للقوات المسلحة الأمريكية، وفي 4 تموز 1776 قام الكونكرس بإقرار إعلان الاستقلال، وبعدها تقرر إعلان توحيد كل تلك الدويلات ضمن دولة اتحادية واحدة ومستقلة اتفق على تسميتها "الولايات المتحدة الأمريكية"، وتبادل من هنا الأمريكيون مع القوات البريطانية الانتصارات والهزائم حتى تمكن الأمريكيون من هزيمة الانكليز في (معركة نيويورك)، وأنتهت الحرب رسمياً بعدما أثبت الأمريكيون أنفسهم في القتال وأعترفت بريطانيا بموجب معاهدة باريس في 3 أيلول 1783 بأستقلال الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن بريطانيا وبالرغم من توقيع المعاهدة والاعتراف بالاستقلال كانت لا تتوانى في إلحاق الخسائر بالأمريكيين حتى أغارت مرة أخرى بجيشها وأسطولها البحري المتفوق واستولت على مدينة واشنطن وأحرقوا "البيت الأبيض"، إلا إن الجيش البريطاني قد لحقته هزيمة كبرى في مدينة "نيو

اورلينز"، ودحر مرة أخرى حتى أسطوله البحري، إذ برهنت السفن الأمريكية بالرغم من التفوق الذي عرف به الأسطول البريطاني على أنها قادرة على إلحاق الخسارة والهزيمة بالقوة البريطانية. ومع سير الإحداث إلى جانب الأمريكيين أخذوا على عاتقهم مهمة التوسع على نطاق القارة الجديدة (بنيه، 1945: 91).

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال لم يكن هناك سوى هاجس أو خطر رئيس يُداهم الأمريكيين، وهو الخوف من أن تأتي دولة أجنبية قوية تستعمر جزءاً من الأمريكيتين، فنرى أن الرئيس "جيمس مونرو JamesMonroe" قد أصدر بياناً بسياسة أمريكا في 1830 جاء فيه (نحنُ لن نَتدخل قط في الحروب التي قامت بين دول أُوربا بسبب شؤونِها الخاصة بها، لأن مثل هذا التدخل يتنافى مع سياستنا، إما إذا أعتدي علينا أو على حقوقنا أو هددنا خطر فإننا حينئذ لا نصبر على ضيم بل نعد العدة للدفاع عن أنفسنا...) (بنيه، 1945: 94)، كما قال في خطاب أخر له (أنه إذا حاولت أية دولة أجنبية أن تغزو دولة من دول العالم الجديد، وأن تستولي عليها بقوة السلاح فلا بد من نشوب الحرب بين الدول المعتدية والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا هو الطريق الوحيد)، ونرى من خطابات مونرو المعروف بسياسة العزلة التي أنتهجتها الولايات المتحدة أن الشُغل الشاغل لأميركا في هذه المرحلة ينصب على الحفاظ على الأمريكيتين (بنيه، 1945: 95).

كما خاضت الولايات المتحدة الأمريكية قبل نشوب الحرب الأهلية العديد من المواجهات العسكرية والإقتتال مع المكسيك، أهمها سنة 1846 والتي كان نتيجتها أن ضُمّت (ولاية تكساس ونيو ستي مكسيكو وكاليفورنيا) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إما الحرب الأهلية الأمريكية (1861 – 1865) التي نشبت بين الحكومة الفدرالية "الاتحاديون" مع (11) ولاية جنوبية ظلت متمسكة

بالعبودية كما توصف، وبعد معارك دامية قادها الرئيس الأميركي السادس "أبراهام لينكولن Abraham Lincoln" ضدهم والذي تمكن بقيادته من إعادة الوحدة الكاملة لجميع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1864 ولقد أخذ على عاتقه عملاً وجهداً في مرحلة ما بعد الحرب ضمن ما يعرف خطاب الاتحاد عرفه باسم (إعادة التأسيس) (تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، 1990: 23).

وفي ضوء هذه الخلفية التاريخية عن نشأة الولايات المتحدة الأمريكية فأن الأخيرة وبأحوال وظروف نشأتها وأستقلالها وتوسعها في الأميركيتين وصعودها أخذت بنزعة القوة لبلوغ غايتها، وإن جاء ذلك على حساب قيامها على التراكم الإنساني والحضاري (النجار، 1977: 32). ونستطيع أن نفهم من هذه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية بأن الحرب قد أسهمت وبشكل كبير في نشأة العقل الأميركي القائم على القوة، فنرى أنه بالحرب حقق جورج واشنطن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وبالحرب حقق "أبراهام لينكولن Abraham Lincoln" وحدة الولايات المتحدة الأمريكية شمالاً وجنوباً وصنع الدولة الأمريكية الحديثة، وبالحرب قامت هذه الدولة بتأمين جوارها القريب للقفز عبر المُحيطات إلى الأبعد والأوسع (هيكل، 2003: 49).

وعلى الرُغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت الاستعمار الأوربي ورفعت شعار أمريكا للأمريكيين، فأن ذلك لم يمنع توسعها الاستعماري بالاستيلاء على أجزاء واسعة من المكسيك وجُزر الكاريبي مثل كوبا وبنما والاستيلاء على ممتلكات أسبانيا في أمريكا الشمالية وفي الفلبين، وتشير الأحداث التاريخية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بحروب توسع عسكرية واقتصادية في أمريكا اللاتينية، إذ قامت بغزو كوبا لمرات عدة وبورتريكو وجزر غوام والفلبين عام 1889 وفي عام 1905 احتلت الهندوراس ثم احتلت نيكارجوا في 1912.

واستمر بعدها فرض السيطرة الأمريكية على أمريكيا اللاتينية وربطها بعجلة الاقتصاد الأميركي بإضافة "عقيدة روزفلت" (نسبةٍ إلى الرئيس الأميركي تيورد روزفلت) في عام 1903، هذه العقيدة تعطي الولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل في بلدان نصف الكرة الغربي لمنع تدخل أية قوى خارجية غير أمريكية في المنطقة، وبالتدرج حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل الاستعمار الأوربي التقليدي للمنطقة (الحسني، 1990).

وفي حقبة ما بين الحربين العالميتين واصلت الولايات المتحدة الأمريكية تقاتل هنا وهناك من أجل إخضاع أمريكا اللاتينية والسيطرة على ثرواتها، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة أكبر دولة صناعية في العالم إذ كانت تنتج ثلث الإنتاج الصناعي العالمي، وبما إن الأوربيين كانوا يعبئون كل طاقاتهم الاقتصادية تقريباً للحرب وبينما كان الأوربيون يأكل بعضهم بعضاً، فقد استفادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصناعة الحربية وتطويرها من هذه الصراعات، ولما كانت الحرب تزداد مكننةٍ وتصنيعاً على نحو مطرد مما عكس أرباحاً وفيرة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية حتى وصل الربح في الحرب العالمية الأولى إلى ما يقارب (90%) (إي مقدار الربح)، وازداد الإنتاج الإجمالي لها في المدة نفسها بمقدار (15%) وأرتفع معدل التصدير بمقدار ثلاثة أضعاف وفائض التصدير إلى ثمانية أضعاف (دشنر، 2003:257، 260).

وتبعاً لذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية كانت مُستفيدة بشكل كبير من هذه الحروب دون أن تكون طرفاً رئيساً فيها، وعلى الرغم من هذا فان الولايات المتحدة الأمريكية لم تتوقف من توريداتها الحربية بواسطة السفن والبواخر الأمريكية إلى خصوم ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية، ومن الجدير بالذكر فإن الصناعة الحربية الأمريكية كانت تنتمي إلى فئة أكبر الرابحين في الحرب، إلى جانب كبار

المال، لذا كان لهم الدور الأكبر في التأثير وممارسة العمل على نشوب وتأجيج الحروب، إذ إن مؤسسات التسلح كانت تنمي سياسة الحرب وتتعهدها بالرعاية وتقنع بلدانها بسياسة الحرب وتصعيد عمليات التسلح. (دشنر، 2003: 265، 288) هذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية وبسبب تأثير مؤسسات الصناعة الحربية عليها أن تنمي مثل هكذا حروب وتدعمها، فان توقفت تلك الحروب فما عليها إلا البحث عن البدائل التي تساعد على تسويق السلاح وكل ما تحتاجه الآلة الحربية، وقد يكون البديل دخولها في حرب مباشرة أو تدخل عسكري لإنعاش الصناعة الحربية التي تشكل قطاعاً واسعاً في الاقتصاد الأميركي (العطية، 2008).

وعندما وصل "فرانكلين روزفلت" إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933–1945، كانت سياستهُ في بداياتها لا تعتمد على القوة العسكرية بل كانت تعارض الدخول في الحرب العالمية الثانية، غير أن غزو ألمانيا لأوربا وما ترتب عليه من أثار دولية خطيرة جعل مِن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تبتعد عن النظرية الحيادية الظاهرية والاقتراب من القوة العسكرية، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة جداً بأن الحرب ضَرورية لإنهاء الحرب العالمية الثانية (الحسني، 1990). إلا إن سياسة روزفلت لم تتحقق بشكل كامل، وعليه فأن عدم نجاح سياسته لا تعني إن أُسسها قد رفضت في التفكير الأميركي، فلقد شكلت فكرة القوة العسكرية وضرورة تفوقها مرتكزاً ثابتاً في السياسة الأمريكية، وأدى دخول الولايات المتحدة الأمريكية كطرف في الحرب العالمية الثانية قبيل انتهائها إلى تدعيم إستراتيجية الفرصة التي ظلت تمثل المدرك الرئيس للإستراتيجية الكونية الأمريكية فيما بعد، وأن كانت هذه المرة بحافز ملموس إذ هاجس الهجوم الياباني على الأسطول الأميركي في

ميناء"بيرل هاربير"عام 1941 مازال ماثلاً في عقول المفكرين والسياسيين الأميركيين (شريف، 1994: 60، 61).

ولقد أثارت الضربة الأستباقية اليابانية على الأسطول الأميركي حالة من المرارة والغضب لدى الجانب الأميركي، فلا غرابة من أن نجد الرد الأميركي يكون بأقسى من ذلك، وأن كان ذلك في وقت متأخر، إستناداً على ظروف النشأة والتكوين القائمة على القوة، التي قامت عليه الدولة الأمريكية الحديثة، فنرى أن الحرب بدأت بقيام مئات الطائرات اليابانية بالهجوم إلا إن الحرب أنتهت بطائرة واحدة تلقي قنبلة نووية انشطارية واحدة ثم قنبلة أخرى مثيلتها (البكر، 2010: 47، 49).

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية واضمحلال القوى الكبرى المؤثرة التقليدية وحتى المنتصرة من دول الحلفاء، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب كقوة كبرى على الساحة الدولية، وترتب عليها عبء ثقيل باعتبارها أصبحت قوة عالمية جديدة لما منحت الانتصارات التي حققتها شعور الثقة بالنفس وازدهاراً اقتصادياً لا مثيل له، فضلاً عن القوة العسكرية التي تتمتع بها، ودخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات بين وحداته السياسية نبأ عن صيرورة حرب جديدة من نوعها ومختلفة عن سابقتها أكثر رعباً أطلق عليها (الحرب الباردة) كان فاعلها الرئيس القوة العسكرية الأمريكية المعسكر الغربي الرأسمالي تقابلها في الطرف الآخر من الصراع القوة الاشتراكية الشيوعية المتمثلة بالإتحاد السوفيتي (تسيفكيا، 2005).

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت المنتصر الفعلي في الحربين، لاسيما أنها لم تتكبد في كلتا الحربين، ما تكبده الأطراف الرئيسيون من خسائر في الأرواح، ومع إن خسائرها البشرية كانت متواضعة نسبياً إلا أنها خرجت من الحربين بأكبر ربح اقتصادي، وإذا كانت الولايات المتحدة

الأمريكية قد دخلت الحرب العالمية الأولى وهي أمة مدينة، فإنها خرجت من الحرب العالمية الثانية الأمة الدائنة الكبرى، ومن هنا فلا عجب من أن يعتقد الكثير من الأميركيين أن بلادهم تستطيع جني الأرباح من الحروب، وبهذا باتت ذاكرة المواطن الأميركي العادي فضلاً عن أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المجمع الصناعي العسكري ترى العلاقة المتينة بين المشاركة في هاتين الحربين وبين الازدهار الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحقبة (مونكلر، 2008: 279).

ويمكن تجسيد هذه النظرة في تصريح الرئيس الأميركي "ترومان" بقوله: (إن النصر الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، وضع على عاتق المواطنين الأمريكيين مسؤولية قيادة العالم) (Char W. Kegley, JR. Eugene R. Wittkopf, 1982: 44).

وبما أن الثقافة الأمريكية عموماً تفصح بجلاء عن مركزية فكرة القوة لدى الأمريكان، فالأداة الأمريكية بالطبيعة تدرك في معطى ذاتي وتأصيل موضوعي طبيعة نشأة الدولة الأمريكية القائمة على الاستيطان، وجذوره القائمة على الثقافة الانكلوسكسونية فضلاً عن الجرمانية، وهي بذلك تؤمن بفكرة الفردية المطلقة التي تعد القوة القيمة العليا التي تؤلف ترادفاً مع العامل الاقتصاديبنية المنطلقات والدور العالمي للولايات المتحدة، ضمن ما يعرف بالمدرسة الواقعية عند سلوك القادة الأمريكيين وعن كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري. (العمار، 2001: 248، 249) ومن هذا المنطلق أضحت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن وسائل الإدارة العالمية التي تسلمت مقاليدها بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية باستخدام القوة العسكرية، فلجأت إلى عقد سلسلة من الأحلاف والمعاهدات العسكرية لمواجهة المعسكر الشيوعي المنافس من جهة ولتخفيف أعباء النفقات العسكرية وربط القوى التقليدية السابقة بقيادتها من جهة أخرى ضمن سياسة احتواء الخصم الايديولوجي، فكان ميلاد "حلف شمال

الأطلسي" في 4 نيسان 1949 وحلف "جنوب شرق أسيا " في أيلول 1954 (تفاقم الأزمة الأمريكية يربك النظام العلمي، 1999: 44).

وكان أول استعمال لحلف "شمال الأطلسي" في أولى الحروب ذات البعد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لا بل إحدى النتائج المباشرة للحرب الباردة وهي الحرب الكورية (1950 – 1953) والتي استمرت لثلاثة سنوات، فالولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب خوضها غِمار الحرب فأن تطلعاتها الجديدة وإستراتيجيتها الرئيسة القائمة على الاحتواء والردع، دخلت هذه الحرب كضرورة لتدعيم التفوق العسكري، وبالتالي إظهار المُعسكر الغربي الرأسمالي كقوة فاعلة على مختلف الأصعدة بوجه العدو اللدود المتمثل بالاتحاد السوفيتي.

ولقد فتحت الحرب الكورية أمام أرباب الصناعات العسكرية الأمريكية الضخمة آفاقاً واسعة للإنتاج والتطوير وجني الأرباح العالية، لذا نجد أن "المُجمع الصناعي العسكري" كان له دور كبير وفاعل في التأثير على السياسة الأمريكية وصنع القرار باتجاه الحرب إلى جانب المؤسسات الأخرى (تساجولف، 1987: 18)، ويمكن رؤية هذا التأثير الفاعل على صانع القرار الأميركي من خطاب الرئيس الأميركي "إيزنهاور" في 1961/1/17/ إذ أشار في خطابه الوداعي إلى خطر هذا المجمع وحذر منه وقال: (يجب علينا أن نمنع المجمع العسكري – الصناعي من الحصول على قدرة قوية في التأثير. إن الإمكانية موجودة، وسوف تبقى، بأن تشهد تلك القدرة تزايداً غير مُبرر، وبنسب كارثية، يجب علينا أن لا نسمحَ أبداً لهذا المجمع أن يشكلَ خطراً على حريتنا أو أساليبنا الديمقراطية ... لاشيء في الحقيقة مضمون كلياً) (الغريب، 2008 :179).

وبقىَ الإدراك الأميركي للحرب القائم على قيادة العالم الرأسمالي والسعي إلى أضعاف القطب الثاني المُناوئ حتى مع الحرب الفيتنامية (1965–1973) إلا إن هذه الحرب جاءت على غير ما كانت تتمناه الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الخسائر الفادحة في أرواح الجنود الأميركيين والتي تكبدتها الجيش الأميركي فضلاً عن عدم تحقيق الأهداف المبتغاة منها، هذه الحرب غيرت نظرة المواطن الأميركي الداعم للحرب، لا بل سببت عقدة لدى صانع القرار الأميركي بنحو يختلف عما كان عليه في الحرب الكورية.

ونجد أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة تختلف عن الحروب في العصر الصناعي، والتي كان يتركز الاعتماد فيها على مستويات متعددة من الصُنوف القتالية، كالجيوش المزودة بالأسلحة التقليدية الخفيفة وأسلحة الدروع والمدفعية ، والأساطيل البحرية والطيران، وكان الفارق وما يزال في ترجيح من يملكها، في إطار توازن القوى يعتمد أساساً على حجم الجيوش..، إما في العصر النووي، فأن الجدل الإستراتيجي كان يدور حول القدرة التدميرية بالضربة الأولى أو قدرة أسلحة الضربة الثانية على الرد الثأري – الانتقائي. ويمكن أن نلمس ذلك من أن كِلا القطبين الأميركي والسُوفيتي لم تقع على أراضيهم معارك كما كان عليه الحال في الحربين العالميتين بين دول المحور والحلفاء (القوى الكبرى التقليدية آنذاك)، لأن الحرب بين كليهما كانت ممتنعة بسبب الترسانات النووية والقدرات التدميرية التي يملكها كِلا الطرفين، لذا كانت الحرب بالنيابة إحدى أنماط حروب مرحلة الحرب الباردة إذ تنقل المواجهة خارج حدود القوى المتصارعة (فهمي، 2009: 149).

وبمجرد غياب فاعلية المُعسكر الشيوعي، سَارعت الولايات المتحدة الأمريكية لاغتنام الفرصة وإحداث تحولاً نوعياً في إستراتيجيتها، من أجل تحقيق أهم قفزة عسكرية – سياسية – نفطية عن طريق

الحرب الدولية، التي شنها "بوش الأب" على العراق، إذ كانت الحرب الفيتنامية ولسنوات طويلة درساً قاسياً اقنع الأمريكيين بالبحث عن سبل لا تحملهم على التورط العسكري المباشر في النزاعات الدولية، حتى كان اجتياح العراق للكويت عام 1990، فشكل هذا الاجتياح مبرراً لأن ترسل الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من جديد إلى خارج حدودها في منطقة الخليج العربي، بدعوى تحرير الكويت، فقد أنطلق "بوش الأب" لقيادة التحالف الدولي الواسع ضد العراق كي يفرض واقعاً عسكرياً جديداً على العالم، إن هذا التدخل العسكري وإن كان مضمونه يدُل على تحرير الكويت وإرساء السلام والأمن الدوليين تحت مظلة الأمم المتحدة، إلا أنه يحمل في مكنوناته أسلوباً لتحقيق المشروع الإمبراطوري الأميركي وتعزيز القطبية الأحادية، وبالتالي التفرد بقيادة العالم، وما هو إلا استمرار لسياسة مفادها إدامة التفوق الأميركي في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية كافة (حسن، 2002: 25).

ومن الجدير بالذكر فان الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت مع انتهاء الحرب الباردة وعلى لسان رئيسها "بوش الأب" اصطلاح (النظام الدولي الجديد) والذي يراد به القيام بنظام دولي على أساس عالم بقطب واحد، خال ولأول مرة من قوى متوازنة وشريكة بالقرار الدولي، وقد أنفردت بالقوة وتخلصت من أهم التحديات، هذه النزعة عززت من وجهة النظر الأمريكية القائمة على جعل الحرب كأداة رئيسة ومهمة لإبراز التفوق العسكري ليتسنى لها قيادة العالم (أبوخزام، 2009: 14).

ومنذُ نهاية الحرب الباردة جرت سلسلة من التدخلات العسكرية وبشكل متزايد وبحجج متعددة في مختلف قارات العالم، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، هي اللاعب الرئيس في هذه التدخلات وهي تستخدم عادةً مصطلح "مصلحة المجتمع الدولي" كمعيار لهذه التدخلات، لكن العبارة لا يذهب معناها

الحقيقي إلى ما هو أبعد من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها العالمية. وقد عبر ساسة أمريكا في كثير من الأحيان وبشكل صريح بهذا الشيء، فقد أعلنت "مادلين أولبرايت" عام 1994 بأنه: (عندما تتعرض مصالحنا، فيمكن أن نتصرف من خلال الأمم المتحدة، وقد نتصرف من خلال حلف شمال الأطلسي، أو من خلال الائتلاف مع قوى معينة، وأحياناً قد نجمع بين هذه الأدوات في الحرب جميعاً ، أو قد نتصرف بطريقة منفردة) (أبوخزام، 2004: 194، 195).

وعلاوة على ذلك استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية (المظلة الدولية) لتبرير حروبها. ولقد أدى النصر الذي أحرزتهُ في حرب الخليج الثانية إلى أن أصبحت أكثر مصداقية في نظر باقي دول العالم، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي فأن هذا النصر وضعها في موقع أقوى بكثير مما كانت عليه لاسيما في مجالس القيادة والنفوذ. ولا غرو من أن يعلن "بوش الأب" في اليوم الثاني من آب 1990، بعد دخول العراق الكويت بأن: (الحرب ضرورة لنا لمعرفة مُستوى قوتنا المُسلحة ومُتطلباتها الدفاعية المُستقبلية) (القاسمي وآخرون، 1994: 51).

ثم استمرت سلسلة التدخلات الأمريكية في العالم بعد حرب الخليج الثانية، حيث التدخل في القرن الأفريقي واحتلال الصُومال (1992 – 1994) وتبعه احتلال قوات متعددة الجنسيات –أغلبها من أمريكا لجمهورية هايتي بحجة استعادة الديمقراطية حسب ما أعلن في أيلول/سبتمبر 1994، كذلك القصف الأميركي ليوغسلافيا بزعم إنهاء الحرب في كوسوفو فضلاً عن التدخلات والقصف الأميركي للعراق خلال حقبة التسعينات.

وإلى جانب الأهداف والغايات التي تنشدها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل قيادة العالم فأن هناك دافعاً داخلياً له تأثير فاعل في الضغط باتجاه التدخل العسكري واستعمال القوة وهو المُجمع

الصناعي الأميركي، إذ أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة انخفاضاً حاداً واجه صناعة الأسلحة، إذ أنخفض الإنفاق على المُشتريات من الأسلحة بما يزيد على 60%، مما جعل المجمع الصناعي– العسكري يبحث عن مسوغات لتنشيط سوق مبيعات السلاح والصناعة الحربية، والتي قد ازدهرت في مرحلة الحرب الباردة بسبب الصراع الذي كان يقوم في جزء من وحداته على سباق التسلح وحرب النجوم، وتمثل الضغط الذي مارسته هذه المؤسسة باتجاه إفتعال الحروب فضلاً عن الضغوطات التي مارسها المجمع على شركات السلاح لتوسيع "حلف الناتو NATO" لفتح أسواق جديدة (مرقص، 2005).

والحقيقة فأن هناك علاقة متينة بين الاقتصاد الأمريكي والحرب هذه العلاقة الحميمة تكمن في دورها وارتباطها الوثيق بالانتعاش الاقتصادي، وهو ما يؤكده "ديفيد ميللر" (في كل مرة نخوض فيها حرباً ينتعش فيها اقتصادنا)، أن ذرى الإنفاق العام إبان الحروب الشهيرة، كالحرب العالمية الأولى والحرب الكورية وحرب فيتنام ومشروع حرب النجوم وحرب الكويت وحر ب أفغانستان، يكاد يتوافق مع منحى الاقتصاد الأميركي والذي يصعد إلى أعلى مستوياته في الحروب . لقد كلفت الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية بحوالي (الستة عشر تريليون دولار) وتحديداً (15829900,000,00) بما يُعادل قيمة الدولار اليوم)، وكان من نتيجة ذلك أن الإنفاق العسكري في مجالات البحوث والتطوير منح المجتمع الأميركي سبقاً بين الأمم في التقدم العلمي والتكنولوجي ، فلقد نتج عن الإنفاق على البُنى التحتية للدفاع فوائداً جمة وما بناء الطرق السريعة وتطوير الانترنيت، إلا مثالان على ذلك، فأن بدايتهما كانتا كمشروعين للأغراض الدفاعية العسكرية ولكنها فيالوقت نفسه جلبا عائداً تجارياً كبيراً (الشطي، 2002: 32).

ومع وصول "جورج بوش الأبن George Bush Jr" وإدارته من المحافظين الجدد الداعمين لفكرة الحرب، وما رافق من أحداث تبرر هذه الفكرة المتمثلة بأحداث 11 أيلول التي تعد منعطفاً مهماً في مسيرة المجمع الصناعي – العسكري، إذ وفرت تلك الأحداث الغطاء أو العدو الذي يضمن للمجمع ولليمين كل ما يصبون إليه، وذلك بوضع كل التسهيلات اللازمة لدعم المؤسسة العسكرية بالحرب على الإرهاب، وتنفيذ الضربات الاستباقية على المستوى الإستراتيجي والتي تتميز بالهجوم على العدو واستباق التهديدات المحتملة منه القائمة على الشك وفحص النوايا (مرقص، 2005).

على هذا الاعتبار قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقسيم العالم إلى محورين واحد داعم للخير تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في حربهم على الإرهاب وقد مثله "بوش الأبن" (بأما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب) وأخر معاد للخير وهو محور الشر (عازوري، 2003: 18،10).أضف إلى ذلك فالمفهوم الأميركي للحرب بعد أحداث 11 أيلول، جاء بما يتناغم مع تطلعات بوش الأبن والصقور المؤيدين للحرب هذا من جانب، والسعي للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى وحيدة بعد تراجع القوى المنافسة لها باتجاه الهيمنة المطلقة لمشروع أمريكا الإمبراطوري (العريضي، 2006). وكانت أول تطبيق لهذه الحرب الحملة العسكرية على أفغانستان في تشرين الأول2001، ثم تلا ذلك الحرب الأمريكية على العراق في آذار2003 واحتلاله رسمياً في 9 نيسان 2003.

ونستنتج مما سبق بعد عرض السيرة العسكرية والتطورات التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية أنه:

- بالحرب حققت الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها.
- وبالحرب وحدت الولايات المتحدة الأمريكية بين شمالها وجنوبها بعد الحرب الأهلية.
- وبالحرب أزدهر الاقتصاد الأميركي في مرحلتي الحربين العالميتين إلى أعلى مستوياته.
- وبالحرب حسمت الولايات المتحدة الأمريكية النصر لصالح الحلفاء وبرزت كقوة قادت المعسكر الغربي الرأسمالي.
- وبالحرب الباردة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من إضعاف وتفكك الاتحاد السوفيتي .

لذا نرى أن **الإدراك الأميركي** للحرب قد تطور حسب المراحل التاريخية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية:

- فكانت الحرب ضرورية في الإدراك الأمريكي من أجل تحقيق الاستقلال ولا يتعدى الأمر أبعد من ذلك.
- وأصبحت الحرب في التصور الأمريكي مهمة أساسية من أجل وحدة الجزء الشمالي مع الجنوبي وبالتالي حسم الحرب الأهلية لصالح الوحدة.
- وأضحت الحرب في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كخيار من أجل التوسع على حساب القارة اللاتينية وجعلها تابعة لها وربط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي.

- وأمست الحرب في الإدراك الأمريكي كخيار أخير لكنه ضرورياً في الحربيين العالميتين لحسم النصر بأقل الخسائر.
- وباتت الحرب كضرورة لصد القطب الشيوعي (الاتحاد السوفيتي) وتطويقه لكن دون الوقوع بمواجهة عسكرية مباشرة أي (الحرب بالنيابة)، وهي السِمة الغالبة في الحرب الباردة.
- وصارت الحرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي جُزءً رئيس وكخيار أول من أجل فرض نظام أحادي القطبية ونشر القيم الرأسمالية.
- ثم تحولت الرؤية الأمريكية للحرب بعد أحداث 11 أيلول 2001 كمطلب إستراتيجي باتجاه الهيمنة المطلقة تحت ذرائع مختلفة كـ(الحرب على الإرهاب والحرب من أجل نشر الديمقراطية والحرب من أجل الحد من أسلحة الدمار الشامل).

المطلب الثالث: التدخل العسكري الأميركي المُباشر في العراق عام 2003.

قبل الحديث عن التدخل العسكري الأميركي واحتلال العراق، فأنه من المهم استعراض إستراتجية الحرب الأستباقية التي تم تطبيقها على العراق، بعدَّه دولة مارقة يخشى منها، حسب تصور الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها الموسومة بالحرب الأستباقية.

أولاً : إستراتيجية الحرب الأستباقية على العراق.

إن تدخل "بيل كلينتون" في كوسوفو والصومال وهاييتي والعراق، وما فعله بوش الأب في العراق وبنما، كل ذلك تم تسويغه تحت غطاء علاج التطهير العرقي، أو الجوع، أو الحكومة الفردية، أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو تهريب المخدرات. بعض هذه التدخلات المسماة الإنسانية، تمّ تبريرها بالقول إنها رد على تهديد مفترض، وبذلك عدت تدخلات أستباقية (أي عمل عسكري ضد عدو على

وشك أن يهاجمك)، لكن الحرب الوقائية شنت ضد أحتمال أن العراق ربما يوماً ما فكر أو حاول امتلاك دمار شامل، إما مباشرة أو عبر وكلاء، إلا أن الولايات المتحدة دائماً ما تستخدم مصطلح (الأستباقية) حتى مع الحملة الأخيرة على العراق عام 2003، كونها أقرب إلى الشرعية (عازوري، 2003: 90). و يعرف "نعوم تشومسكي" (الحرب الأستباقية) بأنها: (العمل العسكري الذي يتم اللجوء أليه في حالة التهديد الداهم) (الدليمي، 2005: 61، 62). وتعود جذور هذه الإستراتجية التي أتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليميني المحافظ من اصل يهودي "بول ولفوفيتز PaulWolfowitz" نائب وزير الحرب الأميركي، إذ أعد الأخير دليل (الأمن القومي) عام 1991 وأكد فيه على فكرتين: (حسين، 2005: 89، 91)

- **الأولى:** تقول بأن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية هم مُنافسون محتملون لابد من منعهم من الطموح إلى دور إقليمي أو عالمي أكبر مما ينبغي.
- **الثانية:** تقر بأن التدخل العسكري الأميركي سمة ملازمة للشؤون الدولية.

ورافق ذلك زيادة الإنفاق العسكري لتصعيد القدرة التكنولوجية الهائلة للقوة العسكرية الأمريكية. كما صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عام 1997، وثيقة تحت عنوان (المراجعة رأساً على عقب) ووثيقة أخرى عام 1999، بعنوان (الثورة في الشؤون العسكرية)، وأقرتا بوجوب إعداد الجيش الأميركي بكل المجالات ليكون قادراً على خوض حربين على غرار حرب الخليج الثانية في مكانيين مُتباعدين في العالم في الوقت نفسه، والأنتصار فيهما من دون خسائر بشرية بالأرواح وذلك باستخدام الأسلحة الذكية (حسين، 2005: 92، 93).

وتبلورت إستراتيجية الأمن القومي الأمن الأميركي القائمة على الحروب الأستباقية قبل هجمات 11ايلول، وظهرت إلى العلن بعدها، إذ أعفت نظرية الحروب الأستباقية الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المبررات في الحروب التي تشنها بحجة الدفاع عن النفس، أو ضد أخطار محتملة، وبالتالي أعطت لنفسها الحق في العمل إزاء أخطار مختلفة لتبرير حروبها الأستباقية ضد بعض الدول التي تأوي أو تساعد المقاومين أو الإرهابيين حسب تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية (حسين، 2005: 92).

ومن هنا أصبح المبدأ المحرك للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول، هو مبدأ الحرب الأستباقية الذي يُشكل مظلة لسلسلة من واسعة من الحروب الأمريكية فيما بعد،التي قد لا يكون فيها الحرب على العراق سوى تفصيل بسيط، أو على الأقل محطة أولى في سلسلة حروب طويلة. ولقد أوضح الرئيس "بوش الأبن"، ومن بعده نائبه "ديك تشيني"، ثم وزير دفاعه "دونالد رامسفيلد"، أنهم لم يطوروا مبدأ الحروب الأستباقية ليكون مجرد خارطة طريق للحرب على العراق، بل ليشكل المبدأ الأول والأخير في سياسة الخارجية الأمريكية طيلة عقود عدة مقبلة. ومن هنا تنبع أهمية ما أعلنه البيت الأبيض في 20 أيلول 2001، إذ لم يعد الردع هو المبدأ بل الضربة الأستباقية، وبذلك يكون الأنفراد الأمريكي محتملاً عند تقدير الولايات المتحدة الأمريكية للتهديدات، كما أطلق البيت الأبيض وثيقة مؤلفة من (31) صفحة تحمل عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" وفي هذه الوثيقة يقول "بوش الأبن" (إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ بالتفوق العسكري الحاسم لتحقيق النصر على أعدائها، وأن الردع والأحتواء، وهما أساسان سابقان للإستراتيجية

الأمريكية، ما عادا فاعلين، وبدل ذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشخّص ومن ثم تدمر الخطر قبل أن يصل إلى حدودها، والتصرف بمفردها واستخدام القوة الوقائية) (المدني، 2003).

ويرى الكثير من المختصين في القضايا الإستراتيجية والسياسية أن حرب العراق واحتلاله في نيسان 2003، هو التطبيق الأول لإستراتيجية بوش الجديدة القائمة على الحروب الأستباقية، وتسديد ضربات وقائية ضد إرهابيين ودول قد تحاول تهديد السلم والأمن الدوليين. بما تملكه من أسلحة الدمار الشامل. وهذا ما يؤكدخ بوش الأبن بقوله (إننا لو انتظرنا إلى حين وقوع التهديدات بالكامل فإننا نكون قد أضعنا الوقت) (مقداد، 2008).

وسيقود مبدأ الحروب الأستباقية إلى تعزيز الانتشار الأميركي العسكري في العالم، وزيادة القواعد. وهو ينص على أن واشنطن معنية بمنع أي دولة أخرى من أن تصل إلى التوازي معها ناهيك عن التفوق عليها. ويعكس تبني إدارة الرئيس بوش مبدأ الحروب الأستباقية نزعة فوقية واضحة للولايات المتحدة،التي تستخدم تفوقها العسكري الهائل وقوتها الاقتصادية الكبيرة للتأثير على سياسات المجتمعات الأخرى...، ولتوظيف القوة العسكرية في خدمة المصالح الوطنية الأمريكية،كأفضل نموذج أنتجته البشرية، ولا بد من الاقتداء به، لكي يمارس دور المنقذ والمخلّص للعالم (المديني، 2003). وبما أن إستراتيجية الحرب الأستباقية تقوم على أسس (نوايا العدو المفترضة) فأن هذه الإستراتيجية توقع من يقوم بها في أخطاء كبيرة وفادحة كونها تقوم على أخطار متصورة لا أساس لها على أرض الواقع، وهذا ما نجده في كلام السيناتور "روبرت بيرد" في بيان له أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في حزيران 2003 (أن إستراتيجية الأمن القومي تقوم على الحرب الأستباقية ضد أولئك الذين يمكن أن يهددوا أمننا. ومثل هذه الإستراتيجية لتوجيه الضربة الأولى ضد أخطار مُمكنة تعتمد اعتماداً شديداً

على تفسيرات إستخبارية دقيقة في حينها. فإذا كنا سنوجه الضربة الأولى بناءاً على أخطار متصورة، يُستحسن أن تكون تصوراتنا دقيقة، أما إذا كانت استخباراتنا مغلوطة، فإننا يمكن أن نغفل عن بلدان تفرض بالفعل أخطارتً على أمننا..، وفي كلتا الحالتين قد تفقد أرواح بغير حاجة إلى ذلك، فكان الأفضل أن نتيقن من أن باستطاعتنا أن نميز بين الأخطار الوشيكة والإنذارات الزائفة) (بيرد، 2003: 51، 52).

وهناك توصيات مهمة عن الحرب الأستباقية التي شنت على العراق يمكن الإفادة من عرضها: (عتريس، 2004: 33)

1. إن الحرب الأستباقية تستهدف أشخاصاً يلخصون أنظمة الحكم في بلادهم مما يجبر الولايات المتحدة الأمريكية على البقاء في البلدان موضوع الحرب الأستباقية، لغاية تأمين نظام بديل.
2. الجهل الأمريكي بثقافة البلدان المتعرضة للإستباق الأمريكي، وعنه يتفرع العجز عن التعامل مع شعوبها، وتنامي احتمالات قوية بقيام مقاومة مضادة لها كما هو الحال في العراق وأفغانستان.
3. تحتاج الحرب الأستباقية إلى جهوزية حربية غير متوافرة للولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل، فهي تقتضي شن الحروب على مصادر التهديد، وعلى وفق سلسلة حروب متتالية، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى موافقات معقدة (الكونغرس والأمم المتحدة وحلف الأطلسي) لشن كل هذه الحروب وتجاوز الحرب العراقية لهذه الموافقات غير قابل للتكرار، لاسيما بعد تلك النتائج.

4. تقتضي هذه الحروب تحقيق الأمن والنظام في البلدان المُحتلة لغاية إيجاد نظام بديل وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى أعداد كبيرة من الجنود يتجاوز طاقتها التجنيدية.
5. أن اعتماد مبدأ سلسلة الحروب يُعادل تحويل المُجتمع الأمريكي إلى مُجتمع عسكري.
6. أن إستراتيجية الأستباق قد تنجح في الحروب السهلة، لكنها تتحول إلى تهديد حقيقي للأمن الأمريكي في حالة الحروب الأصعب مُستقبلاً مثل كوريا الشمالية.
7. تقتضي الحرب الأستباقية التخلي عن جملة ثوابت الإستراتيجية الأمريكية، ومنها عدم خوض حربين متزامنتين، وتجنب الحروب المفتوحة المؤجلة النهاية، وأيضاً عدم استخدام أسلحة إستراتيجية .
8. إستحالة حماية إمدادات النفط وغيرها من المكاسب والمصالح الأمريكية في ظل إعلان الأحتلال بعد حرب تعتمد على الصدمة والترويع .
9. تعارض تقويم مستوى تهديد الدول والأشخاص المتعرضين للإستباق، وهو تعارض رأيناه داخل الكونغرس ومجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي، كما هو الحال في تحركات الرأي العام الأمريكي والعالمي.
10. أن الحرب الأستباقية تأتي معاكسة للمجرى المنطقي لتطور التعاطف العالمي، إذ أن المفهوم الإنساني للعولمة يسير نحو إنهاء الحروب والصراعات لصالح كرامة الإنسان والقضاء على المجاعات والأوبئة ...الخ.

وبعد احتلال العراق صرّح "ديفيد كاي David Kay" رئيس فريق التفتيش الأمريكي عن الأسلحة العراقية في تقرير رسمي بعدم وجود أسلحة عراقية محظورة، وبعيداً عن مناقشة هذا التقرير

فأن محتواهُ الرئيس ينسف ما سمي بمبدأ بوش المستند إلى نظرية الحرب الأستباقية، فالتقرير في النهاية يؤكد عدم وجود ما يستدعي هذه الحرب الأستباقية، مما ينفي صفة الأستباقية عن حرب بوش على العراق ويحولها إلى استباق الحرب الأستباقية، وهذا يعكس أنزلاق السياسة الأمريكية إلى محاكمة النوايا، فأية إستراتيجية لدولة كبرى يمكنها أن تبنى على أساس حروب النوايا؟.

ثانياً : إعلان الحرب وبدء العمليات العسكرية.

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي لا يمكن التنازل عنها بسهولة لتسيير مشروعها، فحينما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ هدف معين خارج حدودها فأنها تبرر سلوكها بأنه جاء خدمة للأمن القومي الأمريكي والمصالح الحيوية الأمريكية على وجه الخصوص، وهذا الحال أنطبق على العراق الذي تعرض للتدخل العسكري منذ عام 1990، وهذا التدخل لا يمكن إرجاعه إلى هذا التاريخ بل إلى سنواتٍ سبقته، فالعراق كان يعد جزءً من الإستراتيجية الكبرى الخاصة بالمنطقة العربية، والتي تعد بالنسبة لصانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي ذا أهمية كبيرة في مختلف الجوانب والاتجاهات (خميس، 1008: 70، 71).

وقد جاءت الفرصة المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول لتنفيذ إستراتيجيتها تجاه العراق، وأن كانت قد حددتها ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للقرن الجديد التي أصدرتها إدارة" بيل كلينتون" عام 2000، وكان قبلها مشروع قانون تحرير العراق عام 1998 (كوردسمان، 2003: 121). وبدأت إرهاصات الأستعداد للحرب ضد العراق خلال العمليات العسكرية في أفغانستان، وذلك عندما بدأ الحديث عن الهدف التالي للحرب، إلا أن الرصاصة الأولى كانت قد خرجت قبل ذلك بكثير كما ذكرنا سالفاً من قبل مجموعة القرن الأمريكي الجديد، وإذا عدنا إلى الخلف

قليلاً لوجدنا انه بعد أحداث 11 أيلول بمدة قصيرة أرسل عدد من أعضاء مشروع القرن الأمريكي الجديد خطاباً مفتوحاً إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يؤكدون فيه وبدون مُناسبة أن الحرب ضد الإرهاب لابد وأن يُصاحبها تغيير نظام صدام حسين في العراق، ووصل التركيز على العراق إلى درجة الإشارة إلى أنه حتى إذا ثبت عدم وجود علاقة تربط العراق بالقاعدة والإرهابيين فإن أية إستراتيجية للخلاص من الإرهاب لابد أن تتضمن أيضاً التخلص من صدام حسين. وفي 10 تشرين الأول 2002، صدر قرار من الكونغرس وتم التصديق عليه على استعمال القوة العسكرية للدفاع عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية من التهديدات المُستمرة التي يُمثلها العراق.

وأرتبط الحشد العسكري الأمريكي في حرب الخليج العربي الثالثة ارتباطاً وثيقاً بهذه الإستراتيجية، إذ حرصت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) على توفير عناصر خفة الحركة والقوة النارية العالية للقوات المشاركة في عملية غزو العراق، وكانت عمليات الحشد العسكري بمثابة المحدد الرئيس لموعد بدء العمليات الأمريكية على العراق (عتريس، 2004: 33، 35)، ثم جاءت الخطوة التالية بإغلاق النافذة الدبلوماسية، فقد أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية هذه النافذة وفتحت باب الحرب مع العراق على مصراعيه بتخليها مع بريطانيا وأسبانيا عن مشروع القرار الثاني في مجلس الأمن ودعوتها مفتشي الأسلحة في العراق لمغادرته وسحب دبلوماسيها غير الأساسيين من الكويت وسوريا و(إسرائيل)، وكانت هناك مؤشرات أخرى على أن الحرب باتت وشيكة وقريبة جداً ضد العراق، لاسيما بعد أن أنسحب عناصر بعثة المراقبة الدولية من المنطقة منزوعة السلاح بين الكويت والعراق. كما قام الجنرال "تومي فرانكس Tommy Franks" قائد القيادة المركزية للقوات الأمريكية مع كبار قادته الميدانيين في الكويت بمراقبة الخطط الحربية المزمع تطبيقها. في حين أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض "آري فلايشر Ari Fleischer" أن الرئيس بوش سيوجه خطاباً يتضمن أنذاراً أخيراً مدته

ساعات للرئيس العراقي " صدام حسين"، وأضاف (أن بوش سيقول في الخطاب أن لا خيار أمام "صدام حسين" لتجنب الحرب إلا مغادرة البلاد، أما رد الحكومة العراقية على لسان وزير خارجيتها (ناجي صبري) بالقول (الخيار الوحيد لتجنب الحرب هو رحيل مهووس الحرب الأول في العالم) في إشارة إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش.وبعد إنذار الـ (48) ساعة الذي أعطتهُ الإدارة الأمريكية لـ"صدام حسين "إبتداءاً من يوم 18 آذار 2003 حتى نهاية يوم الأربعاء 19 آذار 2003، ومع انتهاء هذه المدة في الساعة (5:34) دقيقة بتوقيت بغداد من فجر الخميس 20 آذار 2003، دقت صافرات الأنذار في بغداد معلنة بذلك بدء الحرب الأمريكية على العراق، والتي ابتدأت بقصف صاروخي وجوّي كثيف بالأسلحة الذكية والمتطورة على بغداد ومعظم المدن العراقية الأخرى.

فيما عرف بحملة أو إستراتيجية الصدمة والرعب (Shock and Awe) التي وضعها وزير الدفاع السابق" دونالد رامسفيلد" ضمن عملية تحرير العراق. واستمرت العمليات العسكرية بعد مواجهات عسكرية برية في (أم قصر)، ثم واصلت القوات العسكرية الأمريكية تقدمها نحو بغداد واصطدمت مع القوات العراقية المُكلفة في الدفاع عن بغداد في الغرب والجنوب والشرق على محوري نهري دجلة والفرات، ودارت معارك ضارية في ضواحي بغداد حتى وصلت المعارك إلى حدود بغداد الجنوبية في قضاء الإسكندرية والمحمودية، ومن ثم المطار الدولي في 4 / 5 / 6 / نيسان 2003، وفي يوم 7 نيسان 2003، طرقت القوات الأمريكية أبواب بغداد بعد أن أبادت القوات المدافعة باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً في منطقة المطار الدولي (حسب التقارير الصحفية وشهود العيان)، ودخلت القوات الأمريكية بغداد من اتجاهاتعدة (من الغرب الفلوجة – بغداد ومن الجنوب بابل– بغداد ومن الشرق على محور نهر دجلة بإتجاه جسر ديالى على نهر ديالى) (الشكرجي، 2004: 71، 75).

وفي يوم الأربعاء 9 نيسان 2003 سيطرت القوات الأمريكية على أهدافها الحيوية (المطار والقصور) وسيطرت على بغداد بجانبيها الغربي (الكرخ) والشرقي (الرصافة)، وبهذا أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش يوم الخميس أن(العمليات القتالية الرئيسة فى العراق قد انتهت)،وأن الولايات المتحدة وحلفاءها " قد أنتصروا" في العراق،وأدلى بوش بهذا الإعلانفي كلمة ألقاها على متن حاملة الطائرات الأمريكية "أبراهام لنكولن"،المسيرة بالطاقة النووية (إعلان بوش انتهاء العمليات القتالية في العراق، 2003).

ومع إعلان أنتهاء العمليات العسكرية الأمريكية على العراق، لتبدأ مرحلة جديدة ومختلفة يصعب الفصل بين أجزائها المتشابكة، اذ من الصعوبة بمكان الحديث عن نوع العلاقات التي ستبنى في المستقبل أو التي بنيت بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بعد الأحتلال، مهما كان الوضع القانوني والدستوري الذي تتمتع به الحكومة الحالية، وذلك لأسباب عديدة لا يسع موطن البحث موضوع الدراسة التطرق إليه، لكن نستطيع أن نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك أو الحليف الرسمي الذي يُحدد مجرى سياسة العراق الحالية، ولو بصورة غير ظاهرة للعيان مع من يقيم علاقاته، وبالتالي يَستحيل أن تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع نفسها، وإنما تدير وتوجه سياسة العراق مع ما يتناغم مع مصالحها الحيوية ويخدمها. هذا التصور إنما ينبع من قناعة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق وضعت يدها على مرافق الحياةكافة، بوضع مستشارين لها في كل الوزارات، فضلاً عن وضع يدها على الأموال العراقية ونقلها إلى البنك الفدرالي الأميركي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الصلاحيات والهيمنة التي تتمتع بها على أرض الواقع في العراق.

الفصل الثالث

محددات العلاقات الأمريكية–العراقية

لقد شكلت متغيرات البيئة الدولية المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية، وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية من جهة، ومحددات البيئة الإقليمية العربية وغير العربية، فضلاً عن محددات البيئة الداخلية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، عوامل داعمة او كابحة اثرت في السياسة الامريكية تجاه العراق خاصة والمنطقة العربية عامة، لذا لابد من دراستها وتحليلها بوصفها مدخلات اسهمت في احداث تغيير كبير في توجه السياسة الخارجية الامريكية ازاء العراق ، وعلى نحو جعلها تصاغ بالصورة التي تبلورت عليها مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين والمدة اللاحقة لها ، وهو ما سيوضّح خلال هذا الفصل عبر المباحث الاتية:

- المبحث الاول: محددات البيئة الدولية للعلاقات العراقية – الأمريكية.
- المبحث الثاني: محددات البيئة الاقليمية للعلاقات العراقية – الأمريكية.
- المبحث الثالث: محددات البيئة الداخلية للعلاقات العراقية – الأمريكية.

المبحث الأول

محددات البيئـة الدوليـةللعلاقات العراقية – الأمريكية

لقد مثلت متغيرات البيئة الدولية التي شهدها العالم مع مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين احد اهم المحددات الرئيسية الداعمة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية عموماً والعراق بصفة خاصة والتي سيتناولها الباحث في الآتي:

المطلب الأول: الهيمنـة الأمريكية بعد الحرب الباردة .

لقد شكل تراجع الاتحاد السوفيتي عن خريطة التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية، ومن ثم تفككه، عاملاً حاسماً في تهيئة الوضع الداعم للسياسة الأمريكية فيما يتعلق بشؤون المنطقة العربية. فبعد ان انتفى ما كان يسمى بالتهديد السوفيتي من الحسابات الامريكية ، تحركت الولايات المتحدة الامريكية لتعيد ترتيب الخارطة السياسية والاقتصادية للعالم، مستغلة انفرادها وهيمنتها في الساحة الدولية كقوة عظمىوحيدة متفوقة على عدة صعد سياسية واقتصادية، وفي مقدمتها الصعيد العسكري وحالة اختلال توازن القوى الدولي لصالحها .

وقد سعت الى ترجمة دوافعها وأهدافها الى سياسات في مختلف دول العالم، ومنها المنطقة العربية، وهو ما اشار له وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في كلمة القاها في كلية (ويست بوينت) (West Point) العسكرية في نيويورك " انه لاتوجد في عالم اليوم قوة تقارن بالولايات المتحدة (...) انه ليس هناك دولة اخرى على ظهر الارض اليوم تستطيع أن تقارن نفسها مع الولايات المتحدة من حيث قدرتها الحربية التقليدية (...) كما انه لاتوجد قوة يمكنها ان تشكل تحدياً عسكرياً للامن القومي الامريكي " (العليكم، 1993: 17) (عبدالفتاح، 2012 : 270). وفي نفس السياق كتب المحافظ

(تشارلز كروثامر) قائلاً " امريكا تجاوزت العالم كجبار فمنذ ان دمر الرومان قرطاج لم تبلغ قوة الذرى حيث وصلنا" (Krauthamer, 1991: 24). وذهب كاتب آخر ابعد في المستقبل عندما قال " ان القرن XVIII الثامن عشر كان فرنسياً، والقرن التاسع عشر XIX كان انكليزياً والعشرين XX امريكياً والقادم سيكون من جديد أمريكياً" (Golus, 2001) (Zuckerman, 1998).

ولقد استحوذت هذه المقولات على الإدارة الأمريكية بعد انفراط الحلقات الرئيسية لنظام توازن القوى الثنائي، الذي حكم العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية على نحو مكنها من احتلال مكانة فريدة لانظير لها في التاريخ الحديث، وزاد من استعدادها للعمل والمجازفة من دون التخوف من ردود الفعل السوفيتية السلبية، أو من قدرة السوفييت على استغلال الأوضاع على حساب المصالح الأمريكية، مما يعني أن المجال اصبح مفتوحاً أمام فرص الولايات المتحدة الامريكية لتثبيت وجودها بشكل دائم وبخاصة في الجانب الامني – العسكري لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم.

وفي مقابل ما تقدم كانت النتيجة الثانية لهذا التحول الدولي هي زيادة فرص بروز قوى دولية جديدة في أوربا وأسيا، سواء أكانت دولاً أم كتلاً كبرى اقتصادية وسياسية، تحاول ترسيخ النظام الدولي المتعدد الأقطاب (المجذوب، 2000 : 27، 35)، الامر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية أمام عدة خيارات إستراتيجية كبرى يمكن إيجازها في ثلاثة: (Helms, 1996)

الأول: التعاون والتعددية في خيار (ادارة مشتركة) لنظام عالمي في طريقه الى التعددية القطبية والسلمية بين الدول الكبرى .

الثاني: تبني سياسة تقليدية لتوازن القوى تشبه السياسة البريطانية في القارة الاوربية في القرن التاسع عشر.

الثالث: ابقاء الاحادية من خلال أستراتيجية الهيمنة (Strategic Dominant).

وانطلاقاً من رغبة الانفراد الأمريكي في قيادة العالم، فقد فضلت الإدارة الامريكية الخيار الثالث اي (أستراتيجية الهيمنة). وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى دعوة الرئيس الامريكي جورج بوش الاب لمجلس الأمن القومي الأمريكي، لعقد سلسلة اجتماعات مهمتها مواجهة موقف مستجد وطارئ حاسم وفاصل، في مستقبل الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل العالم. وقد استمرت هذه الاجتماعات مدة ثلاثة شهور ما بين اواخر عام 1989 واوائل عام 1990 اذ كان من بين الحضور رجال ما زالوا من اهم راسمي السياسات، وصناع القرار في الادارة الامريكية ومن ابرزهم: جيمس بيكر، وريتشارد تشيني، ودونالد رامسفيلد، وكولن باول، وريتشارد بيرل ، وبول وولفوفيتز ، وريتشارد ارميتاج، وجيمس وولسلي، وبرنت سكوكورفت. (Helms, 1996)

وخلال تلك المناقشات، تم التوصل الى مشروع توجيه رئاسي جديد تولت صياغته لجنة خاصة رأسها (ريتشارد بيرل) تضمن أن الولايات المتحدة الامريكية بعد ان تمكنت من تحقيق هدفها المطلوب بتفكك الاتحاد السوفيتي، وتحقيق تفوق عسكري امريكي كامل عليه على امتداد اربعين عاماً من الحرب الباردة، ووصلت الى تفوق اقتصادي وعسكري مكنها من ان تضع وتنفذ السياسات الكفيلة بضمان استمرار القوة الامريكية غالبة بحيث تظل ارادتها غير قابلة للتحدي ودورها غير قابل للمنافسة .(Golus, 2001: 4, 5)

وفي نفس السياق صدر تقرير سري للبنتاغون يحمل عنوان (Defense Policy Guidance – D.P.G.) 1992– 1994 حرره نائب سكرتير الدفاع بول وولفوفيتز (Paul Wolfowits) واي لويس

ليبي (I.Lewis Libby) مستشار المسائل الامنية لنائب الرئيس ديك تشيني (Dick Cheney) ينصح بالاتي: (Golus, 2001)

- منع أي قوة معادية من السيطرة على مناطق فيها موارد تسمح لها بتبوء موقع قوى عظمى.
- تثبيط همة البلدان الصناعية المتقدمة لاي محاولة تستهدف تحدي قيادتنا او قلب النظام السياسي والاقتصادي القائم .
- تدارك ظهور اي منافس شامل في المستقبل .

عليه فأن تلك التصورات المدروسة مقدماً، واحتمالاتها المتوقعة سلفاً ، هدفت الى تامين القيادة المنفردة للولايات المتحدة الامريكية سياسياً، وعسكرياً، وتكنولوجياً ، واقتصادياً على العالم دونما اي منافس كفئ، وقد بقيت سلوكيات السياسة الامريكية معبرة عن هذه التوجهات ، بالذات فيما يتعلق بمنع ظهور منافسين جدد للولايات المتحدة الامريكية .

فضلاً عن ظهور اتجاه أمريكي، يؤكد ان الوضع الدولي الجديد يمتلك قدراً كبيراً من التثبيت عن عجز القوى الدولية الاخرى ،من تغيير معادلة القوة الدولية، بسبب التفوق الامريكي المطلق في امتلاك القوة العسكرية التي يرى اصحاب هذا الاتجاه انها المحدد الأساسي لهيكلة النظام الدولي، وعبر (جوزيف ناي) (Joseph S.Nye) عن قناعات اصحاب هذا الاتجاه بقوله " ستستمر معاناة روسيا كنتيجة للضعف الاقتصادي وإصلاحاتها مسألة ستاخذ عقوداً وليس سنوات ، والصين دولة نامية فرغم معدلات النمو المرضية فأنها ستستمر كذلك حتى القرن الحادي والعشرين ، اما اوربا فانها تتكافأ تقريباً مع الولايات المتحدة الامريكية سكانياً واقتصادياً، ومن حيث الكفاءات والقدرات البشرية ولكنها تفتقد الارادة السياسية الواحدة التي كان يمكن في حالة توفرها ان تجعل منها قوة دولية عظمى

بالنسبة لليابان فهي تمتلك قوة اقتصادية وتكنولوجية مرموقة لكنها تفتقر الى القوة العسكرية ، وفي الحقلين الحضاري والايدولوجي تقوم دعواها على قاعدة من القوة اللينة (Soft Power) ". (Joseph, 1992: 83)

كما رافق هذه الجهود اندفاع الولايات المتحدة الامريكية، نحو اعادة تشكيل المجتمع الدولي وفقاً لمنظورها الخاص، فأحتفظت بسيطرتها المطلقة ورقابتها على منظومة الاسلحة الاستراتيجية في اطار حلف شمال الاطلسي، التي لم تسلم من الهيمنة الامريكية اذ استطاعت اقناع حلفائها الغربيين بضرورة الابقاء على منظمة حلف شمال الاطلسي، تحت ذريعة الدفاع عن الأمن والاستقرار الأوربي (الشالجي، 1999: 75)، ناهيك عن أن الأسباب الجوهرية والأساسية لاستمراره، هو ضمان استمرار وتعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أوربا خصوصاً، ودول العالم عموماً، فهي تسعى الى استخدامه كاداة لتهميش اي دور فاعل للقوى الإقليمية والدولية الصاعدة، وتحييد دورها ان لم تحوله الى دور مساند لها في تنفيذ خططها، وأهدافها بالسيطرة العالمية من جهة، وللدفاع عن مصالحها الحيوية في حال تعرضها للخطر من جهة اخرى ، وهذا ما اكدته مشاركة قواتها فعلاً في حرب الخليج الثانية ضد العراق عام 1991 .

وتلبية لتوجه الهيمنة، سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحشيد ائتلافات دولية ؛ لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة، وكما يقول المراقب البريطاني (سباستيان مالابي) في صحيفة (الواشنطن بوست) في الصادرة بتاريخ 1999/1/31 " ان مفارقة القوة الامريكية عند نهاية هذه الالفية هي انها اعظم من ان تهددها اية دولة اخرى، ومع ذلك فأنها ليست عظيمة بما يكفي لحل مشاكل مثل

الارهاب العالمي وانتشار الاسلحة النووية، فهي بحاجة الى مساعدة من الدول الأخرى" (مالابي، 1999: 5) (ناي، 2003: 90).

وبعد احداث 11/ايلول عام 2001 أكثرت الولايات المتحدة الأمريكية الحديث عن حاجتها الى اصدقاء يشاركونها في حربها ضد (الارهاب) ، وهنا كان تركيزها على حلف شمال الأطلسي(*)، ففي اول مؤتمر صحافي عقده الرئيس الامريكي جورج بوش في ولايته الثانية في تشرين 2004، اعلن عن سعيه للعمل مع اصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة الامريكية مركزاً على حلف شمال الاطلسي (الناتو) " لتعزيز التنمية والتقدم ، ولهزيمة الارهابيين ولتشجيع الحرية والديمقراطية كبديلين للاستبداد والارهاب (...) سأمد يدي الى كل من يشاركنا اهدافنا، وانا تواق لبدء العمل الذي نواجهة مهما تكن خلافاتنا في الماضي لدينا عدو مشترك، ولدينا واجبات مشتركة لحماية شعوبنا ولمجابهة المرض والجوع والفقر في مناطق العالم المضطربة" (عبدالشافي، 2005: 158).

وترسيخاً لهذا التوجه، شدد الرئيس الامريكي بوش في خطابه الاسبوعي 19/شباط عام 2005، على اهمية الروابط ومتانتها بين الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي ، فقال " في أوربا ساتحدث مع قادة الناتوعن كيفية التعاون والعمل معاً للافادة من الفرص التاريخية الماثلة امامنا الان، فنحن نشترك في ذات الايمان بالحرية وبحق كل فرد ونعمل معاً عبر العالم لتحقيق مصالحنا المشتركة، وقيمنا المشتركة "(عبدالشافي، 2005: 158) .اذن فان الاهتمام الامريكي بحلف شمال الاطلسي (الناتو) هو لتأكيد الهيمنة الامريكية على قمة النظام الدولي في مرحلته الراهنة ولتدعيم مكانتها العالمية وتوجهاتها ازاء العالم العربي، والعراق بالتحديد واستخدامه كذراع عسكرية لخدمة

مشروعها الكوني الذي تطمح اليه في الهيمنة العالمية، وللدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة العربية ومواجهة التهديدات القائمة او المحتملة لهذه المصالح.

كما ان توافر الولايات المتحدة الامريكية على آليات محكمة لتدعيم هيمنتها العالمية ، والمتمثلة بالمؤسسات الاقتصادية والتجارية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للانشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية الحرة) التي استغلتها الولايات المتحدة الامريكية من خلال ربط المساعدات الاقتصادية لمختلف الدول، بتبني سياسات تنسجم وتتوافق مع السياسة الأمريكية وتوجهاتها الكونية (سالم، 2000: 217).

وهكذا، يتضح الانفراد الامريكي الحاصل في ميزان القوى العالمية منذ عام 1991، الذي دعاه بريجنسكي – مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق– بـ " الهيمنة الكونية الأمريكية "، ولخص فيه أسباب تلك الهيمنة في انها القوة العسكرية الكونية الاولى القادرة على الوصول الى اية نقطة في العالم، فضلاً عن فائقيتها التكنولوجية العالمية، اذ ان لها قصب السبق في المبتكرات الحاسمة كافة،كما انها تشكل عامل جذب واغراء لامثيل له وبالاخص لشباب العالم. وأخيراً فأن كل ذلك قد اعطاها قدرة سياسية، لا تستطيع اية دولة اخرى مجرد الاقتراب منها، وهو ما جعلها قوة عظمى كونية شاملة (بريجنسكي، 1998: 39).

وفي ظل هذه البيئة الدولية، والتوجه الأمريكي فيها للهيمنة على العالم كان من الطبيعي ان تتاثر الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية، وفي مقدمتها المنطقة العربية ذات الحساسية العالمية لاي تاثيرات بالتحولات الاستراتيجية في هيكلية المنظومة الدولية، لكونها ارتبطت بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالتوازنات العالمية تؤثر في التوازنات الاقليمية وبالعكس،عليه

كانت التحولات التي شهدها التوازن العالمي بعد اختفاء احد اقطابه لابد ان تؤثر نتائجه وبقوة في هذه المنطقة وفي قلبها العراق من خلال (سليم، 1992 :153، 154).

- انعدام هامش المناورة المستقلة امام بعض الدول العربية، وخاصة ما يسمى بدول المواجهة. فقد كان الاتحاد السوفيتي في عصر التوازن الثنائي يمثل احد البدائل امام بعض الدول العربية في الاقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية، فضلاً عن تراجع الدور العربي ، والقدرة العربية في التأثير في النسق الدولي، مما أدى الى تراجع في مدى الاهتمام بقضاياها بسبب زيادة التبعية للولايات المتحدة الامريكية على البيئة الدولية بعد الانهيار.
- الهيمنة الامريكية على النظام العالمي، وعلى المنظمات الدولية ، وأهمها منظمة الأمم المتحدة، جعل المنظور الامريكي يتفوق عالمياً، فقد مارست هيمنتها من خلال اضفاء الشرعية على مخططاتها في المنطقة العربية – بالذات العراق – بالتالي أضفت الشرعية على كل قراراتها حيال العراق، مثل قرارات الحصار الاقتصادي وفرض مناطق الحظر الجوي .....الخ .

وهكذا، نجد أن الاختلافات التي شهدها النظام منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، قد ادت الى ايجاد بيئة دولية ملائمة لتنفيذ اهداف السياسة الامريكية في المنطقة العربية – والعراق بشكل خاص– ولهذا انفردت الولايات المتحدة الامريكية بدائرة النفوذ في المنطقة ، وسعت الى توسيع قاعدة النظم المؤيدة للتعاون معها، ومحو اثار ما تبقى من الحقبة السوفيتية ، فضلاً عن حماية ودعم انظمة الحكم والاسر الحاكمة المنسجمة توجهاتها مع السياسة الامريكية في المنطقة ، لان هذه الوسائل ضرورة لتامين وصولها الى نفط الخليج ، وهذا ما اكده (توني فيرستانديغ) نائب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى في أذار 1994 عندما قال "إن المبدأ الاساسي الاستراتيجي للولايات

المتحدة في الخليج هو حماية المصالح الامريكية البالغة الاهمية التي تتمثل في أمن اصدقائنا وفي التدفق الحر للنفط باسعار مستقرة (...)" (مجلة قضايا دولية، 1994: 20).

وفي خضم هذه التطورات الدولية ، التي صبت في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص، وبقدر تعلق الامر بالعراق فانه لم يكن غائباً عن تصورات الولايات المتحدة الامريكية ومخططاتها منذ اواخر الثمانينات من القرن الماضي، اذ كان داخلاً في العديد من الاعتبارات التي طرحتها مناقشات لجنة الـ(400 خبير) أواخر عام 1989 وأوائل عام 1990 وهذا التاكيد الامريكي على العراق كان يحده اعتبارات عديدة وأساسية أهمها: (هيكل، 2003: 125، 126)

- قضية النفط وضرورة السيطرة على منابعه وإنتاجه، سيما وان العراق يمتلك 112 مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد بمعنى 11% من الاحتياطي العالمي.
- ان العراق يمتلك دوراً بارزاً على المستوى الاقليمي، خاصة وانه خرج منتصراً عسكرياً وقوياً من حرب دامت ثمان أعوام، وهذا بحد ذاته ما أثار مخاوف الولايات المتحدة الامريكية وحفيظتها من تنامي هذه القدرات في بعض الدول العربية والاقليمية .
- أمن إسرائيل، فالعراق لم يلزم نفسه بأي اتفاقيات هدنة أو سلام مع (أسرائيل)، وهذا الامر يثير الهواجس الامنية لـ(اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية دائماً وعلى حدٍ سواء .

وطوال الفترة ما بين دخول العراق الى الكويت في 2/آب/1990 وحتى انسحابه في شباط 1991، كانت الولايات المتحدة الامريكية تؤكد ان القرن الحادي والعشرين لابد له (وفي تقديرها وبأي ثمن) ان يظل امريكياً تنفرد فيه الولايات المتحدة الامريكية بالسيطرة على العالم ، ولاول مرة دون شريك، وان الفرصة سانحة الأن لتحقيق اهدافها الكونية وكان العراق الخطوة الاولى باتجاه هذه

الهيمنة؛ لانه لم يكن بعيداً عن اذهان مستشاري البيت الابيض ولائحة تصوراتهم لشكل المستقبل في العراق، وكانت هناك عوامل عدة تتعلق بالبيئة الدولية اسهمت في تغذية هذا التوجه الامريكي تجاه العراق (تمت الاشارة اليها) .

لقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية الوضع الدولي الداعم لشرعنة ضرب العراق، ودعم مركزها كقوة عظمى وحيدة في العالم، سيما وان القوى الدولية المنافسة والأعضاء في مجلس الأمن (فرنسا، الصين، روسيا)، قد نجحت الولايات المتحدة الامريكية في تحجيم اي تأثير يمكن ان تمارسه، سواء اكان ذلك عن طريق قيامها بدور الشرطي المنفذ لارادة المجتمع الدولي، ام كان بدور الحكم والراعي لعملية فرض الامن والسلم الدوليين (جواد، 1999: 32، 33)، لهذا لم تواجه بدورها موقفاً دولياً موحداً وصارماً ازاء توجهاتها حيال العراق ، خاصة من قبل أوروبا على الرغم من بعض الاعتراضات الفرنسية، اما روسيا الاتحادية فمع تراجع دورها الدولي فان موقفها من العراق كان ورقة رابحة بيدها للحصول على بعض المكاسب من الولايات المتحدة الامريكية، اومن المنظمات الدولية الاقتصادية المهيمنة عليها (يوسف والصباغ ، 1996 : 235-249) .

وهكذا كان الموقف الدولي من السياسة الامريكية ازاء العراق محدوداً جداً، بسبب الاختلافات ما بين الاطراف الدولية من جهة، والقيود التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على هذه الدول من جهه أخرى، ناهيك عن الوعود الامريكية بتقاسم ثروات العراق فيما لو استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة عليه.

وبعد أن استطاعت الولايات المتحدة الامريكية تامين البيئة الدولية، اخذت مسارات سياستها الخارجية وتوجهاتها، تتخذ منحاً تفردياً في السلوك السياسي الدولي، وانعكس ذلك على توجهاتها ازاء

العراق، فالولايات المتحدة الامريكية تطمح الى الهيمنة المطلقة على العراق لتحقيق اهداف امريكية كونية، في الهيمنة والتحكم بمفاتيح العالم الاستراتيجية، وفي مقدمتها الطاقة ومصادرها ، ليتسنى لها التحكم فيما بعد بأية تحولات دولية لا تخدم مصالحها، والهيمنة على نفط العراق هو السبيل المهم والاكثر جدوى لتحقيق هذه الاهداف كما ذكرنا في الفصل السابق.

المطلب الثاني: توظيف المنظمة الدولية.

لقد كانت الامم المتحدة في مقدمة المنظمات التي تاثرت بالتغيير في النظام الدولي، فمع تفكك الاتحاد السوفيتي، وتراجع تكتل دول العالم الثالث ومنظماتها، اصبحت الظروف ملائمة أمام الولايات المتحدة الامريكية لقيادة الامم المتحدة، وبخاصة جهازها التنفيذي الرئيسي (مجلس الامن) المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وتوجيهه بالشكل الذي يتماشى واهدافها وعلى نحو جعلها اداة لتنفيذ سياستها الخارجية ومشروعها الكوني، وذلك من خلال توظيف الأخيرة لقواعد القانون الدولي، ومبادئ ميثاقه لإضفاء الشرعية الدولية على ممارساتها السياسية الخارجية، بالتالي أصبح كل تحرك سياسي امريكي مدعوم بالشرعية الدولية اللازمة لتبريره، وقد بدا ذلك جلياً في سعيها باسم الشرعية الدولية على معاقبة المناهضين لسياستها الكونية، سواء في صورة عمل عسكري مباشر، كما في حالة العراق وأفغانستان، او في صورة عقوبات اقتصادية وحظر جوي، كما في حالة ليبيا والعراق ايضاً. (لكيرني، 2003: 39)

وقد أستندت الولايات المتحدة الامريكية في تسخيرها للشرعية الدولية الى استغلالها للعضوية داخل مجلس الأمن، فالطابع السياسي لمجلس الامن جعله معرضاً في كثير من الأحيان لتأثيرات القوى الكبرى، وبالذات الدول الدائمة العضوية فيه، وهو ما انعكس بالتالي على مصداقيته اثناء مباشرته

لمهامه واختصاصاته، وهو بذلك شكل مدخلاً للدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الامريكية – لاصدار ما تشاء من القرارات الدولية عبره – (سليم، 1992: 154)، ووفقاً لمصالحهاالخاصة ومواقفها وتوجهاتها نحو قضايا السياسة الدولية التي تهمها بصورة قوية، وقد اكد الرئيس الامريكي كلنتون في خطاب له امام الجمعية العامة للامم المتحدة 1997/9/27 بالقول " اننا سوف نعمل بالمشاركة مع الاخرين، ومن خلال مؤسسات متعددة الاطراف مثل الامم المتحدة ، انه لمن مصلحتنا القومية ان نقوم بذلك ، ولكن يجب ان لانتردد في العمل في طريقة منفردة عندما يكون هناك تهديد لمصالحنا الحيوية او لمصالح حلفائنا الحيوية". (الرشيدي واخرون، 1996: 52، 54)

كما اسهم الوضع الدولي الراهن ، في اتساع هامش الحركة الامريكية الدولية ، واتاح لها فرصة مناسبة للهيمنة المطلقة على الامم المتحدة ، التي تحولت الى مؤسسة دولية تابعة للولايات المتحدة الامريكية في معالجة العديد من القضايا الدولية ، ففيما يتعلق بالعراق، فقد شكلت ازمة الخليج منعطفاً خطيراً في تاريخ الامم المتحدة، فهي من جهة ساندت عملاً عسكرياً ضد احد اعضائها، ولم تمتلك حق الاشراف والمراقبة من خلال المؤسسات المختصة واوكلت مهمة التنفيذ للولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما اكده خافيير بيريز دي كويار – الامين العام الاسبق للامم المتحدة – بكل صراحة في 10/ شباط / 1991 عندما قال " ان الحرب في الخليج جرت بتفويض من الامم المتحدة ولكن لم تكن الامم المتحدة هي التي قادتها (...) ان مانعرفه عن الحرب هو مانسمعه من الاعضاء الثلاثة في مجلس الامن المعنيين بالامر هم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، وان مجلس الامن الذي فوض بهذا كله لايتم اطلاعه الا بعد تنفيذ الاعمال العسكرية "(سليم، 1991: 27) (القيسي، 2001: 53، 54)، وفي نفس السياق يقول ريتشارد نيكسون (الرئيس الأمريكي الأسبق) في هذا الصدد " لقد

استخدم الرئيس بوش في ازمة الخليج الامم المتحدة ولم يدعها تستخدمه (...) انه لم يكن على استعداد لتغيير خط سيره، فيما لو أن الامم المتحدة لم تسمح باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتحرير الكويت، ذلك أنه حتى بدون مباركة الامم المتحدة يبقى للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها حق استخدام القوة تأسيساً على مبدأ حق كل دولة بالدفاع المشروع عن الذات فردياً او جماعياً ". (نيكسون، 1992: 37)

وانطلاقاً من هذا الواقع الدولي المؤيد من جهة ، وضعف الامم المتحدة من جهة اخرى ، استطاعت الولايات المتحدة الامريكية توظيف التاييد الدولي لخدمة اهدافها الاستراتيجية في العراق التي لم تتوقف عند حد استخدام القوة العسكرية، وانما تعدت الى ربط العراق بسلسلة قرارات تتعارض تماماً مع ميثاق الامم المتحدة، والقانون الدولي طيلة عقد التسعينات لتنهكه وتضعف قدرته الاقتصادية والعسكرية، الى جانب الضغط السياسي عليه، والتدخل في شؤونه الداخلية من اجل تحقيق اهدافها المستقبلية.

وهكذا أصبحت فاعلية الامم المتحدة متأثرة بمصالح الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الاولى ، فدورها كأطار للشرعية الدولية يتم تغييبه لحساب مصالح الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة ، والمصالح الغربية بصفة عامة، وبذلك اصبحت الشرعية الدولية بمثابة غطاء لتبرير السياسات الامريكية، وبخاصة تلك المتعلقة بتصفية الحسابات المعلقة مع دول مناهضة للسياسة الامريكية (العراق، سوريا، ليبيا).

المبحث الثاني

محددات البيئة الاقليمية للعلاقات العراقية – الأمريكية

لقد كانت البيئة الاقليمية العربية، وغير العربية بمجملها تمثل عامل دعم واسناد للسياسة الامريكية الموجهة حيال العراق، ويمكن أسناد أو أرجاع ذلك لجملة اسباب يقع في مقدمتها طبيعة المناخ السياسي والاقتصادي والعسكري لهذه البيئة، الذي ساد منذ بداية التسعينات ولحد الان ، وعلى هذا الاساس ستتناول الدراسة الموضوع ووفقاً للاتي:

المطلب الاول: البيئة الإقليمية العربية

فعلى مستوى البيئة الإقليمية العربية، فأن المناخ السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، أسهم بشكل مباشر في دعم توجهات الإدارة الأمريكية ازاء العراق، فعلى المستوى السياسي كانت البيئة العربية مفعمة بالخلافات العربية – العربية، والسياسات العربية القائمة على قاعدة الشك وعدم الثقة المتبادلة، وقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية توظيف هذه البيئة لخدمة مصالحها في المنطقة، سيما وان الدول العربية دخلت مرحلة نهاية الحرب الباردة وهي تعاني من قصور في التنسيق على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية (مطر، 1999: 289).

هذا الواقع انعكس بدوره على الاساليب والاليات التي تتبع ازاء القضايا العربية والدولية لتصبح سمة التباين والاختلاف السمة الغالبة على مواقف الدول العربية، وهذا الواقع العربي صب في مصلحة الهدف الامريكي الكوني اذ استطاعت الولايات المتحدة الامريكية إيجاد دول عربية مؤيدة لسياساتها ازاء العراق على الرغم من وجود عدد أخر من الدول العربية وقفت بالضد من السياسة الأمريكية إزاء

العراق منها الاردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا والسودان والجزائر وموريتانيا، الا ان الولايات المتحدة الامريكية استطاعت الولوج الى المنطقة العربية بدعم وتأييد الدول العربية الاكثر قوة اقتصادياً ومالياً وسياسياً ومنها دول الخليج العربي ومصر (Mockey, 2002: 280-281).

اما فيما يتعلق بجامعة الدول العربية فقد عكس ميثاقها، ومنذ نشأتها تناقضات الواقع السياسي العربي الذي نشأت فيه، أذ كان منذ البداية مخترقاً من قبل الأطراف النافذة في النظام الدولي، لذلك لم تستطع جامعة الدول العربية ان تتجاوز حالة القصور التي بقيت تعاني منه في ادائها، ومنذ البداية خاصة في قضية حل النزاعات العربية – العربية، اذ بقيت مقيدة بالحد الأدنى لإجماع الدول الأعضاء حول الموقف من القضايا والمشكلات التي تثار على الساحة العربية (فهمي، 1993: 45) (عوني، 1995: 202، 204)، ولعل المشكلة تكمن في غياب الإرادة الإلزامية، او غياب سلطة حقيقية مستقلة نسبياً عن السيادة القومية للدول الأعضاء والتي تقدر على تنسيق وتنظيم العلاقة بينها، كما وتقدر على منح القرارات والاتفاقيات صفة الالزام.

وقد انعكس هذا القصور على تعامل جامعة الدول العربية ازاء قضية العراق والتهديدات الأمريكية ضده، وواقع الجامعة العربية، هذا بشكل عام صب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، فالتباين والخلاف والتضاد في المواقف العربية كان واضحاً ازاء قضية كان يجب ان تكون قضية عربية بحته، وحلها يجب ان يكون عربياً صميمياً ، وقد برز هذا الخلاف وبشكل واضح في مؤتمر قمة القاهرة في 9 –10/ آب /1990 (أفندي، 1991: 51) (مطر، 1994: 136، 137)، عندما توضح الضغط الأمريكي بمساندة عربية من دول الخليج وبعض الدول العربية الاخرى في محاولة سحب

القضية من الجامعة العربية وتدويلها واعتبار شن الحرب على العراق هدفاً دولياً، وليس شأناً عربياً (الياسين، 1993: 72) (أفندي، 1991: 51).

واذا كان التصور الامريكي قد ادى دوراً واضحاً في تحديد مواقف الاطراف العربية من قضية العراق، طوال مدة التسعينات من القرن الماضي، فأن المصالح الاقتصادية البعيدة عن البعد القومي والعربي، كانت ايضاً عاملاً مهماً في تعميق الازمة من جهة وتعميق التدخل الأمريكي في المنطقة العربية، ومقدراتها وشؤونها الداخلية بشكل عام، والعراق بشكل خاص، فاغلب الدول العربية وخاصة تلك التي تعاني من ازمات اقتصادية وجدت في التحالف بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وسيلة مهمة لتدفق رؤوس الأموال اليها، وتجاوز ازمتها الاقتصادية من ناحية ووسيلة لتعزيز علاقتها مستقبلاً مع الولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى، فضلاً عن ان دولاً عربية اخرى مثل مصر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من الناحية الاقتصادية بالولايات المتحدة الامريكية واي موقف مغاير للرغبة الامريكية ربما سيترتب عليه مشكلات اقتصادية وسياسية لا تستطيع تحمل نتائجها (يوسف والصباغ، 1996 : 153).

كما كانت الهواجس الامنية لدول الخليج العربي عاملاً مهماً في دعم التوجهات الامريكية ازاء العراق، فمن جهة استطاعت الولايات المتحدة الامريكية تعميق هذه الهواجس، والمخاوف الامنية بأظهار العراق عدواً بدلاً من (اسرائيل)، وان وجوده يشكل خطراً على الامن والسلام في المنطقة العربية، ومن جهة أخرى تمكنت من توظيف هذه الهواجس، في رسم كل مشاريعها وتنفيذها على الواقع، ازاء العراق بهدف تدمير وتغييب قوته الاقليمية الفعالة خدمة لاستراتيجيتها الكونية .

بالاضافة الى ذلك، فقد قادت حالة الانكشاف العربي الى تعريض الامن القومي العربي للاختراق بسبب ظواهر عديدة، افرزها واقع النظام الاقليمي العربي منذ نهاية العقد التاسع من القرن العشرين والتي تمثلت بالاتي:

- اختلال التوازن الاقليمي لصالح القوى الاقليمية المجاورة (تركيا، ايران، اسرائيل)، بعد تحجيم دور العراق الاقليمي منذ عام 1991 ، وقد نجم عنه فراغاً استراتيجياً في المنطقة، سعت القوى الاقليمية الى اشغاله جزئياً اوكلياً من قبلها، وهو ما ادى الى تعريض الامن القومي العربي لخطر الاختراق والنظام الاقليمي العربي الى الانهيار.
- غياب النظرة الموحدة للأمن القومي العربي، لصالح تدعيم الأمن القطري، وقد أوضحت بعض الدول العربية ذلك بأنها تجد في أمنها القطري هدفاً اساسياً مستنداً الى دعم الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل الاستعانة بالقوى الأجنبية، وبناء القواعد العسكرية ، وعقد الاتفاقيات الأمنية والتسليحية مع الولايات المتحدة الأمريكية، دليل واضح على ذلك (الجاسور، د.ت : 59) (السعدون، 2001: 142)، على الرغم من انه أتاحللأخيرة التدخل في الشؤون الداخلية السياسية والعسكرية والاقتصادية، للدول المحمية، وبما يتلائم مع مصالحها وتوجهاتها في المنطقة المذكورة.

وهكذا نجد، ان تعدد المصالح الاقتصادية والتجارية والأمنية، بشكل بعيد عن المصلحة القومية العربية، كان عاملاً رئيسياً في توسيع العلاقات العربية – الدولية على حساب العلاقات العربية – العربية، والتضامن العربي والوحدة العربية التي تراجعت الى ادنى مستوياتها، الامر الذي شجع الولايات المتحدة الامريكية على استثمار هذه الحالة للهيمنة على المنطقة، والتدخل في شؤونها واحتواء كافة دولها، وتوجيه سياساتهم بما ينسجم والتوجهات الامريكية تجاه المنطقة عموماً، والعراق بشكل خاص.

المطلب الثاني: البيئة الإقليمية غير العربية (تركيا، ايران) .

لقد كانت البيئة الإقليمية غير العربية (تركيا، ايران) داعمة ومؤيدة للسياسة الامريكية وتوجهاتها حيال العراق على الرغم من انها متفاوته الى حد ما.

اولاً : تركيا

فبالنسبة لتركيا فقد تأثرت علاقاتها ودورها كثيراً في المنطقة العربية بالغرب عموماً والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص، وذلك يعود الى سياسة التوجه نحو الغرب، التي وضعها أتاتورك وبقيت حاضرة في بؤرة التعامل التركي مع دول المنطقة منذ ذلك الحين وحتى الان، وهو ما اكده وزير الخارجية التركي الاسبق (وحيد خلف اوغلو)، عندما لخص التوجه التركي لخدمة الاستراتيجية الامريكية بالقول " ان العالم قد امسى احادي القطبية ، والصداقة مع امريكا لم تعد أثماً كالسابق، ان اقطار العالم تهرع الى واشنطن طلباً لصداقتها ، انظروا حولكم الى الاقطار المجاورة كلها الى الاقطار العربية انها توجه وجهها اولاً الى كعبة الله ثم إلى كعبة واشنطن" (اوغلو، 1995: 368).

لذا دخلت تركيا بشكل وثيق في علاقات أستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت دور القاعدة المتقدمة في أستراتيجيتها حيال المنطقة العربية عموماً، والعراق تحديداً منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، لكن اختيارها التوجه الغربي والاصرار عليه كان بدافع تحقيق جملة اهداف اقليمية أستراتيجية، وهو ما جعل الموقف التركي من قضايا المنطقة العربية، وبالذات القضية العراقية اكثر انسجاماً وتوافقاً مع توجهات الادارة الأمريكية حيالها، الأمر الذي صب في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية التي لم تتوانَ عن استغلال ذلك لخدمة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

وبقدر تعلق الامر بالعراق، فقد كان لتركيا جملة اهداف سعت الى تحقيقها في العراق، وقد وجدت في توجهات الولايات المتحدة الامريكية ازاءه فرصة مناسبة لذلك وتتمثل هذه الاهداف بالآتي:

- تحجيم قوة العراق الاستراتيجية وتغييبه عن الساحة الاقليمية ، وملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن ازاحته بوصفها قوة اقليمية لها وزنها ، فتركيا تتطلع ان تصبح احد الدول الرئيسية في المنطقة وان تمارس دوراً اقليمياً بارزاً من خلال ما تتمتع به من امكانات جيو– أستراتيجية وبشرية واقتصادية .
- ان انحياز تركيا لصالح الولايات المتحدة الامريكية في توجهاتها ازاء العراق هو بدافع ضمان مصالحها الاقتصادية والتجارية من جهه ، فضلاً عن سعيها للحصول على مزيد من المعونة المالية من الولايات المتحدة الامريكية، وصندوق النقد الدولي نتيجة مواقفها من المواجهة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى (ستراتفور، 2003: 109، 110). وبهذا الخصوص بحث الكونغرس امكانية التصديق على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية بقيمة 800 مليون دولار الى تركيا لقاء مشاركتها دول التحالف في الحرب ضد العراق، كما ان تعاون تركيا مع الجانب الامريكي في الحرب على العراق كان مقابل ضمانة امريكية بحراسة خطوط امداداتها داخل الاراضي العراقية من جهة ، فضلاً عن سعيها للحصول على نصيب من صناعة النفط العراقية بما في ذلك مشاركة مؤسسات تركية بدور رئيسي في صفقات النفط في شمال العراق (ستراتفور، 2003: 110).
- تحقيق اطماعها القديمة المتمثلة بادعاءات تركيا بمحافظة الموصل بموجب الميثاق الوطني التركي الصادر عام 1920 (معوض، 1988: 105)، والذي انتهى بمعاهدة مونترو 1923 ،

بالتالي فأنه اذا دخل الجيش التركي الى شمال العراق فأنه لن يخرج سواء بالدعاوي التاريخية القديمة بمحافظة الموصل او بحجة حماية مصالح الاقلية التركمانية هناك. (هيكل، 2003 : 425) (باورت، 2004: 44).

- تريد تركيا تصفية بقايا حزب العمال الكردستاني (P.K.K) (التركي)، الذي لجأ الى المناطق الكردية العراقية على اعتبار ان حركته المنادية بنوع من الاستقلال الذاتي لاكراد تركيا تمثل تهديد خطير للوحدة ، ولتحقيق ذلك لابد ان يرافقها تصفية للكيانات الكردية التي قامت بالامر الواقع في شمال العراق بعد حرب الخليج لكونها من وجهة النظر التركية (نماذج سيئة) امام اكراد تركيا طالما ان اوضاع اكراد العراق من وجهة نظرها مرتبطة باوضاع الاكراد في مناطقها الجنوبية – الشرقية (هيكل، 2003 :424، 425).
- استغلال امكانياتها المائية لتعزيز مكانتها الاقليمية وتحقيق موارد مالية هي بحاجة اليها ، فضلاً عن استخدام المياه كسلعة ضغط على دول المنطقة والعراق
- تحديداً وللتدخل في شؤونه الداخلية وابتزازه من خلال تسليمها بما يوازي النفط والمواد الاولية (السعدون، 2001 :145).

في ضوء هذه الاهداف، كان توافق تركيا مع توجهات الادارة الامريكية ازاء العراق، بدافع تحقيق اكبر استفادة ممكنة، وبما يؤدي في النهاية الى تحقيق مصالحها القومية واهدافها الاستراتيجية، فقد حسبت تركيا موقفها في المواجهة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بموجب حسابات الربح والخسارة، دون ان تضع في أعتبارها العوامل المعنوية في العلاقات التركية – العراقية، لهذا لم يكن انضمامها الى التحالف الغربي ضد العراق، وسماحها للولايات المتحدة الامريكية باستخدام قواعدها

العسكرية لتنفيذ ضرباتها الجوية ضد العراق من منطلق التزاماتها نحو حلف شمال الاطلسي بوصفها عضو رئيسي فيه فحسب، بل من منطلق ادراكها لطبيعة اهدافها النابعة من مصالحها القومية تحديداً منها لإثبات جدارتها وأهميتها أوربياً (محمد، 1995: 177، 178).

كذلك، فأن رغبة تركيا في ترسيخ دورها في المعسكر الغربي، وإعطاء دفع لإمكانية انضمامها إلى الجماعة الأوربية، وتحقيق أهدافها في العراق بعد محاصرته، وفرض قيود على تحركاته في المنطقة، دفعها نحو توطيد علاقتها بـ(اسرائيل) واقامة تحالف أستراتيجي معها من اجل التقرب للغرب الذي تسعى ان تكون عضواً في مجموعته الأوروبية، وكل ذلك يأتي بدعم من الولايات المتحدة الامريكية وبمباركة منها من اجل تعميق العلاقة بين الطرفين، وقد اكد ذلك الناطق باسم وزارة الخارجية الامريكية نيكولاس بيرنز في عام 1997 بالقول " ان الهدف الاستراتيجي الدائم للولايات المتحدة هو ان على تركيا واسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية " (سري الدين، 1997: 344).

فتركيا تشكل حجراً أساسياً في السياسة الامريكية حيال المنطقة العربية، وتقوم مع حليفتها (اسرائيل) على تطويق وردع دول المنطقة، وقد اكد ذلك وزير الدفاع الاسرائيلي حين قال ان الاتفاقية "يمكن ان تكون قوة ردع لمواجهة اي هجوم يمكن ان تفكر في شنه دولة مثل ايران او العراق او سوريا" (الكيلاني،1998: 121). وهذا الامر بحد ذاته يتلاءم مع نهج الهيمنة الامريكية في المنطقة، ويخدم استراتيجيتها التي تسعى الى ضبط حركة دول المنطقة للحيلولة دون خروجها من نطاق وحركة السياسة الامريكية (السعدون، 2001: 149).

وفي المقابل يتم رعاية الموقف التركي امريكياً، من خلال الدعم الواسع النطاق لاهدافها في السياسة الخارجية كقبول تركيا في الاتحاد الاوربي مع المحافظة على حالة انقسام الجزيرة القبرصية من جهة، ومن خلال تقديم التطمينات الامريكية بعدم أتاحة الفرصة لاقامة دولة كردية في شمال العراق مع التقديم المستمر للمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي طالما أملت تركيا في الحصول عليها من المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى.

أذن، فأن تركيا بسياستها البراغماتية تمكنت من تكييف مواقفها وتوجهاتها حيال العراق، وفقاً لمقتضيات السياسة الامريكية حياله منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، واستطاعت ان تمارس دور الشريك مع اوربا في مسايرة التوجهات الأمريكية ازاءه، وهو ما جعلها تعد حليفاً اقليمياً الى جانب (اسرائيل) في المنطقة، وقد اكد ذلك السفير الأمريكي (روبرت بيرسون) في صحيفة (نيويورك تايمز) في 2000/4/30 بالقول "ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تجد صديقاً وحليفاً افضل من تركيا" (Miller, 2002) (نقلا عن تشومسكي، الكعكي، 2004: 234)، وفي نفس السياق اكد (دونالد رامسفيلد) – وزير الدفاع الامريكي– في اجتماع مجلس الامن القومي في 14–2001/9/15 ، عندما شرح تصوره في التحضير لعملية عسكرية ضد العراق بالقول " ان لدينا حلفاء داخل العراق نفسه، وربما يقاتل بعضهم معنا لاسبابه الخاصة" واعتبر تركيا في مقدمتهم، مشيراً الى انها موجودة في الداخل، وعلى اية حال تركيا لديها حسابات (هيكل، 2003: 348)، أذن فأن التخطيط لعملية عسكرية ضد العراق، قد حظي باسناد ودعم من تركيا التي لها اهداف إستراتيجية في العراق (تمت الإشارة اليها) ولن تتوانى لذلك عن دخول هذه المعركة بنفس الحماسة التي دخلت بها عام 1991 .

ثانياً: ايران

اما بالنسبة لايران فأنها ومنذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حاولت ان تخرج من اطار العزلة الدولية التي عاشتها منذ بداية الثورة الايرانية في شباط 1979 ، ولذلك جاءت مواقفها متطابقة مع اهدافها في المنطقة والعالم، وعكست رغبتها في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة ، تقوم على تأكيد الدور الاقليمي لايران في المعادلة الاسيوية والخليجية والعربية وتعظيم المكاسب على الصعيد الاقليمي والدولي من جهة ، وتحسين الواجهة السياسية لايران وارتباطها بالعالم الغربي من جهة اخرى ، وهو ماجاء بدوره متسقاً ومنسجماً مع السياسة الامريكية ومضامينها حيال العراق.

رسمياً اعلنت ايران التزامها بسياسة محايدة بالنسبة للمواجهة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، التي تحددت فرضياتها الاستراتيجية بالتكيف مع الشرعية الدولية، والقائمة في الظاهر على قبول قرارات مجلس الامن بتكثيف الجهود الدبلوماسية لانهاء الحرب، وعدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الاجواء والاراضي الايرانية في العمليات العسكرية، والتهديد بدخول الحرب اذاما تعرض امنها القومي للخطر (عبد العاطي، 1991: 67) (مهابة، 1991: 97، 98). غير ان الواقع يظهر ان لايران سياسة براغماتية واضحة تقوم على تحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة من خلال المناورة الدبلوماسية الى جانب اظهار الاستقلال عن الغرب، مع انها لخدمة مصالحها اظهرت دعماً واقعياً للتوجهات الامريكية ضد العراق، فهي تجد في السياسة الامريكية حياله امر يصب في النهاية لصالحها ويخدم مصالحها من خلال:

- تقليص القوة الإستراتيجية العراقية، وتقويض دوره الاقليمي الذي جاء منطلقاً من ادراكها بأن تحجيم الدور العراقي في المنطقة لايتم بدون تدخل غربي مباشر آخذين بنظر الاعتبار نتائج الحرب

العراقية – الإيرانية، وقد عبّر عن ذلك تصريح وزير الخارجية الايراني في 31 /كانون الاول/ 1990 الذي ذكر فيه"يمكن تفهم وجود القوات الاجنبية في المنطقة نظراً لعدم وجود خيار آخر يضمن أمن المنطقة واستقرارها" (مبارك، 2000: 20). وهذا يعني ان ايران ادركت جيداً ان القوات الاجنبية هذه كانت تخدم هدفهم الاساس في تحجيم دور العراق، في مقابل زيادة اهمية ايران وثقلها الاستراتيجي في المنطقة ، وهو مايجعلها بالتالي امام فرصة ملء فراغ القوة في المنطقة وتحقيق تطلعاتها في الهيمنة ومد النفوذ اقليمياً.

- عامل الثأر القديم والجاهز لكي يستيقظ في اي وقت، عُدّ دافعاً أساسياً لدعم التوجهات الأمريكية حيال العراق، وهو ما اكده دونالد رامسفيلد – وزير الدفاع الامريكي – في محضر مجلس الامن القومي في 14–15/ايلول/2001 بالقول " في المرة الاولى – اثناء حرب الخليج بين العراق وايران كان دافع الحرب المعنوي تناقض تاريخي قديم بين العرب والفرس يرجع الى ايام كانت الامبراطورية العثمانية (السنية) تواجه الامبراطورية الفارسية (الشيعية) ومنذ ذلك الوقت وهناك بين ايران والعراق ثأر نائم لكنه جاهز لكي يستيقظ في اي وقت" (هيكل، 2003: 355).
- محاولة ايران القضاء على فصائل المعارضة الايرانية في العراق ، والمتمثلة بقوات منظمة (مجاهدي خلق) الايرانية التي تعلن الكفاح المسلح ، وتمتلك معسكرات تدريبية في العراق واسلحة ثقيلة (شحاذة، 1999: 148).
- مسايرة ايران للتوجهات الامريكية ازاء العراق نابع من حرصها على عدم التورط بمجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وخشيتها من الاستهداف الامريكي لها ، وتحديداً لمنشأتها النووية

التي ما زالت محط اهتمام الولايات المتحدة الامريكية. (The Nixon Center, 2003: 6) (القصاب، 2002: 33، 36).

- سعي ايران للحفاظ على امكاناتها المادية والبشرية التي استنزفت خلال الحرب العراقية – الايرانية التي دامت ثمان اعوام .

ولهذه الاسباب الخاصة، حاولت ايران ممارسة دور متميز لصالحها في المنطقة ، ومكملاً للدور الامريكي المعادي للعراق، وهو ما وسع بدوره من هامش الحركة الامريكية حيال العراق ، ودلل في الوقت نفسه على مرونة التعامل الامريكي مع ايران ، التي لم تتوانَ بدورها عن اتباع اسلوب التصعيد مع العراق وتصفية حساباتها معه ، والتدخل في شؤونه الداخلية منذ التسعينات من القرن الماضي ، فعلى سبيل المثال استضافتها اجتماع للاحزاب العراقية المعارضة الموجودة في الخارج في اوائل كانون الاول عام 2002 ، حضره عدد من قادة الاحزاب جاء في اطار التحضير لمؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن في 14/كانون الاول/2002، التقى خلاله قادة الاحزاب العراقية بالمسؤولين الايرانيين امثال: علي اكبر هاشمي رفسنجاني (رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام)، ومهدي كروبي (رئيس مجلس الشورى)، وهو مادلل على مدى الاهتمام الايراني بهذا الاجتماع والمواكبة المستمرة لتطورات القضية العراقية.

هذا الاهتمام نابع بدوره من ادراك ايراني عبر عنه الاصلاحيون برئاسة محمد خاتمي، الذي يرى أن مجيء الولايات المتحدة الامريكية الى العراق لن يشكل خطراً على ايران اسوة بالوجود العسكري الامريكي في افغانستان ، فدخول القوات الامريكية الى العراق ، واسقاط نظام الحكم فيه لن يكون ضد

مصالح ايران خصوصاً، اذا ما كان للاطراف العراقية المرتبطة بايران دور مؤثر في تحديد النظام المستقبلي للعراق (ادريس، 2002: 108، 109).

وقد صب هذا الإدراك في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية التي اجرت في كانون الاول 2002، لقاءات سرية مع مسؤوليين إيرانيين في باريس، سمحت بمقتضاها للطائرات الأمريكية باستخدام المجال الجوي الايراني في حال تعرضها لنيران المضادات العراقية، بعد ان كان هذا الأمر فيما مضى محسوماً بالنسبة للقيادة الايرانية التي كانت تتوعد اي اختراق لاجوائها بالمواجهة بكل حزم.

وهكذا، جاءت التوجهات والمواقف الايرانية وفقاً لمقتضيات السياسة الامريكية حيال العراق، فحالة المد والجزر التي تنتاب العلاقات الايرانية – الامريكية التي في جزئها الظاهر والواضح سمة التصادم والتوتر، بينما تظل سمة التقارب والتفاهم هي الجزء الكامن في العلاقات. فالولايات المتحدة الامريكية ترى ان مصالحها متوافقة بشكل كبير مع ايران، وهو ماكده هنري كيسنجر في كتابه (هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟) بالقول " ثمة امم قليلة في العالم تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اسباباً اقل للتشاجر معها اومصالح اكثر توافقاً مما هو الحال مع ايران "(كيسنجر، 2002: 197)، وفي نفس السياق صرح الادميرال (علي مشيخاني) – وزير الدفاع الايراني – بالقول " ان مستوى التناقضات والعداوة في الوقت الحالي بين ايران والولايات المتحدة ليس مرتفعاً الى الحد الذي يدفع هذه الاخيرة الى شن عملية عسكرية على بعد عشرة الالاف كيلومتر من حدودها". (إدريس، 2002 : 108) اذن، هناك حسابات أستراتيجية لايران، لاتخرج عن تطبيقات سياسة الهيمنة الامريكية في المنطقة، طالما ان السياسة العقلانية التي تنتهجها ايران حيال دول المنطقة، والعراق تحديداً تخدم في مضامينها مخطط الهيمنة والتسلط الامريكي في المنطقة حتى وان كان اعلام الطرفين هو ضد الأخر.

المبحث الثالث

محددات البيئـة الداخليـة للعلاقات العراقية – الأمريكية

تقتضـي أغراض البحث هنـا: تنـاول المحـددات الداخليـة لكل من الولايـات المتحدة الأمريكيـة والعراق، بوصفها ابرز المحددات التي أسهمت في تحديد مسار السياسة الامريكية وتوجهاتها بعد الحرب الباردة ازاء دول المنطقة ككل والعراق تحديداً، لذا كان من الضروري تناولها كالأتي:

المطلب الأول: محددات البيئـة الداخليـة الأمريكية.

اسـهمت عوامـل داخليـة كثيرة فـي بلـورة محـددات البيئـة الداخليـة للولايـات المتحـدة الامريكيـة بعد الحرب الباردة، والتـي عدت من اهم المحددات الرئيسية الداعمة لسياستها الخارجية ازاء العراق ومن هذه المحددات:

اولاً : الوضـع الاقتصـادي

يعد الاقتصـاد الامريكـي من بين اكبـر الاقتصـاديات الدوليـة، إلا انـه ظل يعـاني من اختـلالات هيكليـة متأزمـة عصـفت بكـل مفاصـله، خاصـة فـي المـدة التـي اعقبـت نهايـة الحـرب البـاردة ، بسـبب شيخوخة النظام الرأسمالي الغربي من ناحية، ومواجهته صعوبات الانفاق العسكري على حساب الانفاق في مجـالات اخرى من ناحيـة ثانيـة. وعلـى الرغم من سياسـاتها المختلفـة لتنشيط اقتصـادها فقد ظلت تعاني من مشكلات في واقعها الاقتصادي، فالولايات المتحدة الامريكية ربحت حرباً انهكتها على حد تعبير الكثيرين. يقول الرئيس الفرنسي الاسبق (شارل ديغول) عن ذلك " إن الولايات المتحدة سوف تكسب الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي لكنها سوف تخسر السلام بعدها، لانها سوف تخرج من

هذه الحرب منهكة"، (هيكل، 2003: 316) وفي نفس السياق يقول الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون " لقد خسر الاتحاد السوفيتي الحرب الباردة ، ولكن الغرب (الولايات المتحدة) لم يربحها".

فحالة الركود الاقتصادي التي شهدتها الادارة الامريكية مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، كانت من اهم الاسباب التي دفعتها الى البحث عن حرب تحرك الالة الانتاجية في الولايات المتحدة الامريكية، وتعيد الاقتصاد الامريكي الى حالته الطبيعية ، وهنا كانت ازمة الخليج الفرصة المناسبة لاشعال مثل هذه الحرب التي لم تكن بمنأى عن التخطيط الامريكي لافتعالها، سيما وان تمويلها قد تم خارج الخزانة الامريكية، أذ حصلت الولايات المتحدة الامريكية على ما قيمته 60 مليار دولار كثمن توليها قيادة الحلفاء والاصدقاء في الحرب ضد العراق (لسترثرو، 1996: 207).

ومع ان هذه المحاولات قد حسنت أداء الاقتصاد الامريكي نسبياً، الا انه بقي يعاني من مشكلات اقتصادية يعود بعضها الى فترة الحرب الباردة، التي اثرت في القدرة التنافسية للولايات المتحدة الامريكية مع القوى الاقتصادية الصاعدة، فهناك معدلات النمو البطيئة، التي بلغت 1% عام 1990، وانخفاض نصيبها من الانتاج والتجارة العالميين. فمعظم النشاطات الصناعية انتقلت الى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، مما ادى إلى تراجع مرتبتها العالمية، فلم تعد المنتجة الاولى للسلع الصناعية في العالم أذ تدنت حصتها من الصادرات الصناعية في العالم من (12.47%) في النصف الثاني من التسعينات (سالم، 1998: 236)، الى (11%) مع مطلع الالفية الثالثة، بالتالي اصبحت الولايات المتحدة الامريكية من الدول ذات معدلات الاستهلاك والاستيراد العالية (Papkin & Kobe, 2003) (حافظ، 2004: 66).

هذا الانخفاض في الصادرات الامريكية دليل على زيادة نسبة العجز في الميزان التجاري من سنة الى اخرى، فمن (100) مليار دولار عام 1989 الى (500) مليار دولارعام 2002، هذا العجز يطال عملياً كل قطاعات النظام الانتاجية حتى الفائض الذي كانت تتمتع به في ميدان التكنولوجيا الدقيقة، وكان يوازي (35) مليارعام 1990 تحول اليوم الى عجز (أمين، 2004: 37)، وهو ما يعني ان الولايات المتحدة الامريكية فقدت ريادتها في الكثير من القطاعات الانتاجية، وتواجه صعوبات في استعادة موقعها الريادي.

كما ارتفعت ديونها الخارجية اذ تحولت الولايات المتحدة الامريكية الى دولة مدينة فبعد ان كان دينها عام 1992 حوالي (4) تريليون دولار مع فوائد بقيمة (300) مليار دولار(فيجي وسوانسون، 1995: 86)، أصبح (6.6) تريليون دولار مع فوائد بقيمة (6.20) مليار دولار عام 1995 (عبدالرحمن، 1996: 10)، هذا يعني انها دخلت الالفية الثالثة بمديونية قياسية بلغت حوالي 8.2 تريليون دولار، ثم ارتفعت لتبلغ حوالي(9) تريليون دولارعام 2005 (Welna, 2006: 1).

وقد كان لتراجع قوة الاقتصاد الامريكي اثر في تدهور اوضاعها الاجتماعية ، فقد قادت نسبة الانخفاض في الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الى تفشي ظاهرة الادمان والجريمة وتعاطي المخدرات والبطالة وتفكك التلاحم الاجتماعي على نحو اظهر الانقسامات وبشكل واضح بين الثقافات والفئات المكونة للمجتمع الامريكي. كما اخذ مستوى الخدمات الصحية في الولايات المتحدة الامريكية يتراجع ، فقد اوضحت دراسة اعدت بهذا الخصوص (2002–2003) ان اكثر من (1.600) مليون امريكي من الطبقات الفقيرة قد حرموا من الخدمات الصحية، (NYT, 2003) (حافظ، 2004: 64).

ناهيك عن انها الدولة الاولى في العالم من حيث عدد المصابين بالايدز والامراض المزمنة الاخرى سيما وانها الدولة الاولى في العالم في الطب والعمليات الطبية.

أما مستوى التعليم فقد تراجع في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان كانت النموذج الاول في التعليم الحديث والمتطور، فهناك (60) مليون امريكي يعانون من عجز في القراءة (مور، 2003: 21)، اما موقعها من حيث عدد العلماء والفنيين والمهندسين الى اجمالي السكان فأنها في تراجع يتزايد في المستقبل مقارنة بالقوى الاقتصادية المنافسة، إضافة الى ذلك اصبحت الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع الأمريكي ظاهرة مكرسة فيه، والدلائل على ذلك كثيرة منها ما ذكره الاقتصادي (كيفن فيلبس) من ان (1%) من سكان الولايات المتحدة الامريكية يستحوذون على اكثر من (16.6%) من الدخل القومي عام 1997 بينما كانت تلك الفئة تستحوذ على اقل من (10%) من الدخل القومي عام 1978 (Golus, 2002: 427, 428) (حافظ، 2004: 68، 69).

ان ملامح تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي الامريكي هذه ، ستؤثر كثيراً في قدرة الولايات المتحدة الامريكية على الاستمرار، كقطب دولي اوحد في بيئة دولية تعددت فيها القوى الاقتصادية المتنامية القدرات كاوربا والصين واليابان، وفي وقت لم تعد القوة العسكرية الوسيلة الوحيدة لضمان استمرارية التأثير والنفوذ الدوليين بعد ان اصبحت مقومات المنافسة والتصدي تقوم على القدرات الاقتصادية والتقنية بالدرجة الاساس .

هذا الواقع المتردي جعل النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية والمحافظين الجدد المتعصبين لفكرة النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد المهيمن مهما كان ثمن هذه الهيمنة، الى البحث عن وسائل معالجة خارجية للحد من الكساد الاقتصادي والازمة البنيوية للاقتصاد الامريكي،

وكانت الحروب الخارجية هي وسيلة معالجة ضرورية للسيطرة على اهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وخاصة تلك التي تمتلك احتياطياً هائلاً من النفط. وبهذه الطريقة تستطيع الولايات المتحدة الامريكية تأمين احتياجاتها من النفط، ومراقبة تدفقه إلى الأقاليم المنافسة لها (الصين، اليابان، أوروبا، الهند) من جهة، فضلاً عن تصدير مشاكلها الاقتصادية إلى الخارج التي لو بقيت داخلية لانهار الاقتصاد الامريكي من جهة اخرى .

ثانياً: جماعات المصالح وأثرها في القرار الامريكي تجاه العراق .

1– الشركات النفطية:

تحتل شركات النفط الامريكية مركز الريادة والنفوذ في صناعة النفط العالمية ، لامتلاكها اجهزة تنظيمية وتنسيقية فردية او جماعية ، ومعدات صناعية خاصة بهذه الصناعة مكنتها من ممارسة دور مؤثر في صناعة وانتاج وتصدير النفط مع التاثير في اسعاره ومن ثم في حجم الطلب عليه، ومن ابرز هذه الشركات (اكسون، وشيفرون، وموبيل، وتكساكو، وفيلبس، واتلانتك ريتشفيلد، يو.اس.اكس، اموكو) التي تحصل على ارباح سنوية تقدر بمجملها بمليارات الدولارات. (The 2005 Fortune 500 Oil and Gas)

وبالاضافة الى نشاطها النفطي فقد عمدت هذه الشركات الى ممارسة دور جماعات ضغط ، ذات نفوذ وسطوة في مراكز صنع القرار السياسي الامريكي، وذلك من خلال تبرعاتها الكبيرة لمرشحي الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الولايات المتحدة الامريكية. ففي عام 1998 كتب الجنرال الاسبق وقائد (عاصفة الصحراء) (نورمان شوارزكوف) يقول إن شركة شيفرون للنفط وضعت 657.000 الف دولار في صناديق الحزب الجمهوري (بالاست، 2004: 98)، وفي ايلول 2000 منحت شركة (كوتش

اند ستريز) احدى شركات النفط التي تدار بشكل سري في الولايات المتحدة الامريكية مبلغ 800.000 الف دولار لحملة بوش الرئاسية وللمرشحين الجمهوريين والقضايا الجمهورية الاخرى (مور، 2003: 226، 227).

وعلى هذا الاساس نشأت علاقة وثيقة بين المؤسسات النفطية واجهزة صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، حتى باتت الأخيرة تسعى الى خدمة مصالح هذه المؤسسات. لم ترسل الولايات المتحدة الامريكية في الواقع اكثر من نصف مليون جندي عام (1991) الى الخليج العربي لتطبيق القانون الدولي، او لضمان الاستقرار فيه، وانما من اجل مصالحها النفطية الحيوية واهدافها الاستراتيجية النفطية في المنطقة بالدرجة الاولى .

اضافة الى ذلك فأن اهم مواقع النفوذ في ادارة بوش الابن احتلها مساهمون سابقون في الشركات والمؤسسات النفطية الامريكية، وهو ما ضاعف بدوره من تأثير هذه المؤسسات في الادارة الامريكية، حتى ان الرئيس جورج دبليو بوش (George W.Bush) كان قد عمل في مجال النفط كمنسق مشاريع ، ينظم عمليات الحفر والتنقيب مروراً بتأسيسه لشركة صغرى للاستكشاف والتنقيب، ومن ثم دخوله في عدة تجارب اندماجية، حتى ظهرت شركة جديدة عمل عضواً في مجلس ادارتها ومستشاراً لها، واصبح له عائد مالي ضخم وحصة، باعها بسعر مرتفع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، كذلك الحال بالنسبة لنائبه ديك تشيني (Deck Cheney) الذي عمل عام 1995 كرئيس الهيئة التنفيذية لشركة من اكبر شركات الخدمات النفطية في العالم ، ودر عليه عمله عام 2000 دخلاً تجاوز (36) مليون دولار. كما ان كونداليزا رايس نفسها عملت عضو في مجلس ادارة شركة شيفرت

بين عامي (1991–2000)، ولذلك فقد عكست هذه الشخصيات المؤثرة والهامة في الادارة الأمريكية مصالح الشركات النفطية.

كما أن هذه الشركات تعد الاكبر اسهاماً الى جانب المجمع الصناعي العسكري في تمويل نشاط مؤسسات ومراكز التفكير السياسي، والاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية (هيكل، 2003: 268، 270)، في مقابل حصولها على عوائد استثماراتها متمثلة بصياغة الاخيرة افكاراً معقدة في عبارات مبسطة، تدفع الادارة الامريكية الى التدخل العسكري في العديد من مناطق العالم، تحت ذريعة الحرب على الارهاب والحد من أسلحة الدمار الشامل، التي تخدم في مضمونها مصالح الشركات النفطية وتحقق لها ارباحاً طائلة.

كل ما تقدم، جعل اللوبي النفطي من اهم جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمة المحرضين على غزو العراق واحتلاله، لزيادة ارباحهم السنوية وتعزيز سيطرتهم على النفط العراقي، وعمليات استغلاله وانتاجه وتسويقه، وفي هذا الصدد نذكر ان شركة "هاليبورتن" لمقاولات النفط بدأت قبل اكثر من عام قبل حرب العراق ترتب وتتعاقد على عقود اعادة اصلاح وتحديث مرافق النفط العراقي في حدود (7–8) مليارات دولار. (هيكل، 2003 :268، 270)

واخيراً ، فان نفوذ شركات النفط الامريكية في قلب العملية السياسية الامريكية كان متوافقاً مع جماعات مصالح اخرى على نفس المصالح او قريباً منها من الداخل والخارج كجماعة المجمع (الصناعي – العسكري) وجماعة اللوبي الصهيوني (كما سيوضح لاحقاً) .

2- المجمع الصناعي العسكري

يعد المجمع الصناعي العسكري محدداً اساسياً للسياسة الخارجية والعسكرية الامريكية، اذ يتكون من تحالف العسكريين والصناعيين المستفيدين من إنتاج الأسلحةوبيعها، الذي يضم مؤسستين هما المؤسسة الغربية المعروفة بمجمع (ستانفورد – بيركلي) في كلفورنيا، والمؤسسة الشرقية المعروفة بمجمع (هارفرد ام اي تي) في ولاية ماسوتشوسش(داريفوس، د.ت: 129). وتتكون كلا المؤسستين من اكثر من (240) الف شركة مرتبطة بها، اشهرها: ماكدونالد دوغلاس، ولوكهيد مارتن وبوينغ ورايثيون (B.Crenshaw, 2004) (حافظ، 2004 : 81)، التي اصبحت بحد ذاتها نخبة متماسكة تعرف بالشركتاريا (Corporatocracy) اي حكم الشركات (Omaha, 2004).

ويمتلك هذا المجمع من الثروة والامكانات المادية، ما مكنه من السيطرة على مراكز النفوذ في مؤسسات الادارة الامريكيةكافة، الذي تحقق من خلال دعمه للحملات الانتخابية لكبار السياسيين النافذيين في الادارة الامريكية في مقابل حصوله على مردود سياسي يفرضه السياسيون النافذون في دوائرهم الانتخابية أذ توجد مصانع السلاح ، التي تنتج معدات لاتحتاج لها المؤسسة العسكرية ولكنها تكون مربحة لشركات المجمع، فالربح هنا هو المحرك الاساسي للشركات وللسياسين على حد سواء (Omaha, 2004).

ونظراً لهذا النفوذ عد اللوبي العسكري من اقوى جماعات الضغط داخل الولايات المتحدة الامريكية، واصبح رؤساء الدولة انفسهم يعملون على حفظ مصالحه لتحقيق مصالحهم الخاصة. وهناك ادلة عديدة على تدخلات لصالح المجمع، فمثلاً الرئيس الامريكي جورج بوش الاب تدخل عام 1992 لمساندة برنامج حرب النجوم، والقاذفة الإستراتيجية B.52 ، لصالح شركة (نورث روي) المنتج

الاول لقاذفات B.52 ، وشركة لوكهيد المنتج الرئيسي لصواريخ غواصات ترايدنت، وصاحبة تعاقد برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي (زكي، 1992: 23)، وكانت هذه المساندة بدافع الحصول على دعم المجمع في حملته الانتخابية أنذاك .

هذه التدخلات صبت في خدمة مصالح المجمع، الذي لم يأفل نجمه عند نهاية الحرب الباردة وبقي يحظى بالأولوية في اجندة السياسة الامريكية ، فكما نعرف ان المجمع يعيش على مسببات الحروب، بالتالي فأن توقف الحروب يعني تعطيل مسألة الانتاج الصناعي العسكري المرتبط بصناعة السلاح وإنتاجه. لهذا سعت الادارة الامريكية الى افتعال الازمات والتخطيط لها لزيادة معدل تدخلاتها العسكرية في العديد من المناطق من اجل تصريف الكم الهائل من الاسلحة غير المستنفذة ولاعادة الحيوية الى مصانع السلاح الأمريكية. هذا الأمر لم يكن بمعزل عن الضغوط التي مارسها لوبي الصناعات العسكرية، وهو ما عبر عنه (فيليب لومارشاند) عام 1994 بالقول "إن الصناعات العسكرية المتوسطة في الغرب تتضرر كثيراً من السلام لانها بحاجة الى مستوى انتاج وتصدير مهيمن لكي تكون مجزية. ونظراً لاستخدام هذه الصناعات اعداداً كبيرة من التقنيين والعمال فهي مرتبطة اساساً بالسلطات السياسية، وبناءٍ عليه فأن هذه السلطات تتعرض، بل وتتأثر بضغوط لوبي الصناعات العسكرية الذي يخشى كساد مصنوعاته او عرقلة إنتاج منتجاته وتصديرهالكي لاتتناقض ميزانيته. لذلك ما برح هذا اللوبي من اختراع مصادر تهديد دائمة جديدة وبؤر صدام" (Lemarchand, 1994: 127, 140) (العزاوي، 1997: 81).

وكثيراً ما يعمد المجمع الصناعي العسكري الى اختلاق مصادر تهديد جديدة، ويمارس الضغط على الإدارةالأمريكية لتأييد هذه الفكرة، وفي هذا الاطار يمكن ان تدرك حقيقة إصرارالإدارة الامريكية

على تدويل (ازمة الخليج) عام 1990، وتأييدها الخيار العسكري عوضاً عن الحل السلمي القانوني، نظراً لما يفرضه ذلك من انفاق عسكري واسع، وشراءً مكثفاً من الأسلحة، وهو مايدر بدوره ارباحاً طائلة على المجمع.أضفإلى أن اختلاق الأزمات الدورية بين الادارة الامريكية والعراق، وتعزيز الهواجس الامنية لدول الخليج العربي، لم تكن بمعزل عن ضغوط المجمع لاستنزاف ثروات دول الخليج العربي عبر زيادة انفاقها العسكري وعدم تقليصه .

كما ان الضغوط التي يمارسها المجمع الصناعي العسكري، على مؤسسة الرئاسة الامريكية ، دفعت الاخيرة الى زيادة مخصصات الدفاع. فكلما زادت الميزانية ارتفعت نسبة شراء الاسلحة والعكس صحيح، لذلك تنفق الحكومة الامريكية على امنها العسكري ما يوازي اكثر من مجموع دخل شركات المجمع في الولايات المتحدة الامريكية، أذ تقدر قيمة النفقات التي يستفيد منها المجمع بأكثر من 400 مليار دولار سنوياً، تاتي بشكل مباشر وغير مباشر من صناديق التعاقد. (Omaha, 2004: 1).

وهكذا ساهمت ضغوط المجمع الصناعي العسكري على المؤسسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية (الكونغرس، وزارة الدفاع)؛ بقصد تسويق السلاح والمحافظة على قدرات إنتاج ، وتطوير الأسلحة، أو لرفع الحجر عن بيع الأسلحة الى بعض الدول، او لتمويل بعض البرامج العسكرية المثيرة للجدل، كبرنامج حرب النجوم او مبادرة الدفاع الاستراتيجي او لتوسيع اطار حلف شمال الاطلسي لتجهيز الدول الجديدة المنتسبة اليه، في تحديد ملامح السياسة الخارجية الامريكية، وغايتها من ذلك الربح وليس بالضرورة الامن او المصلحة القومية (Johason, : 135, 136) (حافظ، 2004: 85). ومن نفس المنطلق يمكن ادراك الدور الفاعل لاصحاب المجمع الصناعي العسكري، في تحريض

الادارة الامريكية ودفعهالتبني إستراتيجية الحرب الاستباقية، وجعلها المبدأ الناظم للسياسة الامريكية في تعاملها مع العراق مع مطلع الالفية الثالثة .

3 – اللوبي الصهيوني:

يعد اللوبي الصهيوني من اكثر الجماعات الامريكية تنظيماً، واكثرها قدرة في تحديد السلوك السياسي الخارجي الامريكي، اذ يتولى عمله مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية، واللجنة الاسرائيلية للشؤون العامة والمعروفة بـ(ايباك) (American Israel Public Affairs Committee A.I.D.A.C.)، التي هي بمثابة اللوبي الوحيد المسجل طبقاً لقانون 1946 ، والصادر في الولايات المتحدة الامريكية، والمكلف من الناحية الرسمية بمهمة رعاية دعم (اسرائيل) باسم اليهود الأمريكيين، وساحة عملها الرئيسي الكونغرس، ولكنها تخترق مفاصل الإدارة الأمريكية الأخرى كافة لحملها على دعم (اسرائيل) دعماً غير مشروط (منصور، 1996: 291، 292).

ولهذا اللوبي ادوات نفوذ وتأثير في الادارة الأمريكية، وسياستها فالاموال اليهودية تعد من بين اهم الدعائم للحملات الانتخابية للمناصب الفدرالية كافة، وهناك المشاركة السياسية الفعالة، والتنظيم المؤثر في العمليات الانتخابية إلى جانب النفوذ في مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاعلامية الامريكية، فضلاً عن تمركز اغلبية الشريحة اليهودية في ولايات محورية، وهو ما اعطاهم نفوذاً واهمية قصوى (الشوربجي، 1996: 110، 111)، ومصدر النفوذ الاخر هو الابعاد الثقافية والدينية المتمثلة بالأفكار، والمعتقدات والقناعات التي تحملها الحركة الاصولية المسيحية الامريكية المعاصرة، التي مارست دوراً رئيسياً في دعم (اسرائيل) وتقويتها وضمان استمرارها عبر تاثيرها في الثقافة العامة، ومؤسسات صنع القرار السياسي الامريكي، ومنها التاثير وبنجاح كبير في الكونغرس (الحوراني، :438). وقد ساهمت

مصادر النفوذ هذه بمجملها في تفعيل دور اللوبي الصهيوني، وتوجهاته في صياغة سياسة امريكية فعالة، تخدم في مضمونها مصالح (اسرائيل) واهدافها في المنطقة.

ولكي يمارس اللوبي الصهيوني تأثيره في السلطتين التنفيذية والتشريعية، فأنه يسعى للمحافظة على اتصالات متواصلة باعضاء الادارة، ومجلس الشيوخ والنواب ومساعديهم، وخصوصاً من كانوا اعضاء في لجان الشؤون الخارجية والقوات المسلحة والميزانية ، وهو ما يتيح له بصورة خاصة تحديد العناصر الرئيسية والموضوعات والشخصيات التي تقوم بصياغة الاستراتيجية الامريكية، ويمكنهم بالتالي من ممارسة الضغوط المناسبة من اجل تعديل قرارات الادارة التي يرى اللوبي انها ليست في صالح (اسرائيل)، والحصول من محافل الكونغرس على تصويت لصالحها في المجال السياسي والدبلوماسي، وفي مجال زيادة المعونة الاقتصادية والعسكرية (منصور، 1996 : 292). وقد عبر الباحث الامريكي (فيليب بارام) عن دور الضغوط الصهيونية بقوله " لولا الضغوط الصهيونية لما كانت الخارجية الامريكية لتهتم ولو قليلاً بمشكلة اللاجئين اليهود". (Philip, 1978: 265) (عبدالجواد، د.ت : 36)

وبامكان اللوبي الصهيوني تحريك الكونغرس، للضغط على الرئيس والسلطة التنفيذية، لو حاول ممارسة اي ضغط على (اسرائيل) في حال بروز تعارض بين الاخيرة والبيت الابيض، كما حدث عام 1991 عندما شنت مجموعات الضغط الصهيونية ، حملة واسعة على الرئيس الامريكي بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر، بعد ان هدد الرئيس بوش بأيقاف تقديم تأمينات قروض بمبلغ (400) مليون دولار، لاسكان اليهود السوفيت في (اسرائيل) الأ في حالة ايقافها بناء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية (جرجيس، 1998: 80) .

والحقيقة الاخرى، ان اللوبي الصهيوني يتمتع بفعالية كبيرة نظير الخدمات التي يقدمها لاعضاء الكونغرس، والعاملين معهم ومنها خدمة جمع وانتاج المعلومات المعدة بعناية وذات اهمية قصوى بالنسبة لمشرع مشغول وفي هذا الصدد يقول (دغولاس بلومفيلد) (Douglas M.Bloomfield) احد مسؤولي ايباك متفاخراً " كثيراً ما يلجأون الينا لتحرير الصيغة الاولى لخطاب ، او للعمل على نص تشريعي ، أولإعطاء نصائح تكتيكية (...) او من اجل التعبئة للاقتراع". (M.Bloomfeild, 1983: 19) (منصور، 1996 : 297).

وبقدر تعلق الامر بالعراق، فقد عمد اللوبي الصهيوني وانطلاقاً من الايديولوجية الصهيونية التوسعية، التي تستهدف أمن (اسرائيل) وبقائها واتساعها الى تكثيف جهوده، ومساعيه لتقديم معلومات تصور العراق على انه مصدر تهديد لامنها القومي. كما لجأ اللوبي الصهيوني الى تسخير امكانياته كافة داخل الولايات المتحدة الامريكية لممارسة مزيد من الضغط على الادارة الامريكية لتحريضها ودفعها على ترجيح الخيار العسكري ضد العراق، وابرز دليل على ذلك، الزيارة التي قام بها وفد من الخبراء السياسيين، والعسكريين الصهاينة الى واشنطن في مطلع شهر تموز عام 1990، برئاسة (موشي ارنس) وزير الدفاع (الاسرائيلي) لاقناع الادارة الامريكية بأن العراق يشكل تحدياً، قد يعرض مصالحهم للخطر بالذات بعد موقفه المتصلب من التواجد العسكري البحري الامريكي في مياه الخليج العربي وتهديده لـ(اسرائيل) (السعدي، 1991: 12).

وهكذا، لم تكن حرب الخليج الثانية عام 1991 ضد العراق، وما تلاها من جهود مكثفة لعزله وتطويقه بسلسلة قرارات الامم المتحدة لم تكن بمعزل عن ضغوط اللوبي الصهيوني، الذي وجد ان من مصلحة (اسرائيل) اضعاف العراق، وانهاكه وتحييد دوره في قضية الصراع العربي – الاسرائيلي. وقد

اكدت الكاتبة (غريس هاليسل) الدور الضاغط للوبي الصهيوني في الادارة الامريكية بقولها " سألت السفير الامريكي السابق في السعودية السيد جيمس ايكنز فيما اذا كان الرئيس بوش يتشاور مع الخبراء في الشؤون العربية والشرق اوسطية، فأجابني كلا..... ان المحيطين به كافة من انصار اللوبي الاسرائيلي" (هاليس، 1991: 6) (نوري، 1992: 25).

وبعد وصول الرئيس الامريكي جورج دبليو الى السلطة في عام 2000 حيث ضمت ادارته عدداً من اليهود الصهاينة وعدداً كبيراً من الشخصيات الامريكية المحافظة، والمتشددة امثال (دونالد رامسفيلد، وكوندااليزا رايس وآخرين)، وجد اللوبي الموالي لـ(اسرائيل) ان من مصلحته غزو العراق واحتلاله، لانهاء عملية تم الاعداد لها لاكثر من عشرة اعوام متتالية، وهو ما اكده (يوري افنيري) الصحفي (الاسرائيلي)، عندما أشار إلى أن الاغلبية الساحقة من موقعي (مذكرة 20 سبتمبر 2001) التي دعت الى الحرب على العراق (سنوضح لاحقا) كانوا من اليهود الصهاينة القابضيين على أهم المناصب الحساسة في وزارة الدفاع الأمريكية، هذا الامر الذي نبه اليه (يوري افنيري) وأكده تقرير نشرته صحيفة هارتس الاسرائيلية في 2003/4/4 لمراسلها في واشنطن، عندما تحدث عن دور اليهود في صنع القرار بالولايات المتحدة الامريكية، إذ قال: إن مشروع الحرب على العراق خارج من عباءة (المحافظين الجدد) قبل اكثر من عام واستهدفت هيكلية " شرق اوسط جديد" وتغيير الثقافة السياسية للمنطقة ككل (هويدي، 2003: 17).

وهكذا، مثل اللوبي الصهيوني حكومة خفية حقيقية تضع الخيارات، والبدائل امام المسؤولين في الادارة الامريكية، هذا اذا لم يقدر لهم ان يجلسوا بانفسهم على قمة هذه الادارات، وهو ما جعل

مصالح (اسرائيل) واهدافها كما يعرضها زعماؤها ومؤيدؤها في الولايات المتحدة الامريكية، هي التي تحدد مسار السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية والعراق تحديداً.

المطلب الثاني: محددات البيئة الداخلية العراقية.

لقد تأثرت السياسة الامريكية ازاء العراق، وبشكل مباشر، بسلسلة من المحددات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي شكلت بدورها ائتلافاً فريداً لاوضاع داخلية عراقية هيأت، بالتالي واقعاً حقيقياً داعماً لسياساتها وسياسات حلفائها تجاهه.

اولاً:- المستوى الاقتصادي.

لقد مثلت البيئة الاقتصادية للعراق عاملاً داعماً للسياسة الامريكية تجاهه نظراً لما يمتلكه من ثروات معدنية متنوعة ، وباحتياطيات كبيرة يحتل بعضها مراكز متقدمة على المستوى الدولي ولاسيما المعادن الاستراتيجية المتمثلة بالنفط والفوسفات والكبريت إضافة إلى معادن اخرى نادرة ، الى جانب كونه سوقاً مهماً للاستثمارات والتجارة العالمية عموماً، والأمريكية بشكل خاص. هذه الامكانات الاقتصادية عدت عنصراً رئيساً من عناصر قوته الذاتية، لأنها تكوّن الاساس لاي تطور من شأنه أن يرفع من مكانة العراق الدولية من جهة ويحقق الاستقلال الاقتصادي له من جهة اخرى (حمادي، 43:)

وعلى هذا الأساس، أستاثرت البيئة الاقتصادية للعراق بأهمية كبيرة في مخططات المشاريع الامريكية، وما الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الا دليل على ان السياسة الأمريكية إزاءه، جاءت بدوافع الهيمنة على موارده المعدنية الإستراتيجية وبخاصة النفط، فبغض النظر عما تنشره بعض التقارير والوثائق والاحصاءات عن نسب الخزين العالمي للنفط، فقد أجرت الولايات المتحدة

الأمريكية من خلال اقمار التجسس، وطائرات الاستكشاف (طائرات التجسس)، التي مارست نشاطها خلال مرحلة ما يسمى بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقي، مسحاً كاملاً للعراق، وأصبح لديها معلومات تفصيلية عن كمية الخزين الاستراتيجي العراقي (أشير لها سابقاً) (كاتزمان، 1995: 125).

كما عدت البيئة الاقتصادية للعراق محدداً داعماً للتوجهات الأمريكية إزاءه، التي انطلقت من ادراك مفاده ان للعراق مستقبلاً اقتصادياً واعداً على المدى البعيد؛ لامتلاكه اضخم احتياطي نفطي في المنطقة العربية، الى جانب ثروات معدنية ستراتيجية وموارد مائية هائلة كفيلة بدعم قاعدته الزراعية، الى جانب الطاقة البشرية الكافية لتلبية احتياجاته الزراعية، والصناعية بخلاف بقية الدول الخليجية العربية، وبالتالي فأن للاقتصاد العراقي القدرة على تغطية النفقات العسكرية الضخمة في حال رفع الحظر الشامل عنه، وهو ما ترغب الولايات المتحدة في حدوثه (فولر، 2002: 16)، لذلك وجدت في استمرار العقوبات الاقتصادية شكلاً من اشكال الحرب، لكن بوسائل اقتصادية تهدف في نهاية المطاف ادخال العراق بإمكاناته الاقتصادية الهائلة في دائرة النفوذ الأمريكية ومن، ثم تسخيره لتعزيز وادامة هيمنتها العالمية وهذا ما تحقق بعد غزو العراق مباشرة .

ثانياً: المستوى السياسي.

لقد عدت التوجهات السياسية للنظام العراقي تجاه الصراع العربي – الصهيوني، والكيان الصهيوني والامبريالية العالمية، ابرز موجه للسياسة الأمريكية ازاءه. فمن الجدير بالذكر أن العراق، ومنذ سقوط الحكم الملكي فيه عام 1958، سعى الى تبني رؤى، وتوجهات إيديولوجية رافضة للسياسات الغربية الاستعمارية بأشكالها المختلفة، وقد تجلى موقفه الرافض في معارضته لاتفاقيات الصلح المصرية –الإسرائيلية (كامب ديفيد)، فضلاً عن مشاركته المستمرة في كل الحروب التي شنت

ضد (اسرائيل) للاعوام (1948 ، 1967 ، 1973)، الى جانب رفضه المستمر للوجود الاجنبي في المنطقة العربية، ناهيك عن ترابط نهجه هذا مع قدرته الشاملة (الاقتصادية، العسكرية، السياسية)، وهو ما جعله كابحاً للمشروع الامريكي– الصهيوني في المنطقة المذكورة.

وعلى الرغم من محاولة العراق تجنب التصادم المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، الا ان خشيتها من أبعاد الدور القومي والإنساني للعراق ومنذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، دفعها الى اللجوء للعديد من الوسائل من اجل دفعه الى التخلي عن ثوابت سياسته الوطنية والقومية، وهنا كانت أزمة الخليج عام 1990، التي انتهت بحرب الخليج الثانية عام 1991، ومن ثم إستراتيجية الاحتواء التي كانت الوسيلة المناسبة والتي مهدت السبيل، لتحقيق الهدف الامريكي الذي وضع منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وهو تدمير العراق وإزالة اخر ما تبقى من مقاومة عربية في مواجهة تيار الهيمنة الأمريكية (الياسين، 1997: 129، 130).

ومع ذلك، فقد بقى العراق، على الرغم مما كان يعانيه من واقع داخلي وإقليمي ودولي صعب، خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، متمسكاً بمواقفه وطروحاته المناهضة للكيان الصهيوني، وللوجود الأمريكي في المنطقة، وبقى الدولة الوحيدة التي لا تملك فيها الولايات المتحدة نفوذاً، او قدرة على التأثير بالمستوى الذي يضطر صانع القرار السياسي العراقي للتخلي عن طروحاته (الياسين، 2004: 273)، وهو بذلك شكل عقبة أمام تحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكيةومصالحها، ودفعها بالتالي الى العمل وبشكل واضح وصريح من أجل تغيير النظام السياسي العراقي، وهو ما عبر عنه (زبينغو بريجنسكي) بالقول "إن نظام صدام حسين في العراق مشكلة أستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية " (بريجنسكي واخرون، 1999: 79).

وهكذا، أصبحت مسألة تغيير النظام السياسي الحاكم في العراق ، ضرورة أستراتيجية أمريكية لازالة ابرز محدد لسياستها إزاءه، وهنا يمكن إدراك مغزى غزو واحتلال العراق عام 2003 لتحقيق هذا الهدف وتعزيز الوجود الامريكي فيه مع ضمان أمن (اسرائيل) .

ثالثاً:المستوى الاجتماعي.

تعد مسالة التركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي من أبرز المحددات الداخلية الداعمة للسياسة الامريكية حياله، فالى جانب العرب الذين يشكلون الأغلبية السكانية الساحقة، والمقدرة بنسبة 80% من عدد السكان، يضم المجتمع العراقي أقليات قومية متعددة، بعضها كبير ومؤثر، مثل الأكراد الذين يشكلون نسبة 20%، والبعض الاخر محدود التأثير نسبياً كالتركمان والارمن والاشوريين والكلدانيين والصابئة الذين يشكلون نسبة 5% (Stanly Read, 2003: 36)، أما بالنسبة للانقسام الطائفي فأن الأغلبية الساحقة من العراقيين منقسمون بين طائفة السنة والشيعة.

وبذلك يكون التركيب الاجتماعي العراقي متنوعاً ومتعدد القوميات، والطوائف واللغات. ومع ان الاندماج القومي في العراق، كان قد قطع شوطاً بعيداً على طريق صهر الطوائف والقوميات في بوتقة واحدة في هوية عربية موحدة وتحقيق اللحمة الوطنية، إلا أن تطور الأحداث بعد حرب الخليج الثانية 1991 أسهم في احياء الهويات العرقية والطائفية الموجودة في المجتمع العراقي (مار، 1996: 157، 158)، التي لم يكن الدور الأمريكي بمنأى عن إيقاظها، وتدعيمها كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية وأضعاف نظامه الحاكم تمهيداً لإسقاطه.

وهكذا، كانت مراهنة الولايات المتحدة الأمريكية على التنوع العرقي والطائفي في العراق، الذي حققته بالفعل عندما قررت في نيسان 1991 إقامة منطقة أمنية محمية دولياً للاكراد، في شمال العراق تحت قيادة الأحزاب السياسية الكردية (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني).

وهكذا أسسالأكراد حكومة انفصالية لهم في الشمال. والى جانب هذا أقامت الولايات المتحدة الأمريكية، وبدعم من بعض حلفائها، منطقة حظر طيران في جنوب العراق لحماية الشيعة (مار، 1996: 158). وبذلك تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استثمار التنوع العرقي والطائفي فيه للتدخل في شؤونه الداخلية، والانتقاص من سيادته ومصادر سلطته المركزية ، في منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق، وتعزيز التأكل التدريجي لسلطته في الجنوب.

وهكذا يبدو، أن الانقسام العرقي والطائفي في العراق مثل عاملَ دعمٍ وإسنادٍ للسياسة الأمريكية، التي سعت بدورها الى تعزيزه، ودعم مسألة الانفصالية وإعاقة عملية الاندماج القومي في العراق، لزعزعة استقراره الداخلية، وهو ما ساعدها في تأهيل البيئة الداخلية العراقية، واعدادها على مدى عقد التسعينات من القرن الماضي بطريقة مكنتها من تنفيذ مخططها الاستراتيجي بغزو العراق، الذي حظي بتأييد لاحزاب والشخصيات العراقية الموجودة في الخارج ودعمها فضلاً عن تاييد داخلي مدفوع بتأثيرات خارجية ناقمة على الوضع الداخلي ، وهو ما افسح لها مجالاً واسعاً لتحقيق اهدافها ومصالحها في العراق بكل سهولة.

خلاصة القول، إن محددات البيئة الدولية المتمثلة بتراجع الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقطب دولي مهيمن، وما رافقها من محددات اقليمية على مستوى البيئة العربية وغير العربية، ومحددات داخلية بالنسبة للعراق والولايات المتحدة الأمريكية، مثلت بمجملها الإطار المحدد، والداعم لفرض الدور الأمريكي المتفرد في العالم، وهو ما توضح وبشكل جلي في محاولاتها احداث التعبئة الشاملة والضخمة لقوى التحالف ضد العراق، الذي تم من منطلق انها القوة العظمى الاولى في العالم نظراً لغياب من ينافسها من القوى الرئيسية على الاقل في الامد القريب المنظور، وهوما سيوضحه في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

الدوافع الإستراتيجية الأمريكية لأحتلال العراق

تسعى الدول في إطار حركة سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف من حيث الأولوية، وعلى وفق ما يراه صانع القرار السياسي الخارجي. وتتحدد الأهداف نظراً للدوافع التي تقود في نهاية المطاف إلى تحقيقها، ومن هذا يمكننا فهم الدوافع بدلالة المعنى العام للهدف، أي أن الدولة عندما يكون لها أهداف تتعلق بالحصول على الموارد الأولية أو فتح الأسواق لبضائعها فأن الدافع يكون اقتصادياً، وعندما تسعى الدولة إلى قوة عسكرية لحماية إقليمها ومصالحها من التهديدات الخارجية، فأن الدوافع تكون هنا عسكرية ذات طابع امني هذا من جهة. ومن جهة أخرى يمكن الإشارة إلى الدوافع على أنها السبيل الذي يقود إلى تحقيق الهدف والوصول إليه بالطرق والوسائل المتاحة المناسبة،وبهذا يكون الدافع مُرادفاً للسلوك الخارجي للدول من أجل تحقيق أهدافها المختلفة.

ثمة نظريات تقول بأن العوامل الاقتصادية هي العلة الأولى لجميع الحروب وأن معظم الأسباب أو المسببات الأخرى هي مجرد أقنعة لما يكمن في الخلف، وأنها مجرد بواعث ظاهرية لبواطن اقتصادية ومباعث أساسية تقوم على المنافع والمصالح والأطماع. والحقيقة أنه لا يمكن إغفال الجانب الاقتصادي لأهميته ويكون هذا متوافراً في الحروب الخاصة بما لدى القبائل البدائية من تفكير، لكن عندما يتعلق الأمر بحضارات مركبة ودول متعددة الاتجاه تغدو الحروب ذات دوافع من نوع أخر، إذ ليست العوامل الاقتصادية هي التي تتفوق على غيرها بقدر ما هناك ما يكمن من حاجات أو ضرورات حيوية لمجتمعات أو دول معينة في اشتعال حروب معينة، بل ربما تشترك عوامل اجتماعية وسيكولوجية معقدة في اشتعال حروب معينة، خصوصاً إذا ما تعمقنا في فلسفة الدوافع التي كانت وراء

معظم الحروب وحتى الاقتصادية منها، أو قد تتبدل العوامل كي تصبح حروبا سيكولوجية أو سياسية أو اجتماعية أو سلطوية بحته (الجميل، 2007: 22).

نفهم من هذا أنهلم يعد هناك شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية واحتلالها للعراق كان جزءاً من رؤية إستراتيجية أميركية متكاملة لتحقيق أهدافها، وفي هذا السياق كان العراق بمثابة الساحة الرئيسة الأولى لتطبيق إستراتيجية الضربات الإستباقية، والتي تبرر كل عمل عسكري على أي بلد تعتقد فيه الولايات المتحدة الأمريكيةأنهيشكل خطراً على أمنها أو على مصالحها الحيوية في أي منطقة من العالم.

لكن الولايات المتحدة الأمريكيةكان لها أهداف مُعلنة سابقة قبل الحرب ومن ثم الاحتلال لتبرير هذه الضربات الإستباقية، منها تدمير أسلحة الدمار الشامل والإطاحة بنظام "صدام حسين"، وتحقيق نظام ديمقراطي، والحرب على الإرهاب. إلا أن هناك الكثير من المفكرين السياسيين والعسكريين يفندون هذه الدوافع لأنها دائماً ما تكون الغطاء لدوافع أخرى رئيسة غير معلنة، وهي من الصعوبة بمكان التكهن بها دون الوقوف على جذورها ومعطياتها وخلفيه الدوافع الإستراتيجية الأمريكية، لذا عمد الباحث إلى تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحثهي:

- المبحث الأول:الدوافع الإستراتيجية الأمريكية المعلنة لاحتلال العراق .
- المبحث الثاني: الدوافع الإستراتيجية الأمريكية غير المعلنة لاحتلال العراق.
- المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية الامريكية في ظل الاتفاقية الامنية

المبحث الأول

الدوافع الإستراتيجية الأمريكية المعلنة لاحتلال العراق

ساقت الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق مبررات عدة، وبغض النظر عن مدى صحتها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمتها للعالم تطبيقاً لإستراتيجيتها الإستباقية. وقد كانت، في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، كافية لإقناع العالم بشرعية غزوها للعراق، ومن ثم التخلص منه كعدو محتمل. مع ذلك فقد كانت هناك أصوات معارضة داخل أميركا وخارجها لهذه الحرب، بيد أن الولايات المتحدة الأمريكيةشنت الحرب، وعلى فق الذرائع المعلنة، والتي سوف يتم تناولها في هذا المبحث، لذا تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة هي:

- المطلب الأول : تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق .
- المطلب الثاني:الإطاحة بنظام صدام حسين وتحقيق نظام ديمقراطي.
- المطلب الثالث:الحرب على الإرهاب.

المطلب الأول: تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد التدخل العسكري في أفغانستان أكثر عزماً لأستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وكان من بين تلكم الذرائع التي غطت دوافع شن الحرب هو امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ومحاولة تطويرها، على الرغم من وجود لجان التفتيش الدولية على أرضه. لذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية يوماً بعد يوم ذاهبة باتجاه الحرب والتخلي عن وسيلة التفتيش، ومصداقاً لهذا استمر الوجود العسكري بالتزايد في منطقة الخليج العربي ليصل في شباط 2003، إلى

(250) ألف عنصر تقبع على عتبة العراق، وقد راهن الأميركيون على الغزو، وراهن الفرنسيون والألمان والروس على التفتيش (بليكس، 2004: 210).

وكانت أغلب التصريحات والإدعاءات الأمريكية قبل الحرب، فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والبرنامج النووي العراقي، تعتمد على معلومات الدوائر الاستخبارية، إذ قدمت تقارير كثيرة مفادها أن العراق يمتلك برنامجاً لتطوير أسلحة الدمار الشامل بشكل نشط ومتنام. ولقد دفعت دوائر المخابرات والجامعيين والمدراء في مراكز البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفسير الدليل الغامض على أنهمؤشر حاسم على وجود أسلحة الدمار الشامل، أضف إلى ذلك تجاهل أو التقليل من شأن الدليل، بأن العراق لم يكن يمتلك برامج نشيطة وموسعة لأسلحة الدمار الشامل.

ولعل أهم وأبرز التقارير التي قدمتها دائرة المخابرات الأمريكيةلدعم فرضيتها هو تحليل الوثائق المتعلقة بتقرير (يورانيوم العراق – النيجر) في تشرين الأول 2002، والتي تقول بأن هناك مساعياً عراقية للحصول على اليورانيوممن أفريقيا عن طريق وكلاء تابعين للمخابرات العراقية (حداد، 2004).

وقد وصل الأمر بأن يقدم السيناتور "جاي روكفلر JayRockefeller" في لجنة الإستخبارات من مجلس الشيوخ، في قاعة مجلس الشيوخ في تشرين الأول 2002، وثيقة تقول: (بأن ثمة دليلاً واضحاً لا لبس فيه على أن العراق يعمل وبإصرار على تطوير أسلحة نووية، وأن من المرجح أن يحصل على الأسلحة النووية خلال السنوات الخمس القادمة..، وأن صدام ربما يحصل على سلاح نووي إذا ترك بدون ضابط في هذا العقد) (تبنت وهارلو ترجمة الأيوبي، 2007: 349، 350).

وبقت الولايات المتحدة الأمريكيةمستمرة في حملتها الدعائية بشأن امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وعدَّ الهدف الأساس لضرب العراق، وذلك لمنع امتلاك أو تطوير هذه الأسلحة. وقد تحدث "جورج بوش الأبن" بتشاؤم عن العراق في 12أيلول 2002، وأشار إلى شراء العراق لآلاف من أنابيب الألمنيوم ذات القوة العالية، وقال أنها: (تستعمل لتخصيب اليورانيوممن أجل إنتاج الأسلحة النووية) (نرامبتون وستوبر، 2004: 87)

كما حذر "بوش الابن" في 17 تشرين الأول 2002، في خطاب إلى الأمة الأمريكية، من أن العراق لديه أسطول متزايد من الطائرات التي تطير بلا طيار "الطائرات المسيرة"–Remote (controlledaircraft)، والتي يمكن تجهيزها بالمواد الكيميائية أو بالأسلحة البيولوجية واستخدامها في (مهمات تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية). وفي الخطاب نفسه ذكر"بوش الأبن" أيضاً أنهعام 1998 بينت معلومات قدمها مهندس عراقي كان يشغل منصباً رفيعاً في العراق، بأن "صدام حسين" بالرغم من وعوده العلنية من تجنب إعادة تأهيل البرنامج النووي العراقي، فأنه طلب الاستمرار بتطوير برنامج العراق النووي. كما أشار بيان بوش الأبنضمناً إلى أن هذه المعلومات حديثة كما كانت عام 1998 (شيلدو نرامتبون، 2004).

كما أصدر البيت الأبيض بعد خطاب بوش في 12 أيلول 2002 وثيقة بعنوان (عقدٌ من الخداع والتحدي)، ذكر فيها أمثلة عن إنتهاكات "صدام حسين" لستة عشر قراراً لمجلس الأمنخلال العقد المنصرم، كما ذكر في الوثيقة ذاتها، وتحت عنوان (الأسلحة النووية) ما نصه: (كان صدام حسين يمتلك برنامجاً للتسلح النووي قبل حرب الخليج الثانية وهو مستمر في العمل حالياً لتطوير سلاح نووي). وأستشهد بتقرير صادر في 9 أيلول 2002 عن "المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية"،

والذي خلص إلى نتيجة مفادها أن بمقدور صدام حسين أن يصنع قنبلة نووية خلال أشهر معدودة إذا تمكن من الحصول على مادة إنشطارية)). وبعد اثني عشر يوماً فقط أي في 24 أيلول 2002، أصدرت الحكومة البريطانية ملفاً رسمياً بعنوان: (أسلحة الدمار الشامل العراقية – تقويم الحكومة البريطانية)، تضمن الملف مقدمة بقلم "توني بلير TonyBlair" رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، قال فيها: (تثبت الوثيقة أن برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي برنامج نشط وتفصيلي وينمو بشكل متواصل) (جعفر والنعيمي، 2004: 46، 47).

وبعد استعراض الحملة الدعائية التي شنها "بوش الأبن" وإدارته والحكومة البريطانية ضد العراق وجعلها (قصة مُرعبة) وخطيرة بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية والأمن والسلم الدوليين، إلا فإننا نجد في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة الأمريكيةوالمملكة المتحدة البريطانية كانت بهذا الدافع المعلن لشن الحرب غير منصفة من أول وهلة بدأت بها الحملة الأمريكية على العراق (عبدالرحمن، 2002: 14، 16).

ويُرى مستوى غريب من التناقض لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ففيما يتعلق بمسألة كوريا الشمالية التي تعدإحدى دول محور الشر حسب التصنيف الأميركي، إذأن الأخبار والمعلومات المعلنة من داخل كوريا الشمالية وعلى مسامع العالم تفيد بأن كوريا الشمالية قد طورت بالفعل أسلحة نووية وامتلكت الوسائل اللازمة لضرب الولايات المتحدة بتلك الأسلحة، إذأعلنت كوريا بأن لديها برنامجاً سرياً لتخصيب اليورانيوم، وجاء الإعلان بمثابة الصاعقة على الولايات المتحدة الأمريكيةالتي بات على العالم أن يسألها كيف تصر على غزو العراق بناءاً على معلومات إفتراضية لادليل عليها بحيازة أسلحة الدمار الشامل، بينما لا تعامل كوريا الشمالية على غرار العراق وهي تعترف علناً ببرنامجها النووي.

(عبدالرحمن، 2002: 14، 16)، إذ إن كوريا الشمالية لديها، كما هو معلن، أكثر من (100) صاروخ من تلك التي يبلغ مداها (1000) كيلو متر قادرة على حمل رؤوس نووية. ويُرى أن رد الولايات المتحدة كان باهتاً على لسان رئيسها جورج بوش الأبن، بينما كان يقول السيناتور الأميركي "بوب غراهم" في مقابلة تلفزيونية في تشرين الأول 2002: (إن الكوريين يعملون الآن على صواريخ ذات مدى كاف يتيح لها الوصول إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية، وأنه لديهم سلاحين نوويين اليوم، وبإمكانهم أن يبدءوا بإنتاج المزيد ...). وعندما سُئِل عن الأسلحة التي يمتلكها صدام حسين، قال: (ليس لدينا أسباب كافية للاعتقاد بأن لديه أسلحة نووية..، وأن قدراته محدودة نسبياً ، من حيث المدى والعدد، ومن حيث الأسلوب والاستخدام لتلك الأسلحة). ومن هنا بدأت الفجوة واضحة من أول وهلة بين الخطابات والدعاية وبين الحقيقة حول أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق. (نرامبتون وستوبر، 2004: 89)، وهذا ما عرف بازدواجية المكاييل (الكيل بمكيالين).

ويمكن إبراز أهم المشاهد الأخيرة قبيل الغزو الأميركي للعراق بما يخص لجنة مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل: (جعفر والنعيمي، 2004: 256، 257)

- في 9 كانون الثاني 2003 صرح "هانز بليكس" أن مفتشي الأمم المتحدة لم يعثروا على أي دليل عن وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. ولكنه أضاف إن التقارير العراقية ذات الـ (12000) صفحة لم تأت بشيءٍ جديد .
- في 8 شباط 2003 أعلن كل من "هانز بليكس" و"محمد البرادعي" أن محادثاتهما في بغداد كانت جوهرية ومهمة جداً .

- في 14 شباط 2003 قدم "هانز بليكس "أحدث تقرير عن مدى التزام العراق بتنفيذ بنود القرار (1441)، وأظهر فيه تفاؤلاً أكثر مما توقعه مندوبو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.
- في 24 شباط 2003 اجتمعت (جمعية المفوضين) في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، للتشاور في التقرير الفعلي المفترض رفعه إلى مجلس الأمن في 1 آذار2003. وقد جاء نص التقرير خلاصة مفصلة ووافية عن عمل لجنة الأمم المتحدة في العراق من 1 كانون الأول 2002 إلى 28 شباط 2003، والذي جاء سلباً تجاه مشروع القرار الذي وزعتهُ كل من (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأسبانيا) (بليكس، 2004:203، 204).
- في 14آذار 2003، فشل مجلس الأمن في التوصل إلى قرار جديد بشأن العراق.

وقبل الحرب توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال جولاتها التفتيشية للمدة من 27 تشرين الثاني 2002 وإلى 17 آذار2003 إلى الاستنتاجات التالية: (جعفر والنعيمي، 2004: 257، 258)

- سمحت السلطات العراقية بدخول المفتشين إلى جميع المواقع التي طلب تفتيشها بما في ذلك مواقع رئاسية ودور سكنية ومواقع جديدة، ولم تتسبب السلطات العراقية في أي تأخير أو اشتراط أمور على المفتشين.
- قدمت السلطات العراقية قائمة تضم أسماء (430) شخصاً ممن سبق وأن عملوا في البرنامج النووي العراقي، وحددت أماكن وجودهم آنذاك، وشملت القائمة غالبية الأشخاص الأساسيين المسؤولين عن عمل البرنامج النووي العراقي سابقاً .

- وأخيراً لم تعثر الوكالة حتى 17 آذار 2003 على أي دليل عن معاودة العراق العمل بأنشطة محظورة وفق ما ورد في القرار (687 لسنة 1991).

ومع احتلال العراق فأنه سَيتم حل اللغز الكبير للحرب الأمريكيةعلى العراق، فسوف يجاب على السؤال عن أسلحة الدمار الشامل التي ادعت الولايات المتحدة وحليفتها المملكة المتحدة أن العراق يمتلكها، وبأنها أحد الأسباب والدوافع الرئيسة لغزوه والخلاص من تهديده . ويردف " دانيال بايبس" في صحيفة " نيوز صن"(News sun)أن الإجابة على هذا السؤال لم يكن مطلوباً بعد الحرب لكشف الحقائق، لأن هناك الكثير من التناقضات في التصريحات والمواقف على أرض الواقع في العراق من وجود لجان التفتيش التي وافق العراق على القبول بعودتها في أواخر 2002، كي يبرهن للعالم أنه خال من أسلحة الدمار الشامل حتى، والكلام لصدام حسين (لا نعطي لبوش أي مبرر لشن الحرب) تلك اللحظة التي تكلم فيها "صدام حسين" بوضوح "سقطت ضحية تاريخ طويل في (خداع) الأمم المتحدة"، لقد كان تحرك العراق باتجاه الإذعان لنظام أو لجان التفتيش تأثيراً نقيضياً بمعنى تأكيد الشكوك الغربية بأن تعاونه كان مجرد (خداع) على سبيل المثل، إذ تم تفسيرها تفسيرا خاطئاً بوصفها حيلة أو خدعة أخرى وليست بوصفها جهداً صادقاً وهو الأمر الذي كان عليه بالفعل (P. Harvey, 2010: 15, 118).

وإثر احتلال العراق قررت الإدارة الأمريكيةتكليف لجنة أو فريق (مسح العراق) المؤلف من (1400) أميركي من منتسبي المُخابرات الأمريكية، ومن منتسبي المؤسسات الأمريكيةالمعنية بشؤون نزع السلاح، وصرفت لهذا الفريق ملايين من الدولارات من الأموال العراقية التي تم استباحتها بعد

الاحتلال الأميركي للعراق، وكان رئيس اللجنة المكلفة بالتفتيش عن الأسلحة فيما بعد الاحتلال هو "ديفيد كاي" (جعفر والنعيمي، 2004: 332).

"ديفيد كاي" بعد (6) أشهر من التحري والتحقيق والتفتيش في عموم أرجاء العراق أعلن (عدم امتلاك العراق للأسلحة الكيميائية البيولوجية وعدم وجود أي برنامج نووي للتسلح لدى العراق). إلا أن الإدارة الأمريكية قررت تكليف فريق ثاني بإدارة "تشارلزدولفيه" وذلك لمزيد من البحث والتحري، أملاً في تحقيق نتيجة تحفظ ماء الوجه. وبعد مدة من التحري والتحقيق ليس بالبعيدة خرج الفريق الثاني بعين الاستنتاجات ذاتها التي توصل إليها الفريق الأول، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بأن المعلومات التي وصلتهم قبل شن الحرب على العراق لم تكن صائبة وصحيحة. (جعفر والنعيمي، 2004: 332، 333) ليتضح بذلك كذب الادعاءات الأمريكية والبريطانية بهذا الشأن وزيفها، بل لقد أعترف أحد أعمدة مشروع الهيمنة الأمريكية الجديدة "بول ولفووفيتز" بأن مسالة أسلحة الدمار لشامل كانت مطلوبة لإغراض (البيروقراطية) على حد تعبيره. وصرح وزير الدفاع الأميركي في إدارة "بوش الأبن"(بأن العراق ربما دمر أسلحة الدمار الشامل قبل الغزو) والإجابة على هذا السؤال ؟ فيمكن القول إنهمن غير المعقول وغير المقبول بأن يدمر العراق هذه الأسلحة قبل الغزو وكانت فرق التفتيش على أرضه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهل الولايات المتحدة الأمريكية ذات التكنولوجيا العالية غير قادرة على كشف مكان التدمير الذي يبقى لسنوات حتى يزال ذاك الإشعاع، وبهذا يتضح وبإصرار زيف هذا الدافع المعلن (فرجاني، 2003: 14).

وبالإضافة إلى عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، فأنه من الجدير بالذكر، إظهار وثيقة محضر إفادة "حسين كامل" المسؤول الفعلي عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية كافة وعن

البرنامج النووي خلال الثمانينيات من القرن العشرين ولحين هروبه إلى الأردن عام 1995، إذ تم التحقيق معه من قبل رؤساء فرق التفتيش في عمان بعد فراره ودونوا إفادته بالكامل، إذ أكد "حسين كامل" في تحقيقه هذا عن قيام العراق بتدمير أسلحته الكيميائية والبيولوجية والرؤوس الحربية بعد انتهاء الحرب في 1991. فضلاً عن ذلك فأن وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) والبريطانية (MI6) كانوا قد حصلوا على المعلومات نفسهامسبقاً، إلا أنه تم التكتم عليها.وفي الصفحة نفسها من وثيقة إفادة "حسين كامل"، طرح المفتش الروسي "سيميد وفيتج" سؤالاً واضحاً على "حسين كامل" (هل دمرت الأسلحة ورؤوسها الحربية ؟.. – أجاب – حسين كامل بالقول: (لم يبقَ منها شيئاً) (خدوري، 2005: 280، 281).

علماً أن هذه المعلومات قد حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بالكامل، لكن يبدو والقول لـ "جورج تينت" مدير الاستخبارات الأمريكية السابق، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تذهب إلى العراق بسبب أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل أنني أشك أن ذلك هو السبب الرئيس. مع ذلك فقد كان الوجه العام الذي قُدّم،سبباً لأن يقرّر زعماء بلد ما الذهاب إلى الحرب بسبب اعتقادات جوهرية وحسابات جيوإستراتيجية أوسع، وأيديولوجيا. وفي حالة العراق، بسبب نظرة الإدارة الأمريكية غير الواضحة إلى حد كبير بأن التحول الديمقراطي للشرق الأوسط هو من خلال تغيير النظام في العراق فأنه سيكون جديراً بالثمن، وما أسلحة الدمار الشامل كما نقلت مجلة (فانتي فير) عن "بول ولفووفيتز" في أيار 2002، إلا أمر قرارجاء رأينا عليه لأنها (القضية الوحيدة التي يمكن أن يتفق عليها الجميع)، أي قضية أسلحة الدمار الشامل (تينت، 2008 : 333).

وعندما أستقال " ديفيد كاي" من منصبه وعاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليتم أستبداله في آذار 2004 بخبير أخر، وهو "تشارلز دولفيه"، اعترف "كاي" على الملأ بالقول: (إننا جميعا مخطئون، بشأن الأسلحة)، كما استقال "جورج تينت George Tenet" من منصبه كمدير للاستخبارات الأمريكية في إدارة "بوش الابن" بعدما تبين زيف المعلومات المقدمة.أما في المملكة المتحدة البريطانية وقبل نشر تقرير "باتلر" أدى الجدل الدائر في بريطانيا آنذاك حول ملف الإستخبارات البريطاني والأحاديث التي أجراها مراسل الـ(BBC) مع الخبير البريطاني في الأسلحة البيولوجية "ديفيد كيلي"إلى إلحاق ضرر كبير "بتوني بلير" رئيس الوزراء البريطاني آنذاك. وبعد هذا اللقاء، وبشأن فضيحة أكاذيب الملف البريطاني حول أسلحة الدمار في العراق، فقد انتحر "ديفيد كيلي" في 18 تموز / يوليو 2004 بعد إعلان محطة (BBC) أن "ديفيد كيلي" هو مصدر التقرير الملفق الذي يدعي بأن حكومة "توني بلير" بالغت في تقدير التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل لدى "صدام حسين". (كولي، 2006: 322)فضلاً عن أكاذيب الإستخبارات الإسرائيلية بشأن إعطاء معلومات زائفة عن أسلحة العراق، إذ قال الجنرال المتقاعد في الجيش (الإسرائيلي) "شلومو بروم": (كانت الاستخبارات الإسرائيلية شريكاً كاملاً للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في رسم صورة زائفة لأسحله صدام حسين للدمار الشامل، كما أنها بالغت إلى حد كبير، وبنحو سيء في تقدير التهديد العراقي لإسرائيل والنفخ في الاعتقاد الأميركي والبريطاني بوجود مثل تلك الأسلحة) (كولي، 2006: 322).

وبهذا تتكشف أكذوبة هذا الدافع المزعوم كأحد المبررات الإستراتيجية لشن الحرب على العراق وغزوه ليضع الولايات المتحدة الأمريكية و حليفتها المملكة المتحدة البريطانية في حرج كبير، لذا أخذت

تلوح وتغطي فضيحتها باتجاه الحرب على الإرهاب مع أزدياد عمليات المقاومة ضدها، وأن وجودها وحربها كانت ضرورية لتحقيق نظام ديمقراطي يُحتذى به في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: الإطاحة بنظام "صدام حسين" وتحقيق نظام ديمقراطي

سجل تأريخ الإستراتيجية أسلوب أستهداف رأس الدولة أو النظام لصالح "جنكيز خان" مؤسس الإمبراطورية المغولية، والذي أتبعه خلال محوه لثلاث إمبراطوريات كبرى (الصين، قره خطاي، والدولة الخوارزمشاهية)، وذلك بتشكيل قوة فرسان خاصة، تترك ساحة المعركة الكبرى الدائرة بين الجيش المغولي وخصمه، وتتجه بشكل مباشر نحو العاصمة إذ يقيم الإمبراطور أو السلطان، ومباغتة إياه في عقر قصره، مما يضطره إلى قبول القتال والموت وإما الفرار، إذ بموته أو فراره وغيابه عن الأنظار يهترأ العرش وتتفكك أوصال الدولة. لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية نفسها، لعلمهم أن هناك شخصاً واحداً في العراق يمسك بزمام وجميع نهايات الخيوط على مستوى الحزب والدولة والقوات المسلحة ، والذي إذا أزيح عن الحكم بأية طريقة كانت، فأن غاية الحرب سواء بإسقاط "صدام حسين" أو أحتلال العراق، يمكن تحقيقها بأسرع وقت ممكن وبأدنى جهد وبأقل التضحيات والخسائر. وهذا ما رأيناه في فجر 2003/3/20، فقد مرت الحزمة الأولى من صواريخ (توما هوك) والبالغ عددها (40) صاروخاً على القصور الرئاسية وبعض الدور التي كان يتوقع بوجود شخص "صدام حسين" فيها بعدَّه يمثل الدولة، فإذا زالَ من أول ضربه فأن الدولة ستسقط بسهولة (تشومسكي، 2004: 77، 79).

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعي أن نظام "صدام حسين" كان يمتلك أو يحاول أن يمتلك ويطور السلاح النووي، وأنه نظام غير مسؤول استناداً إلى تأريخ الحروب التي خاضها مع

إيران والكويت. وبعد أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية العراق واحتلاله بصورة رسمية، تبين خلال الأشهر الأولى أن ذريعة الأسلحة النووية التي أستندت عليها بشن الحرب، أكذوبة وعارية عن الصحة. لذا أخذت الولايات المتحدة بالبحث عن غطاء جديد أكدته من قبل إلى جانب الدافع الأول وذلك بتوجيه الأنظار نحو نظام "صدام حسين" بعدَّه نظاماً إستبدادياً وأنه هو الذي يحرك أعمال المقاومة والإرهاب على حد قول الولايات المتحدة الأمريكيةفي الأوساط الإعلامية والرسمية، فاتجهت نحو إعلان مبدأ تحقيق نظام ديمقراطي كنموذج جديد على مستوى الشرق الأوسط (بسيوني، 2006: 107، 108).

ولعل أبرز المبررات التي ادعتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى الإطاحة بنظام صدام حسين ما يأتي:

1. إن نظام "صدام حسين" عنصر أساس في محور الشر الذي يهدد الأمن العالمي .
2. إن نظام صدام حسين قام بحرب وغزو جارتين له (إيران والكويت) كما قام بضرب (إسرائيل) بالصواريخ في حرب الخليج الثانية وهو ما جعله عنصر خطر وتهديد لجيرانه.
3. إن نظام "صدام حسين" معاد للديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان.
4. إن نظام "صدام حسين" اضطهد شعبه، وقام بعمليات إبادة جماعية وتهجير قسري لمواطنيه وعلى الأخص الأكراد والشيعة.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية معنية بنشر مفاهيمها حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تتمركز أساساً بالعولمة متعددة الأبعاد وفرضها حتى لو استلزم الأمر استخدام القوة، وهذا ما بدا واضحاً في غزو العراق تحت ذريعة أخرى هي انتهاك نظام "صدام حسين" لحقوق الإنسان، الأمر الذي يشكل تهديداً للنموذج الثقافي الأميركي. ومن هنا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الحل

العسكري كدافع آخر وهو الناجح لديها لتغيير النظام الحاكم في العراق، ومن ثم لتقدمه كأحد الدوافع المعلنة لحربها على العراق (عبدالحميد وحسين، 2007: 2).

إن هذا الدافع الذي باتت الولايات المتحدة الأمريكية تعول عليه ، أصبح مرتكزاً في تصريحات الإدارة الأمريكية لإقناع الرأي العام الأميركي من جهة، والرأي العام في داخل العراق من جهة أخرى، فضلاً عن الرأي العام الدولي، لذا كان الرأي العام الأميركي متقبلاً لفكرة الإطاحة بنظام "صدام حسين"، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أزالت تهديداً محتملاً وأنها جعلت من العالم اكثر آمناً، ويبدو أن هذه الفكرة تعود لخلفيات أحداث 11 أيلول التي روعت الشعب الأميركي (روبرتفيسك، 2008: 145).

مثّلت الديمقراطية مرتكزاً في خطاب المسؤولين الأميركيين قبيل الحرب وبعدها تشير بشكل أساس إلى ما يشكل في نظرية اللغة عملاً كلامياً إتصالياً ، إذ يعد النطق بحد ذاته هو العمل، والحقيقة أن من يعلن نفسه ممثلاً للديمقراطية عندما ينطق بهذه الكلمة فأنه ينقل القضية إلى مجال محدد، إذ يدعي حقاً خاصاً أو تبريراً بموجب الفعل القولي، ومن خلال الفعل القولي يخلط صناع القرار الأميركيون الوسائل بالغايات ليضللوا شعوبهم والعالم، وبالتالي يستمرون بالنظر إلى أنفسهم على أنهم منسجمون ومعفون من الاتهامات بازدواجية المعايير أو النفاق، وهي مسالة مهمة لتحسين صورتهم لدى أنفسهم حينما يلتزمون بقيمهم ومصالحهم، وينطبق القول على إحتلال العراق إذ يصبح التحرير فعلاً قولياً، وعلى المقاومة الإسلامية والوطنية الاستسلام للاستعمار الأميركي حيث يغدو الإرهاب فعلاً قولياً (ثابت، 2006: 46، 48).

وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو العراق من إقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي بالموافقة على القرار (1483) الذي شرعن أحقيتها في احتلال العراق، وبموجب هذا القرار أصبح للولايات المتحدة الأمريكية (الحق القانوني للوصاية على العراق وإدارته مباشرةً من قبلها). وبعد صدور هذا القرار ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية تصرح بأن العراقيين ليسوا (مؤهلين بعد) لإدارة بلادهم، وهذا ما يعني بأن نيتها تتجه لإدارة العراق لمدة غير محددة وإلى وقت ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن العراقيين أصبحوا (ناضجين) لإدارة بلادهم.

كما لا يخفى على أحد أن تغيير النظام في العراق والإعلان بأنه هدف رئيس ومبرر أساس للحرب، يعد من المسائل المركزية في رؤية المحافظين الجدد والجديدة في الشرق الأوسط، وذلك على أكثر من صعيد. فالهدف هنا ليس الإطاحة بصدام حسين فحسب، بل أن الهدف إقامة نظام جديد لا يشكل تهديدا لإسرائيل، وهذا من شأنه أن يخدم أغراض عدة: (دراسة خطيرة لواقع ومستقبل المنطقة العربية، 2005)

1. إن تغيير النظام في العراق يعد الوسيلة الوحيدة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق وضمان التخلي عن برامج تطوير هذه الأسلحة كافة.
2. تنظر الإدارة الأمريكية إلى أن تغيير النظام بعدَّه جزءاً من الحرب على الإرهاب. كما يرى المحافظون بأن احتمال أن يشكل العراق تهديداً لـ (إسرائيل)، وهو تبرير يكفي لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري منفرد ضد نظام "صدام حسين".
3. تنظر الإدارة الأمريكية إلى أن الإطاحة بالنظام العراقي واستبداله بآخر غير معادً للغرب، سيؤديان إلى إضعاف الروح المعنوية والتخفيف من التطرف في الشارع العربي – وفق تصورات

الإدارة الأمريكية – وبالتالي سيرغم العرب ويثبط من إرادة الفلسطينيين كافة ويرغمهم على الجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل.

4. يشير المنطق ذاته بالتأكيد على أن العراق بعد (إعادة تأهيله) سيكون الوحيد الجدير بالثقة في منافسة السعودية كممول إستراتيجي للنفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تكون سياسات التسعير متوافقة مع رغبات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وهذه من الأهداف التي ينشدها المحافظون الجدد.
5. إن فرض تغيير النظام في العراق يعد شرطاً أساسياً لتغييرات مماثلة لاحقة أو إصلاحات سريعة في غيره من الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، فنظام"صدام حسين" يتمتع بممكنات شبه اكبر من كل أنظمة الحكم التي تتصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمثل نظام "صدام حسين" الإرادة للبقاء على كل ما هو ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، وبالتالي فأن تدميره وإزالته يعد شرطاً أساسياً للانتصار على جبهات أخرى.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تركيز أنظار العالم على محاربة الأنظمة المارقة التي تدعم الإرهاب، كنظام "صدام حسين"، بوصفه بأنه يمثل العدو والتهديد النهائيين للمجتمع الدولي، أن تضلل العالم وهي تعد العدة لغزو العراق والسيطرة على موارد الطاقة ونزع الاستقرار من سوريا وتهديد إيران (ثابت، 2006: 53).

وبما أن أدعاء الولايات المتحدة الأمريكية بأن الهدف التالي للغزو هو تغيير النظام الذي تصفه بالاستبدادي وغير الديمقراطي، لذلك قامت بمحاولة تسليم السيادة والسلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة في حزيران / يونيو 2004، بزعم أن السيادة العراقية قد عادت إلى العراقيين بصورة قانونية ودستورية،

لا سيما بعد اشتداد المقاومة والعمليات العسكرية ضد قواتها الموجودة في العراق، فعملية تسليم السيادة ما هي إلا وسيلة تمويه شرعية لتوفير غطاء لـ(غاية) إبقاء احتلال قائم أو وجود عسكري قائم بالفعل بصفة أخرى، وبالتالي ستتحول الولايات المتحدة الأمريكية من قوة محتلة إلى قوة موجودة هنا بدعوة من الحكومة العراقية لتوفير وفرض الأمن والسلم واستردادهما، وهو ما حصلَ فعلاً ، إذ كان أخر نتاجات هذه السياسة (الأتفاقية الأمنية) بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في أواخر 2008 (ثابت، 2006: 60).

كما أن إدعاء الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الديمقراطية في العالم العربي عبر النموذج العراقي، وذلك بتغيير النظام الحاكم في العراق، والحقيقة يبقى هذا العنوان محاولة مصطنعة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لإضفاء صورة مثالية للاحتلال الأميركي للعراق، بينما تتركز الأهداف الأكثر وضوحاً لهذا الاحتلال لأمور ومسائل أكبر من ذلك، لعل منها تحويل العراق إلى قاعدة وجود دائم للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت بسهولة في احتلال العراق والإطاحة بنظام "صدام حسين"، إلا أن معظم المؤشرات تدل من البداية على انه لن يكون من السهل عليها تحقيق جميع أهدافها المعلنة وغير المعلنة في العراق سواء بسبب الارتباك والفشل أم التناقض فيما بين الأهداف المعلنة بعضها مع البعض (محمود، 2003: 62).

من هنا أتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقل السيادة للعراقيين لتقنع المجتمع الدولي بمصداقية أهدافها، ففي 24 أيار/مايو 2004، حدد الرئيس "بوش الأبن" الخطوات الرئيسة لإحلال الديمقراطية والحرية في العراق، كان أولها نقل السيادة الكاملة للعراقيين في 30 حزيران/يونيو 2004، وتعزيز نقل الأمن والاستقرار، ومواصلة إعادة بناء البنية التحتية وإعمار العراق، والسعي إلى مزيد من

الدعم الدولي لعملية الانتقال في العراق، وأخيراً إجراء الانتخابات الحرة في العراق لاختيار حكومة منتخبة تمثيلية فيه. (بوش، 2004). إذ أصبح لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها للعراق أربعة خيارات هي:

- حكم عسكري مباشر .
- إدارة مدنية يُباشرها التحالف .
- إدارة مدنية يُباشرها العراقيون
- حكومة عراقية مؤقتة .

وقد مر العراق بالفعل منذ احتلاله بمراحل أربع اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية كأحد انجازات الديمقراطية المنشودة في العراق:

❖ المرحلة الأولى :هي مرحلة الحكم العسكري الأميركي: بأشراف الجنرال "جي غارنر" في إطار (مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية) إذ تولى المذكور المسؤوليات في الإدارة العسكرية للعراق للمدة من 9 / 4 / 2003 ولغاية 16 / 5 / 2003، وفي هذه المرحلة تم وضع العراق تحت الإدارة المباشرة للجيش الأميركي .

❖ المرحلة الثانية : مرحلة سلطة الأئتلاف المؤقتة (CPA): والتي حلت محل (مكتب الأعمار والمساعدة الإنسانية)، واستبدال الجنرال "جي غارنر" بالحاكم المدني السفير: "بول بريمر" وذلك في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) في 22 / 5 / 2003، وبمقتضاه أعترف بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كدولتين محتلتين، وفوضهما إدارة الأقاليم المحتلة إلى حين تشكيل حكومة وطنية عراقية شرعية. وأصبح "بول بريمر" الحاكم الفعلي

للعراق، وقامت سلطة الائتلاف المؤقتة بتعيين مجلس الحكم في 13 تموز 2003، ومن جانبه قام مجلس الحكم بدوره في تشكيل حكومة عراقية بالأتفاق مع سلطات الأحتلال. وفي هذه المرحلة وقعت سلطة الأئتلاف المؤقتة مع مجلس الحكم (أتفاقية) لنقل السيادة في 30 حزيران 2004، كما تم إقرار قانون إدارة الدولة العراقية خلال المرحلة الأنتقالية في 1 آذار 2004.

- المرحلة الثالثة: مرحلة تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة : إذ تشكلت الحكومة المؤقتة في 28 حزيران 2004 بعد حوار سياسي قادته الأمم المتحدة عن طريق مبعوثها الخاص "الأخضر الإبراهيمي" مع مجلس سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وأطراف عراقية أخرى .

وبعد أنتخاب المجلس الوطني أستمرت اجتماعاته من شهر أيلول 2004، حتى إجراء الانتخابات المؤقتة في الثلاثين من كانون الثاني 2005، وهذه المرحلة أتسمت نوعاً ما بالضعف، بسبب الرفض من قبل قوى سياسية في المشاركة في هذه الحكومة، فضلاً عن أن المجلس المؤقت الذي تم تشكيله كان يفتقر إلى الشرعية السياسية.

- المرحلة الرابعة: مرحلة إنتخاب الجمعية الوطنية : إبتدأت هذه المرحلة بأنتخاب الجمعية الوطنية في 30 كانون الثاني 2005، وتشكيل حكومة عراقية إنتقالية، وإعداد دستور دائم. وبقدر ما كانت الانتخابات التي جرت تمثل العديد من العراقيين وبداية مرحلة جديدة، إلا أن تشكيل هذه الحكومة الانتقالية لم يتحقق إلا في 28 نيسان 2005، أي بعد حوالي 3 أشهر من الانتخابات. شهدت هذه المرحلة تصاعد أعمال العنف التي أخذت تزداد مع مرور الزمن لأسباب موضع تفسيرات ومبررات أمنية وسياسية، فضلاً عن مشاعر العرب السُنة آنذاك بعدم تمثيلهم في الحكومة بشكل مناسب الأمر الذي ألقي بظلاله على هذه المرحلة وما بعدها.

وتأسيسا على ذلك فأن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من العراق تعددي التكوين، إذ أصبحت الحكومة مركبة من ثلاثة أقسام رئيسة السنة والشعية والأكراد، مما أدّى إلى تصاعد الدعوة باتجاه إيجاد دولة إتحادية فدرالية، لذا كان أحد نتاجات الاحتلال المُحاصصة الطائفية والقومية وذلك من أول خطوة والتي بدأت بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي، علماً أن هذا الأسلوب لم يتبعه الأمريكيون ولم ينفذوه في أفغانستان، وإنما قاموا بإنشاء دولة مركزية واحدة، وأفغانستان وكما هو معلوم تتمتع بتعددية قومية وعرقية وطائفية أكثر من العراق في عدد الأقسام وتأثيراتها. والحقيقة أن التعددية تعد عنصراً ثقافياً وحضارياً في الدول الديمقراطية، بيد أنها إذا بنيت على أسس متأرجحة فإنها تتحول إلى محنة للتعصب المذهبي والديني والقومي.

المطلب الثالث: الحرب على الإرهاب.

بنت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها في الحرب على الإرهاب على أساس اتهام سابق وجهته للاتحاد السوفيتي (السابق)، حينما نعتته بـ (إمبراطورية الشر)، ثم استخدمت الاتهام نفسه تجاه من أسمتهم بالدول المارقة، أي الدول التي ترعى الإرهاب، وهو المصطلح الذي ظهر بشكل جلي في عهد الرئيس الأميركي "بيل كلينتون"، ثم تطور ليصبح أكثر أتساعاً في عام 2001 بعد أحداث 11 أيلول، إذ أطلق الرئيس "جورج بوش الأبن" مصطلحاً جديداً أسماه دول "محور الشر" الذي يعد أمتداداً للمفهوم السابق الذي نادى به "بيل كلينتون".

وعقب أحداث 11 أيلول 2001، بدأت تتحد ملامح السياسة الأمريكية الجديدة من خلال مبدأ مهم يمكن أستخلاصه من إحدى الخطب التي ألقاها "جورج بوش الأبن"، إذ أعلن أن كل دولة وفي كل مكان بالعالم يجب أن تتبنى موقفاً معيناً (أما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين) (فهمي، 2006: 73).

وبعد تولي الرئيس "بوش الأبن" السلطة، أعلن عن إستراتيجية جديدة تمثلت بالاستخدام المباشر للقوة العسكرية على أساس نوايا الخصم وليس أفعاله. واستناداً إلى ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق في 20 آذار – 9 نيسان 2003، بزعم وجود علاقات بين العراق وبين منظمات إرهابية أهمها تنظيم القاعدة (سعيد وآخرون، 2003: 200).

والحقيقة أن دافع مكافحة الإرهاب الذي تبنته الإدارة الأمريكية كان أحد المبررات لشن الحرب على العراق وأن هذه الدعوة تجلت بشكل واضح مع وصول التيار المتشدد من المحافظين الجدد في إدارة "بوش الأبن"، وجاءت الظروف مواتية مع إحداث 11 أيلول 2001، لتستخدم هذه الأحداث كأحد المزاعم لشن الحرب على الإرهاب وفي أي مكان في العالم تظن الولايات المتحدة الأمريكية أنه يشكل خطراً على أمنها القومي ومصالحها الحيوية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، لذا بدأت بوضع الإستراتيجية الجديدة التي تقوم على الضربات الوقائية موضع التطبيق، وأعلنت أنها لن تقبل أي تسوية مع من تسميهم الإرهابيين باعتبار أن الإرهاب غير شرعي، كتجارة الرقيق وقراصنة البحر والإبادة الجماعية، وبالتالي لابد أن يكون مصيره مثل مصيرها، مستدركة أنها تعرف أن الحرب على الإرهاب ليست مثل أي حرب أخرى في تأريخها فهي حرب مفتوحة، ومن هنا فأن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على الانتصار على الإرهاب بالطرق الاتية: (شعيبي وآخرون، 2004: 110، 111)

1. تدمير المنظمات الإرهابية وقياداتها وإمكانياتها ومن يدعمها.
2. التعاون مع حلفائها (أي حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية) ضد المنظمات الإرهابية للقضاء عليها.

3. التركيز على الإمكانيات المادية للإرهابيين وتجميد أموالهم وأموال من يدعمهم.

لقد مثّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية، وما أعقبها من تداعيات إذ سعت الأخيرة إلى تشكيل تحالف دولي بحجة مكافحة أو الحرب على الإرهاب، وقيامها بشن ما أسمته (الحرب ضد الإرهاب) والتي بدأت مرحلتها الأولى في 7/ 10/ 2001، على أفغانستان، إذ أكد المسؤولون الأمريكيون على أن هذه الحرب ستكون طويلة ومتعددة الأساليب وغير تقليدية وعلى غرار الحرب الباردة.

أما موقف النظام العراقي من هذه الهجمات فانه لم يأتِ على مثل ما قامت به دول العالم من أدانه وشجب وأستنكار لهذا العمل الذي عرف بالإرهاب الخطير، وعُدَّ ما حدث مجرد حصاد طبيعي لسياسات الغطرسة والهيمنة والكيل بمكيالين. وفي المدة اللاحقة لشن الحرب على أفغانستان فقد أدان العراق الاحتلال الأميركي والعمل العسكري وعدَّه إرهاباً تمارسه الدول العظمى لصالحها وليس حرباً على الإرهاب (التقرير الإستراتيجي الخليجي، 2002: 127).

لكن ما يهمليست تصريحات النظام العراقي غير المتوافقة مع المعسكر الذي يقود الحرب على الإرهاب، لكن الذي يهم هو عمل الإدارة الأمريكية لتوسيع دائرة الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول 2001، لذا فأنه، ومنذ الأيام الأولى "الحرب على الإرهاب، صدرت تصريحات لمسؤولين أميركيين تؤكد أن الحرب تستهدف دولاً وقواعدً وتنظيمات الإرهاب في شتى بقاع العالم، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في 9/28 /2001 في استصدار قرار من مجلس الامن رقم (1373) على أساس الفصل السابع من الميثاق، الذي يقضي بفرض الالتزامات على الدول بشان مكافحة الإرهاب وفرض عقوبات على الدول التي لا تتعاون في مكافحة الإرهاب.

وبدأت الحملة الدعائية ضد العراق بوجوب شن حربعليه كونه أحد الدول المارقة التي ترعى الإرهاب، علماً أن الحقائق لم تثبت تورط العراق بإحداث 11 أيلول 2001، إذ قال "بول ولفووفيتز" نائب رئيس الدفاع في اجتماع مع بوش في (منتجع كامب ديفيد) بتأريخ 15 ايلول 2001: (أن ما يطلبه الرئيس يمكن أن يتحقق في حالة واحدة هي حالة أن نوجه ضربتنا إلى الدول الراعية للإرهاب أو الدول الإرهابية، والعراق أول القائمة بوجود شخص "صدام حسين" على رأسه) (هيكل، 2003: 226).

وعلى النسق نفسه قال "رامسيفلد" :(هناك نقطة سوف يتحتم علينا عندها أن نقوم بشي ما في مكان ما من العالم وفي مكان آخر غير أفغانستان، وذلك ما قلته وكررته وما زلت أقوله وأكرره، لكن هناك من لا يريدون أن يسمعوا بأن نوجه ضرباتنا بعد الآن إلى الدول الراعية للإرهاب والدول الإرهابية، والعراق أول هذه الدول (صدام حسين) ليس له صديق في العالم يدافع عنه حتى روسيا والصين، وهو رجل يصعب على أحد أن يقول كلمة طيبة في حقه) (هيكل، 2003: 233، 234).

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها المملكة المتحدة لتبرير الحرب ضد العراق بحجة إرتباط النظام العراقي بجماعات إرهابية إسلامية راديكالية كتنظيم القاعدة وأنصار الإسلام، بل أن الإدعاءات الأمريكية هذه قد وجهت إلى العراق دون دليل عندما شنت هجمات 11 أيلول على نيويورك وواشنطن، على أساس أن أحد منفذي هذه الهجمات عراقي الجنسية، كما حاولت ربط العراق بالجماعات الراديكالية إلى تاريخ أبعد من ذلك عندما ادعت في تفجيرات 1993 في داخل أميركا، بأن العراق متورط بهذه التفجيرات وبالإعلان نفسه لم تقدم أي دليل أو شبهة معينة تدل على الشيء نفسه (عبدالناصر، 2008: 70).

هذا الزعم عارٍ عن الصحة لأسباب ومبررات عدة، أهمها أن النظام العراقي يتسم بالعلمانية، ولا توجد أي علاقة مع الراديكاليين الإسلاميين بسبب الشكوك المتبادلة من جهة، والاختلاف الأيديولوجي والعقائدي من جهة أخرى، فضلاً عن اتهام حزب البعث بتصفية مثل هكذا حركات وقمعها.كما لا يخفى على الجميع تصريحات "أسَامة بن لادن" قبيل الحرب الأمريكية على العراق الذي وصف "نظام صدام حسين" (بالكافر)، وهذا ما يؤكد تضارب المنهج والفكر وعدم إمكانية الالتقاء أو وجود ارتباط بينهما، إذ أعلنت التنظيمات الإسلامية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة إبان الحرب وبعدها دعمها للعراق والوقوف بوجه الغزو الصليبي الأميركي وهذا الدافع لا يحتوي أي نوع من التماثل الإيديولوجي بقدر ارتكازه على معطى ديني (عبدالناصر، 2008: 71، 72).

ومع احتلال العراق رسمياً، وتبين زيف ادعاء وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق، وبعد الإطاحة بنظام "صدام حسين" وإلقاء القبض عليه، لم يبقَ لدى الولايات المتحدة الأمريكية سوى شعار واحد تعلنه لتبرير حربها وبقائها على أرض الرافدين، ألا وهو دافع الحرب على الإرهاب، والذي تصاعد بشكل ملحوظ ضد القوات الأمريكية وضد الحكومة التي تم تشكيلها بعد احتلال العراق. لذا نجد أن الرئيس "بوش الأبن" كان يحذر دائماً من وضع جدول زمني محدد للانسحاب العسكري من العراق، وبالتالي فانه سيعني أن الإرهاب قد انتصر في الحرب. ونجد أن "بوش الأبن" قد طلب من الأميركيين، في ظل تصاعد أعمال المقاومة ضد قواته العسكرية الموجودة على أرض العراق، بالتحلي بالصبر لتحقيق النصر رغم الخسائر التي تتلقاها قواته (خطاب بوش، 2004).

لذا تحول العراق من منطقة شبه خالية من أعمال العنف ومن الجماعات الإسلامية الراديكالية – لاسيما المناطق التي كانت تحت إدارة النظام الحاكم – إلى منطقة استقطاب لهذه الجماعات، والتي

جاءت إما لتصفية الحساب مع الولايات المتحدة الأمريكية بعدَّها عدواً صليبياً ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تستقطب هذه الجماعات لكي تجعل من العراق منطقة تصفية حسابات (نديم، 2007: 7).

تتضمن عملية (تحرير العراق) في جزء مهم كبير منها مسالة مكافحة الإرهاب، ولقد كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن توجه ضربات إلى هذه المنظمات والجماعات لكنها وسعت كل خياراتها لجمعه في العراق (تحت شعار العراق ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب) وهذا كان واضحاً منذ أول يوم من دخول الولايات المتحدة الأمريكية إذ تمهلت في مراقبة الحدود أو غفلت عنها، فضلاً عن قيامها بحل الجيش العراقي السابق والمؤسسات الأمنية التي تشكل قطاعاً كبيراً من المجتمع. لقد أدت سياسة بوش وتصريحاته حول جعل العراق ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب إلى ازدياد العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية والعراقية، بل طالت حتى المدنيين الذين كانوا واقعين بين مطرقة الولايات المتحدة الأمريكية وسندان الحركات الراديكالية الإسلامية الذين يطلق عليهم تسمية الجهاديين، هذا الفلَتان الأمني تسبب في:

أ. تدهور الوضع الأمني في العراق بصورة عامة، فضلاً عن التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ب. النيل من سمعة العراق ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت تشييد أنموذج ديمقراطي تعددي كتجربة انتقالية نحو شرق أوسط جديد.

وقد نشر تقرير سري لوكالة الاستخبارات الأمريكية يؤكد زيادة خطر ما سماه الإرهاب العالمي بعد حرب العراق، هذا التقرير ولد جدلاً حاداً بين إدارة الرئيس الأميركي" جورج بوش الأبن" والمعارضة من

الديمقراطيين. التقرير يؤكد في مضمونه أن حرب العراق أفرزت جيلاً جديداً (من الجهاديين) ويؤكد التقرير أن ثمة أربعة عوامل رئيسة لانتشار الإرهاب هي:

1. الاعتداءات الظالمة في العالم الإسلامي.
2. الجهاد والمقاومة في العراق.
3. بطء مسارات الإصلاح في العالم العربي.
4. المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤكد التقرير أيضا بأن الحركة الجهادية العالمية التي تضم الشبكات المرتبطة والملتحقة بتنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية المستقلة والشبكات والخلايا الناشئة تتطور وتتأقلم مع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وتذكر كثير من مصادر التقرير أن الناشطين الذين يعرفون أنفسهم بأنهم مجاهدون يزدادون سواء على الصعيد العددي أم الانتشار الجغرافي. ويؤكد التقرير هذا الاتجاه بالقول: بأن التهديدات ضد المصالح الأمريكية في داخل الولايات المتحدة وفي الخارج ستزداد، مما سيؤدي إلى زيادة وتيرة الهجمات في العالم، وأصبح العراق قضية أساسية للجهاديين تغذي الضغينة العميقة حيال الوجود الأمريكي في العالم الإسلامي. ويعترف التحليل الإستخباري في هذا التقرير بأن التفسير المتشدد للشريعة الإسلامية لا يحظى بتأييد كبير بين المسلمين، بيد أن قدرة الجماعات الجهادية القتالية على استقطاب المؤيدين والأنصار مستمدة من وجود واستمرار الأحتلال الأجنبي والعداوة والكراهية ضد الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي (غرايبة، نهاية الحرب على الإرهاب بحث منشور).

إذ أن الدوافع الإستراتيجية التي أعلنتها واشنطن لشن حربها على العراق تمركزت في ثلاثة دوافع أساسية: **الدافع الأول** والأساس للحرب هو امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ومحاولة الولايات

المتحدة الأمريكية تدميرها، فهذا الدافع كان افتراضياً روجت له لتبرير حربها بسبب رغبة النظام العراقي بامتلاكها فما لبث أن تبين زيف الادعاءات بعد الحرب بأشهر قليلة وان كل ما تناقلته وكالات الأنباء والصحف على ألسنة المسؤولين الأمريكان غير صحيح. إما **الدافع الثاني** الذي كانت تعول عليه الولايات المتحدة الأمريكية هو الإطاحة بنظام "صدام حسين" بعدَّه دافعاً واقعياً استندت عليه باعتباره نظاماً استبدادياً سعى لقلقة المنطقة والإضرار بمصالحها، لذا فأن هذا الدافع قد تحقق بالإطاحة بهذا النظام وسعت الولايات المتحدة إلى محاولة بناء نظام ديمقراطي كأنموذج يُحتذى به على مستوى الشرق الأوسط وهي ما تسمي بديمقراطية القوة،لأن التغيير جاء بالقوة الخارجية، إما **الدافع الثالث** وهو دافع لم يكن على أرض الواقع في العراق وهو الحرب على الإرهاب إذ إن كل الحقائق والأدلة على أرض الواقع لم تثبت تورط العراق ونظام "صدام حسين" بالذات بأي تنظيم إسلامي راديكالي كتنظيم القاعدة وأنصار الإسلام، بل على العكس أزداد وجود هذه الجماعات والمنظمات بعد الأحتلال، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية تعول على هذا الدافع وتبرر حربها وبالتالي وجودها على أرض العراق حتى مع انتهاء المدة المحددة لبقائها في نهاية عام 2008، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت على عقد اتفاقية أمنية مع الحكومة العراقية مما يؤمن الوجود العسكري على أرض العراق بموجب هذه الاتفاقية على أساس مساعدة الدولة العراقية الجديدة الناشئة وبطلب من الحكومة العراقية.

المبحث الثاني

الدوافع الإستراتيجية الأمريكية غير المعلنة لاحتلال العراق

من السذاجة بمكان ومن غير الممكن، اعتماد الذرائع الأمريكية في تفسير حربها على العراق واحتلالها إياه، فالقاعدة تقول، إن ذرائع أي حرب تستتر خلفها الدوافع والأهداف الحقيقية للاحتراب. وعبر التاريخ وقبل أن تكشف الأيام دوافع الحروب، فإنه ما من أطراف متحاربة أعلنت عن نواياها الحقيقية للوهلة الأولى. فالذي حصل في العراق لا تتوقف عنده هذه الذرائع المعلنة، بل أن هذه الدوافع المعلنة ما هي إلا خطوة على طريق مشروع أكبر يكون فيه الوطن العربي قاعدة انطلاق لتحقيق المشروع الأمريكي الجديد، (مشروع الشرق الأوسط الجديد) مهما تسترت الإدارة الأمريكية بالدوافع المعلنة. بل أن هناك من يرى أن الدوافع الخفية هي التي يطلق عليها تسمية الدوافع أو الأهداف الحقيقية للإحتراب (الأنباري، د.ت: 32).

ومن هنا عمد الباحث إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: أمنإسرائيل.
- المطلب الثاني: تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المطلب الأول: أمن إسرائيل

تظل (إسرائيل) جزءاً مهماً في منظومة الأمن الأمريكي بالنظر لتشابك الأوضاع والمهام والمصالح بينهما، لذا يبقى موضوع تحقيق الأمن (الإسرائيلي) مسألة محورية في السلوكيات والسياسات الأمريكية تجاه المشرق العربي، وهذا ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث المستمر وبالضغط

واستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية لإضعاف الدول المجاورة (لإسرائيل) امتداداً لتأمين عمق أمني لها يصل إلى أطراف الوطن العربي (المعموري وآخرون، 2007: 98).

وإلى حدٍ ما نجح اليهود الأمريكيون في جعل أمن(إسرائيل) جزءاً من السياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بترسيخ جذور (إسرائيل) كغدة سرطانية في المنطقة، ومن خلالها عملت على تأمين مصالحها والسيطرة على الثروات العربية، علماً أن عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية لا يشكلون أكثر من 5.2% من نسبة السكان الذين ينتظمون في (ايباك) (خميس، 2008: 193)، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ زمن ليس بالقصير وعبر مجموعة مبادرات وإجراءات إلى: (المعموري، 2007: 98، 99)

- إبعاد دور مصر وتحجيمهعبر معاهدة (كامب ديفيد) بعيداً عن القضايا العربية.
- قطع الطريق على أية محاولة للتقارب العربي – العربي.
- جر البلدان العربية لمشاريع إقليمية (شرق أوسطية والشرق الأوسط الكبير).
- تصعيد الدور الإسرائيلي كيما تنتقل من دولة متحالفة إلى دولة إمبريالية إقليمية تمهيداً لتهيئتها كدولة عظمى في إطار توسيع مجلس الأمن الدولي.

هذه الأهداف لا تبتعد كثيراً عن إستراتيجية (إسرائيل) التي نشرتها مجلة (كيفونيم) التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1982، وذلك فيما يخص العراق كما جاء في الفقرة السادسة من أصل الوثيقة:

- إن العراق لا يختلف عن جيرانه لكن الأغلبية فيه من الشيعة ومن السُنة، أن 65% من السكان ليس لهم تأثير على الدولة التي تشكل الفئة الحاكمة فيها 20 % إلى جانب الأقلية الكردية في الشمال.

- ولولا القوة العسكرية للنظام الحاكم وأموال البترول. لما كان بالإمكان أن يختلف العراق عن ماضي لبنان وحاضر سوريا .
- إن العراق الغني بالنفط والذي تكثر فيه الفرقة والعداء الداخلي (هو المرشح الثاني لتحقيق أهداف إسرائيل) وتقصد الوثيقة أن العراق هو المرشح للخروج بعد مصر.
- إن تفتيت العراق هو أهم بكثير من تفتيت سوريا وذلك لأن العراق أقوى من سوريا.
- إن في العراق خطورة على أمن (إسرائيل) في المدى القريب أكبر من الخطورة النابعة من أي دولة اقليمية أخرى.
- وسوف يصبح بالإمكان تقسيم العراق إلى مقاطعات إقليمية وطائفية كما حدث في سوريا في العهد العثماني .
- وبذلك يمكن إقامة ثلاث دويلات أو أكثر حول المدن العراقية، دولة البصرة ودولة بغداد ودولة الموصل، بينما تنفصل المناطق الشيعية عن الشمال الكردي والسني في معظمه (المعموري، 2007: 98، 99).

ويعود السبب في الاهتمام بالعراق من جانب (إسرائيل) كون الأخيرة عانت من العراق ومواقفه من أول انخراط لهُ في سلسلة طويلة من الصراعات العربية – (الإسرائيلية) المسلحة من أجل فلسطين (كولي، 2006: 99).

وبقى العراق منذ حرب 1948– 1949 إلى قبل احتلاله رافضاً لكل الاتفاقيات التي عقدت بين العرب و(إسرائيل)، سواء إتفاقيات وقف إطلاق النار، أو معاهدات السلام الرسمية التي مكنت إدارة "كارتر" و"كلينتون" من التوصل إليها في الولايات المتحدة بين مصر و(إسرائيل) 1979، وبين الأردن

و(إسرائيل) عام 1994. لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى اعتماد إستراتيجية تخرجها من المستنقع العراقي بعد الاحتلال باتجاه إقامة عراق ديمقراطي جديد، في محاولة منها إلى صنعه بتغيير موقفه تجاه التطبيع مع (إسرائيل) (كولي، 2006: 117).

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، خرج العراق بقوة عسكرة كبيرة وبجيش مكون من (26) فرقة، فضلا عن إعلان العراق انتصاره، وبدل من أن يقوم العراق بتضميد جراحه من الحرب التي دامت ثمان سنوات، أخذه بالتلويح والتهديد (لإسرائيل).

وفي حرب الخليج الثانية قام "صدام حسين" بتوجيه ضربة إلى (إسرائيل) بـ(39) صاروخاً نوع (سكود) دكت عاصمتها "تل أبيب"، هذه الضربة زادت وأثارت مشاعر الخوف وانعدام الأمن، إذ كانت (إسرائيل) تريد الرد على هذا الهجوم الذي تعرضت له، إلا أن الضغط الأميركي عليها حال دون ذلك، خوفاً من تشتيت الرأي العام العربي لاسيما الخليج العربي. هذه العوامل كلها ساعدت في ضغط على الولايات المتحدة من قبل (إسرائيل) باتجاه تسريع الحرب على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين بأي وسيلة كانت واستبداله بنظام أكثر طواعية وموالاو للمعسكر الغربي، بحيث لا يشكل خطراً على أمنها في المستقبل، ويختفي دور العراق المعارض للاتفاقيات التي عقدت مع العرب (حرب الخليج الثانية، 1994: 22).

وعلى هذا النحو كان (لإسرائيل) دور كبير ومؤثر ساعد على الدعوة إلى الحرب على العراق، وأن كان هذا الدور الذي مارسته (إسرائيل) غير واضح المعالم، فضلاً عن ذلك فأن الضغط (الإسرائيلي) الذي قاده اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن هو العامل الأوحد وراء قرار الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه الحرب، إلا أنه كان عنصراً في غاية الأهمية والقوة. بل أن

الكثير من الأميركيين يعتقدون بأن الحرب على العراق كانت حرباً من أجل النفط وأمن(إسرائيل) لجعل (إسرائيل) تشعر بأمن اكبر.

وقد صرح "فيليب زيليكو" بالقول: (إن التهديد الحقيقي للعراق لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية بل كان التهديد موجهاً (لإسرائيل) وقال في موضع أخر وأمام نخبة من أساتذة (جامعة فرجينيا) في أيلول 2002، أن الحكومة الأمريكية لا تريد التأكيد على هذه النقطة – أي أمن(إسرائيل) – لأنها لا تحضى بشعبية (فهيم، 2006).

ومنذ بدء الاستعدادات العسكرية الأمريكية – البريطانية لغزو العراق، وضعت (إسرائيل) نفسها في واجهة الأحداث الأمامية لهذا الغزو، تعدَّ الحرب التي تشنها أمريكا وبريطانيا على العراق هي حرب (إسرائيلية) ، تأسيساً على الفكرة (الإسرائيلية) القائلة: بأن أي حدث أو تغيير قد يتأتي من هذا الغزو سيغير الوضع في المنطقة وفي (إسرائيل) بالذات، باعتبار أن نتائج الغزو ستصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية (الإسرائيلية) (أبوهدبة، 2005: 1).

كما أشار "بنيامين نيتانياهو" في مقالة له في"الوول ستريت جورنال" بعنوان (قضية إسقاط صدام حسين) إلى: (أن الحد الأدنى في هذه القضية هو خلع هذا النظام، واعتقد أنني أتكلم باسم الأغلبية الساحقة من الشعب (الإسرائيلي) الذي يؤيد القيام بضربة إجهاضية ضد نظام "صدام حسين" كونه يهدد أمننا) (فهيم، 2006).

وفي خلال الأشهر القليلة التي سبقت غزو العراق قامَ "ديك تشيني" بعقد لقاءات مع (70) خبيراً (إسرائيلياً) في مختلف المجالات، ناقشهم في كيفية حسم المواجهة مع العراق، وأشار العديد من

المعلقين (الإسرائيليين) أن "تشيني" كان مبهوراً جداً بمهنة هؤلاء الخبراء (الإسرائيليين) في تقديم المعلومات والاستشارات.

وقال نائب رئيس الوزراء (الإسرائيلي) آنذاك "شيمون بيريز" في تصريحات نقلتها الإذاعة (الإسرائيلية) العامة قبل الحرب، بأن "صدام حسين" سبب للعراق ولنفسه خسارة كبيرة، لأنه هدد أمن(إسرائيل) مِراراً . بل يرى "أفرائيم سنيه" نائب وزير الدفاع (الإسرائيلي) بعد إسقاط نظام صدام حسين، بأنه (تم إحقاق الحق بإسقاط نظام "صدام حسين" وأنه تم إقامة العدالة بإعدام صدام حسين الذي أطلق على إسرائيل 39 صاروخاً في حرب الخليج الثانية) (إسرائيل، إحقاق العدل بإعدام صدام حسين، مقالة منشورة، 2006).

وأثناء مرحلة التحضير للحرب على العراق كانت مجموعة سرية من رجال المخابرات الإسرائيليين تزود (مكتب التخطيط الخاصة) في وزارة الدفاع الأمريكية بمعلومات إستخبارية دقيقة عن طريق مصادرها وتقنيتها الإستخباراتية حول العراق أيضاً. وفي أثناء مرحلة التحضير للحرب على العراق كانت هناك العديد من المؤشرات التي تربط الغزو (بإسرائيل)، فالمنظمات اليهودية الأمريكية عكست الموقف الأميركي الرسمي، الذي يتلخص ظاهرياً بأن (إسرائيل) لن تتدخل في الحرب على العراق حتى لا يتأثر الرأي العام الأميركي، الذي كان موقفه في معظمه مؤيداً للحرب. والحقيقة، وكما أشار الإعلامي "مايكل كينسلي"، بأنه نادراً ما كان يشار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى دور (إسرائيل) في الحرب على العراق، لا في الرأي العام الأميركي ولا في الجدل السياسي القائم آنذاك، والسبب واضح، فلا أحد من المؤيدين أو المعارضين يريد لعداء السياسة أن يبرز مما يؤدي إلى تفتيت الرأي العام، وأن تبدو صورة اليهود كمستشارين للملك الذي يهمسون في أذنه حتى يبيع البلد لمصالح

دولة أجنبية. وهذا ينبع من قاعدة مفادها:(أن مصالح أميركا و(إسرائيل) تتطابق وتتشابك، وهذه الحرب مفيدة لأميركا و(إسرائيل). وفي الوقت نفسه أراد الأمريكيون و(الإسرائيليون) فك أي أرتباط بين القضية الفلسطينية وقضية الحرب على العراق). فالأميركيون ولتحقيق أمن(إسرائيل) يأملون بصدق أن يصبح العراق العدو سابقاً، شريك السلام لاحقاً حال إقامة حكومة تمثل العراقيين، وبالتالي تأمين جبهة الشرق لصالح (إسرائيل) والمنطقة على وجه سواء (الناشف، 2005).

وحين بدأت الحرب الأمريكية على العراق حاولت (إسرائيل) اتخاذ جانب الحياد من خلال إدعائها بأن هذه الحرب ليس لها (ناقة ولا جمل)، وكان من أبرز ما جاء في بيان وزارة الدفاع (الإسرائيلية) بشان العراق في 2003/3/19 ما يأتي: (خميس، 2008: 196، 197)

1. إن (إسرائيل) جزء من الصراع بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.
2. إن (إسرائيل) تؤيد كلياً قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالعراق وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، بقيادة "بوش الأبن" بهدف نزع أسلحة العراق غير التقليدية.
3. إن (إسرائيل) لن تشارك في العمل العسكري ضد العراق، وأن مصالح الولايات المتحدة هي التي تحكم مواقفها ضد العراق.
4. إن (إسرائيل) كجزء من العالم (الحر الديمقراطي) تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تكافح ضد الإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة غير التقليدية.

إلا أن الفترة التي سبقت دخول القوات الأمريكية إلى الأراضي العراقية أثبتت العكس، فقد أدت (إسرائيل) دوراً كبيراً في تحريض الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات صنع القرار على خوض الحرب على العراق– كما أشير فيما سبق عن دور (إسرائيل) (خميس، 2008: 196، 197).

ولقد حرص الأمريكان و(الإسرائيليون) على إخفاء المشاركة العسكرية (الإسرائيلية) في الجيش الأميركي الذي قام بعملية الهجوم على العراق، لأن الأميركيين يدركون حساسية الشعب العراقي والعربي من الحضور (الإسرائيلي)، إلا أن هناك كلاماً كثيراً حول الدور (الإسرائيلي) في المشاركة بغزو العراق. ويختم الحديث عن الدور (الإسرائيلي) في الحرب على العراق والضغط باتجاه الحرب لتحقيق أمنها بتصريح السفير الأميركي في (إسرائيل) إذ قال: (تشارك الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل الانتصارات والمحن، ونحن الأميركيون والإسرائيليون، حقاً أخوة...، على الأرض وفي الفضاء ..)، أما السفير البريطاني في (إسرائيل) فقد قال: (نشكر الحكومة الإسرائيلية وشعبها لدعم قوات التحالف العاملة في الخليج) (الخفاجي، 2008: 44).

كما لا يفوت الباحث أن يذكر تصريحات الرئيس العراقي "جلال الطالباني" الذي أكد بالقول على الأهمية البالغة التي توليها واشنطن لمنطقة الخليج العربي ونفطها وأمن (إسرائيل)، إذ قال: (إن صدام حسين كان يشكل خطراً على حليف أميركا الأساسي (إسرائيل) وأضاف ((بأن أميركا وبالقضاء على نظام صدام حسين أنجزت عملاً مهماً لمصالحها في المنطقة وتحقيق أمن(إسرائيل)) (تصريح جلال الطالباني، 2008).

وتأسيساً على ذلك وبالنظر إلى إخلاص المحافظين الجدد (لإسرائيل) واهتمامهم بالعراق وتأثيرهم الشديد في إدارة "بوش الأبن"، فليس من المستغرب أن كثيراً من المحللين السياسيين والمفكرين قد شككوا بأن دافع الحرب لم يكن مكافحة الإرهاب والديمقراطية، وإنما تم تصميمها لخدمة المصالح (الإسرائيلية) والحفاظ على أمنها، لأن (إسرائيل) هي الخنجر في خاصرة البلدان العربية، إذ تعد (إسرائيل) نقطة ارتكاز مهمة للولايات المتحدة الأمريكية وشريكاً لا يمكن التخلي عنه، فأمن(إسرائيل)

إذا تحقق فأنه في الوقت نفسه سوف يؤمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والسياسية والاقتصادية في المنطقة.

المطلب الثاني: تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير

يخطئ من يظن أن فكرة مشروع النظام الشرق أوسطي جديدة، وأنها ترتبط بما كتبه "شيمون بيريزرئيس" وزراء (إسرائيل) سنة 1991 أو ما يسمى (بالشرق الأوسط الكبير) الذي دعى إليه المسؤولون في إدارة الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش"، بل إنها قديمة، وترجع إلى بدايات القرن العشرين، ولقد بذل الغرب، ممثلاً بصورة خاصة بالدول الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، جهوداً حثيثة لإشاعة مصطلح الشرق الأوسط، وتوضيح حدوده، ورسم مستقبله. كان النفط وإسرائيل، العامليناالأساسيين وراء هذا الاهتمام بهذه المنطقة الحيوية من العالم (العلاف، 2006: 8).

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت عن مشروع الشرق الأوسط وبصورة غير خفية عن الآخرين، إلا أن وسائل تطبيق المشروع وأهدافه الخفية بقت تعمل خلف الكواليس، وكان من الدوافع الإستراتيجية الأمريكية لغزو العراق هو إعادة ترتيب الشرق الأوسط، لذا سيركز الباحث في هذا الموطن على مسالتين مهمتين هما: مسالة إدخال إسرائيل في ترتيبات إقليمية جديدة، والمسألة الثانية هي مسالة تشكيل محور لمحاصرة الدول والحركات المناوئة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لاسيما إيران وسوريا. (دلبح، 2004).

وقبل الخوض في غمار هاتين النقطتين، فأنه يتعين إعطاء خلفية تاريخية مبسطة حول مفهوم الشرق الأوسط ثم ننطلق منها لتوضيح هذا الدافع الأميركي غير المعلن لهذا المشروع الذي يعد العراق جزءً مهماً منه لاسيما بعد الأحتلال.

وحتى لا يغيب عن الذهن استخدام (الشرق الأوسط) طرق القوى الاستعمارية الأوربية أثناء الحرب العالمية الأولى بعد ظهور الوعي القومي العربي أثره في تقهقر رجل أوربا المريض تركيا، لاسيما بعد فرض (سياسية التتريك) على المجتمعات العربية وبعدما تبين غروب شمس الدولة العثمانية، إذ بدأ تسويق مشاريع مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية الاستعمارية واتفاقيات ومعاهدات لتقسيم تركة تركيا في الوطن العربي آنذاك بين الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية .

أي أن الدعوة (الشرق أوسطية) ليست جديدة على المنطقة كما يبدو للبعض، فهذا المشروع قديم قدم الأهداف التوسعية للقوى الدولية. وقد مرت الفكرة بعدة مراحل من أجل أن يتم ترتيب المنطقة على قواعدها وأسسها لكنها في صيغتها الجديدة على وفق الترتيب الحالي، وإيجاد صيغة للتعاون الإقليمي، تهدف إلى طمس الهوية العربية وتذويبها عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي تكون (إسرائيل) فيه أكثر تفوقاً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ولا شك أن المجالات الثقافية هي الأخطر بين الأهداف المبتغاة في هذا الترتيب الجديد. وكانت بداية التطبيق الفعلي لهذه السياسة الأستعمارية هو معاهدة "سايكس بيكو" عام 1916، التي تم تدبيجها في غفلة من الزمن العربي، ولم يكن مفهوم (الشرق الأوسط) حينها يشير في حقيقته إلى حيز جغرافي محدد بذاته ولا إلى تأريخ محدد لشعوب المنطقة، بل أرتكز في أساسه إلى نظرة أوروبا الأستعمارية إلى أوروبا كمركز جاذب للعالم يقع خارج الشرق الأوسط، وبالتالي كمناطق إستعمارية يقودها قطب واحد هو القطب الأستعماري العالمي .

إن الشرق أوسطية كفكرة تعود إلى مركز خارج (الشرق الأوسط) هو أوروبا تاريخياً والى الغرب وفيه الآن الولايات المتحدة الأمريكية قطبه الكبير، وهي لم تعبر مطلقاً عن حيز جغرافي بذاته

بل تطورت الفكرة تبعاً لتغيير المشاريع الغربية والأمريكية تجاه المنطقة (المخادمي، 2008: 43، 45).

مصطلح الشرق الأوسط مصطلح يعبر عن مركزية أوربية، ويبدو أن "الفرد ماهان" (Alfredmahn) هو أول من استخدمه عام 1902، في دراسة إستراتيجية حول القوة البحرية يرى فيها أهمية وجود مثل مالطة وجبل طارق خاصةً (بالشرق الأوسط). كما أشار إلى حاجة البحرية البريطانية إلى تسهيلات تمكنها من تركيز قوة إذا دعت الضرورة، ودعا إلى تعاون ألماني – بريطاني، وذلك بمناسبة التوتر الناجم عن خطة سكة الحديد بين برلين وبغداد الذي أدى إلى اقتطاع الكويت من العراق في ذلك الوقت (بيومي، 2008 : 824).

ولقد كتب "ونستون تشرشل" في مذكراته عن الحرب العالمية الثانية، عن مفهومه (للشرق الأوسط)، وذلك في 26 آب 1942، قائلاً: (إني كنت اشعر على الدوام أن تسمية مصر والمشرق وتركيا بأسم (ميدل أيست) (الشرق الأوسط) لم تكن من المسميات الموفقة، فان هذه البلاد تؤلف الشرق الأدنى، وإيران والعراق تؤلفان الشرق الأوسط، وبلاد الهند وبورما وماليزيا تؤلف الشرق، أما الصين واليابان فتؤلفان الشرق الأقصى). وقام "تشرشل" فيما بعد بإعادة تقسيم القيادة العسكرية، إلى قيادة الشرق الأدنى وتحتوي على مصر وسوريا وفلسطين ومركزها القاهرة، وقيادة الشرق الأوسط، وتشمل العراق وإيران، ومركزها بغداد.

وفي عام 1951 وفي مجلس العموم البريطاني وجه أحد النواب سؤالاً للحكومة عن البلاد التي تدخل ضمن اصطلاح الشرق الأدنى، فأجابه وكيل وزارة الخارجية آنذاك قائلا: (إن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطنة العثمانية يعتبر الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي،

ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط. ومجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير تشمل: (مصر، العراق، سوريا، لبنان، إسرائيل، العربية السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، مسقط، محمية عدن واليمن). أي ما يعرف بالوطن العربي مع اقتطاع المغرب العربي الكبير، ومع إضافة إسرائيل بديلاً عن فلسطين) (رياض، 2004).

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ركزت على مفهوم (الشرق الأوسط) بمعناه الأخير، مع إضافة تركيا وإيران – وذلك في الإعلام وفي المؤسسات الدولية ووزارة الخارجية في كل ما يتعلق بالصراع العربي– الاسرائيلي، ونجحت في تسييد هذا المفهوم كبديل عن الوطن العربي أو العالم العربي... إلخ. فإنها ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي اتخذت منحى جديد. فقد قدم "بيتر دويجنان" بالمشاركة مع "إل إتش غان" دراسة عن الشرق الأوسط لصانع القرار الأمريكي، أشارا فيها: إلى أن "لفظة الشرق الأوسط لفظة اعتباطية، فهي تشمل بالمعنى الضيق مصر والجزيرة العربية وتركيا وإيران، أما بالمعنى الواسع فهي تشمل جميع المناطق الممتدة من شاطئ المحيط الأطلسي، وعبر شمال أفريقيا، وصولاً إلى حدود إيران الشرقية".

ولكن أخطر ما في هذا المفهوم الذي تجذر فيما بعد وتوسع بجهود العديدين من المختصين ودوائر صنع القرار **يتمثل في نقاط ثلاث:** (رياض، 2004)

الأولى: تسفيه وتقليل شأن المفهوم الضيق للشرق الأوسط، وفيما بعد إلغاؤه.

والثانية: الإشارة إلى أن هذه المنطقة الشاسعة تنطوي على اختلافات جغرافية وإثنية واسعة جداً، كما تحوي العديد من المناطق التي لكل منها تراثها التاريخي والحضاري الخاص بها،أي القول بعدم وحدته من جهة، وقبوله للتجزئة من جهة أخرى.

والثالثة: الأعتراف بوجود مؤشرات مشتركة بين بلدان (الشرق الأوسط)، يقع الإسلام في مقدمتها بوضوح. فالإسلام هو الذي أستحوذ على عالمها، والمنطقة تدين بالإسلام بإستثناء بعض الفئات. هذا العامل سوف يتم أستخدامه سلباً في منظور صراع الحضارات، ونهاية التاريخ من الزاوية الأيديولوجية الأمريكية، وفي استهداف ضربه، وربطه بالإرهاب في المنظور الإستراتيجي العسكري- السياسي (رياض، 2004).

والحقيقية تكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية كلما وجدت نفسها في ورطة تقدم على تغيير اسم المنطقة فمع بداية الحرب الباردة، تحوّلنا من (شرق أدنى) إلى (شرق أوسط) لكي يجري استيعاب تركيا وإيران وباكستان في الأحلاف المعادية للاتحاد السوفيتي، وكان أبرزها وأقصرها عمراً حلف بغداد. ثم تراجعت التسمية الجيوستراتيجية مع صعود حركة التحرر العربية التي فرضت تسمية (العالم العربي) على العالم أجمع أسماً للمشرق والمغرب العربيين معاً.

على أن نهاية الحرب الباردة أعادت فرض تسمية (الشرق الأوسط) وبُذلت جهود حثيثة، ولا تزال تبذل، لتعميد المنطقة (منطقة مينا) أي (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بديلاً عن (العالم العربي). فإذا سُئلتَ عن هويتك من الآن فصاعداً، فلا تنسَ أن تقول (إني ميناوي) بدلاً من عربي. ومع انتهاء الحرب الباردة ومطالع مشاريع الحلول السلمية للنزاع الإسرائيلي العربي، لاحت بشائر (الشرق الأوسط الجديد)، تتوسطه (إسرائيل) وعليه تهيمن، كما بشّر به "شيمون بيريس" في كتابه بالعنوان ذاته. ومع اشتداد حرب افغانستان واحتلال العراق لاحقاً، حتى أسقطت المسالة عن شرقنا الأوسط لصالح (المساحة) فإذا نحن قد فزنا بـ(الشرق الأوسط الأوسع) أو (الأكبر) ليشمل إلى جانب بلدان الجامعة العربية وإسرائيل كلاً من باكستان وأفغانستان (الشامي، 2007).

بعد هذا العرض المبسط عن تطور نشأة وتقلب مصطلح (الشرق الأوسط) فيتعين توضيح مضمون الشرق الأوسط الكبير (GM). بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2003 تروج لهذا المشروع وبصيغته الرسمية الذي طرح في قمة الثمانية الكبرى (G-8) في جزيرة (سي اسلاند) بجورجيا من 8- 10 حزيران 2004، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل ، كانت نقطة الخلاف الرئيسة في القمة هي العراق وإضفاء الديمقراطية على الشرق الأوسط كما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية، وينطلق المشروع من أن الشرق الأوسط يمثل تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي . ويواجه المشروع مجموعة تحديات كما أشارت تقارير التنمية سواء العربية منها أم الأممية (الأمم المتحدة) في الميادين الثلاثة: (الحرية والمعرفة وتمكين النساء) ويصل المشروع إلى أن هناك خيارين للشرق الأوسط وعلى وفق رؤية العولمة التي تطرحها الدول الكبرى: (جابر، 2006)

1. خيار الاستمرار في حالة التداعي.
2. خيار المعالجة.

وما يهم من المشروع هو الخيار الثاني لأنه يقدم المشروع كبديل بعنوان الإصلاح، ويحدد خمسة محاور للإصلاح:

- **المحور الأول:** تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح ويأتي ذلك من خلال التأكيد على المسائل الآتية :

أ- أهمية الديمقراطية والحرية ونشرها.

ب-حرية الرأي والعرب أدنى درجة في العالم في هذا المجال بعد افريقيا.

ج- الأنتخابات الحرة.

- **المحـور الثـاني:** بنـاء مجتمـع معرفـي: فالكتـب فـي البلـدان العربيـة تشـكل (1.1%) مـن الإنتـاج العالمي مما يتطلب البحث في إصلاح التعليم، وتقنية التعليم، وبرامج التعليم.
- **المحـور الثالـث:** توسيع الفرص الاقتصادية: من خلال (الخصخصة والاستثمار ومكافحة الفساد ورفع دعم الدولة ورفع الحواجز الكمركية والشفافية ... الخ).
- **المحور الرابع:** الإعلام الحر والمستقل.
- **المحـور الخـامس:** المجتمـع المـدني: مـن خـلال دعـم منظمـات المجتمـع المـدني والـربط بـين الديمقراطية وحقوق الإنسان وتمكين النساء.

هذا أهم ما جاء في مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبعد هذا العرض نستطيع أن نطرح المخطط الأميركي غير المعلن لاحتلال العراق من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير وهو إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط الذي يشكل العراق المركز الرئيس فيه وإدخال إسرائيل في ترتيبات إقليمية جديدة. (جابر، 2006)

إدخال إسرائيل في ترتيبات إقليمية جديدة من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير .

كثيرة هي الأسباب التي دعت الرئيس الأميركي"جورج بوش الابن" في أتخاذ قرار الحرب على العراق مطلع عام 2003، على الرغم من أن الشرق الأوسط الكبير لا يعد سبباً أولياً معلناً ، أو مرتفع الأهمية من بين العوامل الدافعة لأتخاذ قرار الحرب، فأنه يعد سبباً مهماً بحسبان الأهمية الإستراتيجيةوالجيوستراتيجية للمنطقة وموقع العراق منها، فضلاً عن أهمية (إسرائيل) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والارتباط الوثيق فيما بينهما (الزبيدي، 1981).

إنَّ مفهوم الشرق الأوسط الجديد، الذي بشّرت به الإدارةالأمريكية، في غضون أحتلال جيوشها للعراق، من الخطأ التعامل معه اليوم، بوصفه مشروعاً إستراتيجياً بات في عداد المشروعات الفاشلة، أو أنَّ الإدارة الأمريكية ذاتها قد طوت صفحته، بعدما اصطدمت نواياها بمصدّات مانعة، جعلتها تُغير مساراتها باتجاه أهداف أخرى، فالمفهوم تدعمه أكثر من وسيلة لغرض التحقيق ظاهرياً وباطنياً، وينصب كل الجهد على غاية موت الدولة المستهدفة عسكريا، والدول الأخرى تباعا بطريقة سياسية.

صحيح أنَّ المقاومة وقوى المعارضة للاحتلال في العراق، شكّلت الرادع الأقوى إزاء تنفيذ ذلك المشروع، ونجحت إلى حدٍّ ما، من عرقلة عجلةمشروع موت الدولة، عن السير في تحقيق مفرداته السياسية، لكن ثمة دلائل جانبية وأنعكاسات مرحلية، لجأت إليها الإدارة الأمريكية على المستوى التكتيكي، لكي تستأنف حالة المضي في ترسيم المعالم التي أعدتها، ليكون عليها مشروعها المزعوم قابلاً للصيرورة والأنبعاث، وذلك من خلال العمل بكل الصيغ على بناء وإيجاد بؤرسلطوية، ضمن عناوين ومسميات أنفصالية ليست جامعة، تكون بديلاً تقاسمياً عن قوة الدولة ومركزية السلطة الموحدة.

لقد كان مشروع الشرق الأوسط الجديد، يمثل بصمة عمليةلفلسفة المحافظين الجدد، في مباشرة التعامل مع حقبة العالم الجديد وقيادته، عقبنهاية تاريخ العالم القديم بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، كفلسفة مستقاة منتنظيرات "فرانسسفوكوياما". إذ تقضي رؤية المحافظين الجدد، وهذا ما بدأوا بهواقعياً ضمن أفغانستان والعراق والصومال، تحول البلدان التي هي على شاكلة بلداننالعربية صاحبة القوة الاقتصادية الكامنة – العاجزة عن أمتلاك أيّة قوة سياسيةسريعة تحت بريق التلويح بالأستدعاءات المسبوقة بقوات المارينز، إلى محميات مُنصاعةبحبال البيت الأبيض وتوجُّهاته

المستقبلية، ووضعها ضمن واجهات غائمة، باسمالتحديث والديمقراطية والعقلانية المعتدلة، وإسعاف حقوق الأقليات.

فالولايات المتحدة الأمريكية سعت بكل جهدها بعد الاحتلال أو ضمن مشروعها بإدخال (إسرائيل)، في ترتيبات إقليمية تتلاءم مع مصالحها ومصالح (إسرائيل)، باتجاه تحقيق أمنها وقتل روح المقاومة في الداخل وتفتيت الدعم العربي لها، التي لا يزال التاريخ يتحدث عن جدلية الصراع العربي (الإسرائيلي) الذي مني بالأنتكاسات. إذ أن مفاد وجوهر المشروع هو التفكيك وإعادة بناء الدولة المستهدفة، طبقاً لمقتضيات طمس الشخصية السياسية، كما هو الحال في العراق المطروح للتقسيم ولو بصورة دستورية، مع مُراعاة مدى كون البيئة العراقية اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً.

إن هذه الفكرة التي أتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية هو لإرغام الدول العربية للتطبيع مع (إسرائيل) من جهة، وفصل قضية فلسطين عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، لذا عملت جاهدة على إقحام نفسها في كل الأتجاهات وبكل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالإدارة الأمريكية تتبع أسلوباً يتماشى مع فكرة الترهيب والإرهاب واستقطاب الإتباع والمطيعين، كما هو الحال مع الدول العربية، فضلاً عن التضييق والمُباغتة ومُهاجمة المُعارضين والمُمتنعين ولو عبر سلسلة من الإجراءات التي تتناسب مع مجريات السياسة المتبعة أي حسب ما تتطلبه المرحلة، كما هو الحال مع سوريا فضلاً عن إيران (الفهداوي، 2007).

ويتجسد هذا المشروع في إعادة رسم الخريطة الجيوستراتيجية للعرب، فعلى الرغم من أن المشروع ذو دلالات جغرافية، فأن كثير من المؤسسات لهذا المشروع وصفت بأن لها مقاصد واسعة، إذ الهيمنة على الساحة العربية – الإسلامية المعادية (لإسرائيل)، والعمل على إعادة رسم خارطتها

الجيوستراتيجية بما يتواءم والمصلحة الأمريكية التي تروم إلى الحفاظ على أهم كيان لها في المنطقة ألا وهو (إسرائيل).

فالعراق كان يشكل هاجساً للدولة العبرية، سواء بما يتمتع به من إمكانات إقتصادية مهمة، أو ما يشكله من عمق عربي للمواجهة العربية (الإسرائيلية). (عبدالله، 2003) لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة للضغط على الدول العربية بكل الوسائل للاعتراف (بإسرائيل)، وكان احتلال العراق كوسيلة لتهيئة المناخ الملائم ليتم دمج (إسرائيل) في نظام إقليمي جديد وبذلك يتم قيام بنية إقليمية تضم دول الشرق العربي إلى جانب (إسرائيل) وتركيا وإيران (في حال تغير نظام الحكم المسمى إسلامي فيها) (الهاشمي، 2005 :37، 38).

وكل هذه الترتيبات التي تنشدها الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاقية (كامب ديفيد) وما سبقها من مباحثات السلام في مدريد في أكتوبر 1991، وما بعدها من دخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع (إسرائيل)، كان الغاية منها سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإرساء نظام إقليمي جديد للمنطقة يحقق الأمن والاستقرار (لإسرائيل) من جهة، ويحافظ على الوجود والحضور الأمريكي وقتل روح المقاومة من جهة أخرى، بعد أن كانت (إسرائيل) دولة مرفوضة غاصبة، ولكي تكون دولة شرعية معترف بها. كل هذه المتغيرات جعلت من المنظور الإستراتيجي الأمريكي يخطط لترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية، من خلال السيطرة على تطورات وتفاعلات وموارد المنطقة وإسكات الصوت الرافض لهذا المشروع (الهاشمي، 2005 :37، 39).

والى جانب إدخال (إسرائيل) في ترتيبات إقليمية عل المستوى السياسي، فأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى عن طريق مشروع الشرق الأوسط الكبير في إدخال (إسرائيل) في ترتيبات اقتصادية

لتحقيق المنافع والمزايا الاقتصادية، عن طريق النظام الاقتصادي الشرق أوسطي، والذي يستند إلى الأنفتاح الكامل بين دول المنطقة، ويستهدف إقامة تجمع إقليمي شرق أوسطي بديل عن التجمع الإقليمي العربي تكون فيه (إسرائيل) مركزا متفوقاً ومتميزاً في مختلف الأصعدة، وبالتالي تقوم بدور الهيمنة، لذا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تدعيم هذه الرؤية (الإسرائيلية) من خلال عقد أربعة (مؤتمرات اقتصادية) باتجاه إقامة السوق الشرق أوسطية في عقد التسعينيات (علي، د.ت: 15، 16).

وهكذا يمكن ملاحظة أن الشرق أوسطية مشروع أمريكي (إسرائيلي) صار يتوسع ليضم مختلف الدول العربية، إذ تم إفهام هذه الدول أن التطبيع والاندماج مع (إسرائيل) لابد أن يتضمن جزءا أوسع. وهذا الطرح التوسعي للشرق أوسطية شدد عليه الرئيس الأمريكي "بوش الأبن" في كلمته في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد عندما قال:(إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط، وأن تحل محلها حالة عدم الحرب، إن هذا لن يستمر، لأننا نريد السلام الحقيقي). ومن اللافت للنظر أن معظم الدول العربية – في ما عدا سوريا ولبنان – سارعت إلى الدخول إلى هذا المشروع الشرق أوسطي الموسع تحت أوهام عديدة، منها إدخال (إسرائيل) في منظومة شرق أوسطية قائمة على التعاون والتكامل الاقتصادي فضلا عن تحقيق السلام مع (إسرائيل) (ثابت، 2006).

والحقيقة أن مشروع الشرق الأوسط الكبير عبارة عن أفكار متناثرة لا تقوم على خطة محددة أو مشروعا متكاملاً ، وجاء توقيت المبادرة كجزء من محاولة إضعاف المعارضة وكسر الإرادة العربية، وبالتالي صرف الأنظار عن الأحداث وعن فلسطين والعراق، ومنع بلورة تأييد فعال للمقاومة فيهما والتضليل خدمة لمصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة (بيومي، 2008: 826).

لذا نجد أن بوش الابن في خطابه قبل أيام من غزو العراق قد وضع مبررات ومسوغات عدة لتلك الحرب من خلال خطابه المعروف في 27شباط 2003، في مؤسسة الأبحاث "أميركان أنتربرايز" (American enterprise)، ومن المبررات الضمنية التي طرحها قوله: (بوجوب تغيير نظام صدام حسين السياسي بالقوة، من اجل تحسين فرص السلام ما بين العرب وإسرائيل). وأدعى بوش أن تغيير النظام في العراق سيحل مشكلة الشرق الأوسط – أي مشكلة الصراع العربي – (الإسرائيلي) وبالتالي سيخفف الدعم والتمويل للمنظمات الفلسطينية المقاومة (لإسرائيل) واستطرد "بوش الأبن" قائلاً :(أن النجاح في العراق سيبدأ مرحلة جديد للسلام في الشرق الأوسط، ويبدأ بعملية التقدم باتجاه دولة فلسطين الديمقراطية، وسيحرم شبكات الإرهاب من راع ثري يمول تدريب الإرهابيين، ويقدم المكافآت لعوائل الانتحاريين) (قدوري، 2003).

نفهم من هذا إن الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق مشروعها الشرق أوسطي الكبير واحتلال العراق، إلى جانب تامين مصالحها الحيوية، فان ما يخص إدخال إسرائيل في ترتيبات إقليمية قد انعكست على كافة المجالات:

ففي **المجال العسكري**: دعم (إسرائيل) بكافة الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، وبالمقابل فرض طوق وعقوبات وردع بحق أي دولة تقدم دعم للجماعات التي تقاطع (إسرائيل)، وهذا ما حصل فعلاً مع (حركة حماس)، إذ أوقفت معظم الدول العربية الدعم المالي للحركة وغلقها مكاتب الحركة بأستثناء سوريا.

إما المجال السياسي: فأن بعض الدول العربية قد دخلت في مفاوضات واتفاقيات سلام ثنائية أو جماعية مع (إسرائيل)، بصورة علنية كمصر والأردن، أو سرية كقطر والبحرين والإمارات العربية فضلاً عن فتح السفارات (الإسرائيلية) في تلك الدول.

إما **الصعيد الاقتصادي:** فقد استطاعت (إسرائيل) بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرضت إلى اختناق اقتصادي حاد بسبب ضعف الصادرات العربية من الدخول مع دول عربية في اتفاقات وتعاملات تجارية ولو بصفة سرية.

وعلى **الصعيد الثقافي:** فان أسلوب التطبيع والأندماج خير مثال على ذلك، إذ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) فصل القضية الفلسطينية عن العروبة والإسلام وعدها قضية جغرافية وليست قضية وجود، ومن ثم تقديم الوعود بإقامة دولة فلسطين إلى جانب دولة(إسرائيل المعترف بها).

تشكيل محور لمحاصرة الدول والحركات المناوئة (للمصالح الأمريكية والإسرائيلية) .

لعل أهم دولتين في المنطقة سعت الولايات المتحدة الأمريكية لفرض طوق حولها بأحتلال العراق، هي سوريا وإيران، فضلاً عن محاصرة ومحاولة قطع الدعم على فصائل المقاومة والحركات المناوئة (لإسرائيل) كحركة حماس في فلسطين وحزب الله في جنوب لبنان. وكان من إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي أتبعها بوش بعد تغيير النظام في العراق، أن يبدأ التغيير في سوريا وإيران، سواء على الأمد البعيد أم القريب، أم باستخدام وسائل أخرى غير الوسيلة العسكرية للضغط عليهما بأتجاه الأنصياع للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تاكيد هيمنتها على المنطقة دون منافس،

والقضاء على أي قوة إقليمية في المنطقة تبعاً لأهمية المنطقة جغرافياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً (أمين، 2006: 8).

كما أستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بأحتلالها أفغانستان من أن تحقق إنتشاراً حقيقياً على الجزء (الأرواسي) من مساحة جزيرة العالم التي تحدث عنها"ماكندرهالفورد Halford Mackinder" (بعد أن أكملت دخول التحالف أوربا الشرقية بالناتو)، ولم يتبقَ سوى إيران للوصول إلى سواحلها على المياه الدافئة في الخليج. ولا يخرج أحتلال العراق هو الآخر من منظور متطلبات إستراتيجية أمن المنطقة، والتخلص من أي قوة إقليمية مؤثرة تواجه المصالح الأمريكية أو تعارضها في المنطقة. إذ إن سنوات الحرب الباردة تكفلت بتأجيل تحقيقها لسنوات طويلة، وهذه المتطلبات تتجسد في: (Iraq War Is Necessary and Justified)

- وصل الانقطاع الحاصل في انتشار قوات حلف الناتو في الجزء الممتد بين تركيا شمالاً والخليج العربي جنوباً، وهو انقطاع على مساحة ثلاثة دول في محور الشر (العراق إيران وسوريا) في المنطقة الممتدة بين زاخو في أقصى الشمال وأم اقصر في أقصى جنوبه اقصر نقطة في مساحة الانقطاع هذه، ومن ثم التواجد المباشر الذي سيعطي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ميزة تكامل انتشار قواتها على مساحة الشرق الأوسط دون انقطاع.
- عزل جانبي (محور الشر) أو الدول المارقة كما تطلق عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمثلها كل من (سوريا وإيران) عن بعضها وحرمانهما من منطقة وسطى للعمل المشترك في حالة مواجهة التهديد والتي يمثلها العراق قبل الاحتلال.

لذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض طوق حول كل من سوريا وإيران من خلال احتلال العراق.فلا غرو أن نجد فكرة الخوف لدى الولايات المتحدة من إمكانية إيران امتلاك السلاح النووي فقد جعلت هذا الهاجس قائما بوجهها، فالأخيرة تدعي أنها تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية أي لتوليد الطاقة الكهربائية، ولهذا فان "ريتشارد هاس Richard Haas" رئيس لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية يفند هذه الادعاءات بالقول: (أنه من السذاجة أن نصدق بأن إيران، البلد النفطي الذي ينعم باحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي وثاني اكبر مخزون ثابت من الاحتياطات النفط في العالم ، تحتاج حقيقةً الى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء) (هاس، 2007: 128، 130)، والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت موقفاً سياسياً متشدداً تجاه إيران وأخذت بلعبة الوسيط الغربي في ملف (طهران النووي) والتي تقود بالنتيجة إلى مشاغلة إيران لأطول فترة ممكنة وثنيها فيما بعد عن مباشرة مشروعها النووي حتى يتم التفرغ لها تماماً بعد حسم ملفي العراق وسوريا، والعمل على عدم التسرع في استعدائها لما تملكهُ من تأثير حقيقي في كلا الساحتين (أمين، 2006: 8، 9).

لكن يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تأخذ بالحسبان التحديات التي ربما تواجهها في العراق فضلاً عن أفغانستان، لذا بدأ التمرد على الوجود العسكري الأميركي في العراق وأفغانستان، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تستذكر (عقدة فيتنام) التي أصيبت بها، بسبب الإخفاقات العسكرية في الميدان. فقد أخفقت في تحقيق نصراً عسكرياً في حربين في وقت واحد، وأخفقت في ممارسة الحرب الوقائية فتضاعف العداء لها ليبلغ درجة غير مسبوقة شعبياً ورسمياً إلى درجة باتت علنية في منطقة الشرق الأوسط لا سيما البلدان العربية والإسلامية، التي لطالما أرادت الولايات المتحدة ترويضها وتجعلها تسير على خطوطها العريضة التي تتناسب ومصالحها الآنية والمستقبلية

وجعلها في المنطقة، بل أن ذلك احدث انقلاباً كبيراً في السياسة الأمريكية المتبعة في العراق وأفغانستان، إذ فشلت في فرض طوق أو محاصرة الدول المارقة كما تصفها، فإيران أخذت تدعم العمليات الإرهابية في العراق ونشر الفوضى لإرهاق الولايات المتحدة الأمريكية في المستنقع العراقي، وسوريا كذلك إذ تعمدت الإغفال عن مراقبة الحدود وتماهلت بشكل واضح، مما أخذ بالولايات المتحد الأمريكية تعيد الكثير من حساباتها (شبيب، 2006).

ومن هذه الإخفاقات أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تلملم جراحها في العراق وأفغانستان بصورة تبدو وكأنها تصب في تغيير سياستها المتبعة وأن كان على الصعيد الفعلي لا القول فحسب، وأخذت بممارسة ضغوط سياسية وإعلامية والتشديد على موقف إيران وسوريا الداعم للإرهاب في العراق، إذ دعت الولايات المتحدة الأمريكية سوريا إلى طرد قادة الجماعات الإرهابية ومنع التسلل من حدودها إلى العراق، ودعت إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل. ويبدوا أن ما قاله نائب وزير الدفاع الأميركي "بول وولفوفيتز Paul Wolfowitz" وتهديدهِ لسوريا في 5 نيسان/أبريل 2003، قد ذهب سدىً وأصبح في عِداد الحبر على الورق، بسبب تردي الأوضاع في العراق والخسائر الكبيرة في الأرواح والمعدات للجيش الأميركي، فنرى إعلانه كان في بادئ الأمر (بأنه لابد من تغيير نظام الحكم في سوريا بعد العراق)، إلى مطالبة سوريا إلى جانب إيران بعد أشهر من إعلانه هذا بأن (توقفوا عن التدخل في كل شيء ... وأن لا تكونوا مثيري الشغب في العراق) (تاير، 2004: 67).

ومن هنا نستطيع أن نفهم من أن المنظور الاستراتيجي الأميركي في فرض الطوق على إيران وسوريا قد فشل، وإنما انقلب السحر على الساحر إن صح القول، إذ أزال تدمير العراق من اللعبة الإقليمية الدولية الوحيدة القادرة على الوقوف بوجه إيران، ومن ثم أفادت الخصم الأشّد لأميركا في

المنطقة. ومن الناحية الجيو سياسية، كانت الحرب هزيمة ألحقتها أميركا بنفسها ومكسباً صافياً لإيران (بريجينسكي، 2007: 155)، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية محاصرة في العراق من سوريا وإيران وكل من يُريد أن يصفي حساباته معها وذلك لإغراق الولايات المتحدة في (فيتنام ثانية). ومن هنا أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بالتراجع كثيراً عن طموحاتها باتجاه العمل السياسي، إذ إن إيران جذبت واشنطن إلى موقعها، مع ضرورة أنها أسلمت بان إيران لن تتخلى عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم (إيران وأميركا، 2008).

ويبدو أن تصريح الرئيس الأميركي الجديد (باراك حسين أوباما) في عيد (نوروز الإيراني) في 21 / 3 / 2009 بوجوب سلوك طريق جديد للتعامل مع الملف النووي الإيراني باتجاه التعاون والمصالحة ونبذ التوتر، وإعادة ترسيم السياسية الأمريكية – الإيرانية بهذا الاتجاه، فقد عدَّ السياسيون الإيرانيون أن هذا الخطاب يعد في مضمونه تراجعا كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية ونصراً ساحقا لهم (بي بي سي العربية، 2009).

وتأسيساً على ذلك فأن إيران استطاعت ووجدت فرصتها التاريخية مجدداً للدفاع عن أمنها القومي داخل العراق بجميع الوسائل التي تتيحها (الفوضى الخلاقة) التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ومن ثم استطاعت إيران التعامل معها بين لبنان والعراق والحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية جديدة النشأة، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن لإيران نفس طويل في المناورة والتحمل والمراوغة لتحصل على الجزرة (فالجزرة قبل أن تواجه العصا إن صح التعبير) .

إما سوريا فهي الأخرى قد استطاعت وهي محاطة بالاحتلالات والمبتلية باحتلال بعض أرضها من قبل إسرائيل، من أن تشكل ثقلاً في ميزان التوازنات الإقليمية، وذلك عن طريق خوض الأزمات

والمساهمة الفعالة بحلها أو تعقيدها حسب ما تراه مناسبا وفق المرحلة . فسوريا ذات مصلحة تتجاوز المشاعر القومية بعلاقاتها مع محور المقاومة خلف حدودها المفتوحة جغرافياً مع العراق، كما أنها أدركت من أول يوم دخلت به الولايات المتحدة الأمريكية العراق بأنه أي خسارة للقوات الأمريكية الموجودة على أرض العراق فإنها ستعطل من سلسلة إستراتجيتها التي تعتمد على النوايا على وفق إستراتيجية الضربة الوقائية .

أما حركة المقاومة (حماس) فأن الحركة برغم التضييق عليها من العرب قبل الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) ، فإنها هي الأخرى قد استطاعت وبكل إصرار من فرض نفسها كقوة حقيقية أثبتت وجودها وهي تعبر عن الحق الفلسطيني في الارض السليبة، وان إرادة المقاومة ما زالت مستمرة ولم تتكسر هذه الإرادة، وهذا ما حصل فعلاً في معركة غزة في نهاية 2008 ومطلع 2009. كذلك (حزب الله اللبناني) الذي أثبتَ رغم اختلاف الأجندة التي يسعى إليها والمدعوم من قبل إيران وسوريا من الاستمرار في فرض وجوده في الجنوب اللبناني رغم كل القوة والترسانة العسكرية التي تمتلكها (إسرائيل) الحليف الأقوى في المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية. أما التنظيمات الراديكالية الإسلامية الأخرى فإننا وجدناها قد نشطت بشكل كبير لاسيما في العراق وبعض الدول المجاورة أكثر من ذي قبل، بل أصبح لها وجود فعلي ودوركبير في العراق بعد أن كان متعذر قبل الاحتلال لاسيما تنظيم القاعدة، فأي محاصرة وأي تطويق تنشده الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة باحتلال العراق على وفق مشروعها الجديد الشرق الأوسط الكبير؟.

وكنتيجة لذلك، جاءت أغلب سياسات الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المنطقة مُتناقضة، تعوق أحداهما الأخرى، وتزيد من صعوبة تحقيق ماهو بمثابة الأهداف والدوافع الأساسية للولايات المتحدة

الأمريكية بالمنطقة. فكما كان للولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية (الاحتواء) خلال حقبة الحرب الباردة، وكيفت سياساتها إزاء مختلف الدول والظواهر لدعم هذا التوجه، فهي في حاجة حالياً لإتباع توجه بنفس القدر من الدقة والتدبير إزاء الشرق الأوسط، بما يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تمثلها هذه المنطقة حالياً، تتسم بالاستقرار والسلام ولا ينقصها الرخاء. ان افتقار الشرق الأوسط لأي من هذه العناصر الثلاثة خلق عنصري التهديد الرئيسين اللذين يتربصان اليوم بالمصالح القومية الأمريكية أول التهديدين وهو الأبرز والأوضح بينهما يتمثل بالإعمال العسكرية التي يمارسها مجاهدوا التيار السلفي من العالم الإسلامي ضد المصالح الأمريكية والغربية على حدا سواء، لكن هذا التهديد الذي تمثله كشف عن أن أزمات الشرق الأوسط لم تعد حبيسة الحدود الجغرافية للمنطقة، بل أنها أصبحت قادرة على أن تصل بتبعاتها حتى إلى المواطنين الأميركيين في أراضيهم محدثة أضرار كارثية، فالعراق سواء توجه للأفضل أم للأسوء فأن كل الأمور تبدأ بالعراق الآن، وكل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المنطقة أصبحت مرتبطة بمصير الملف العراقي (بولاك، 2009: 30، 32).

وبعد إستعراض الدوافع الإستراتيجية الأمريكية لغزو العراق المعلنة وغير المعلنة، فانه لا يفوت الباحث أن يذكر أنه من أهم الدوافع الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة هو النفط والذي سيتم تناوله بشكل مفصل في الفصل القادم، فالعراق لم يعد احد مرتكزات الهيمنة الأمريكية في المنطقة بل أهمها على الإطلاق بما يقدمه العراق من مزايا الموقع (قلب الشرق الأوسط) والموارد (النفط والغاز) ليمثل نقطة انطلاق للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والهيمنة عليه كأفضل بديل لقواعدها في الخليج العربي، الأمر الذي مكنها من أمتلاك مفاتيح التغيير في المنطقة والضغط على

بلدانها بالشكل الذي ينسجم مع مصالحها الإستراتيجية. فالولايات المتحدة الأمريكية وضعت هذه الدوافع الإستراتيجية كمُحِصلة للهيمنة العالمية التي تنشدها، ورغم كل الإخفاقات والخسائر التي منيت بها في العرق فضلاً عن أفغانستان، فأنها أستطاعت أن تقيم حكومة عراقية مُنتخبة على وفق النموذج الثقافي الذي يتماشى مع الليبرالية والرأسمالية الغربية، وأستطاعت بالوقت نفسه من توقيع إتفاقيات أمنية وعسكرية واقتصادية لما لها من مردود كبير في تحقيق بعض الطموحات التي كانت إدارة "بوش الابن"تنشدها، ليأتي "أوباما" ليكمل الطريق لكن حسب الرؤية الأولية بوسائل وأساليب أخرى والغاية واحدة هي مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه الهيمنة وإحكام السيطرة .

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات العراقية الامريكية في ظل الاتفاقية الامنية

المطلب الاول: مجالات التعاون العراقي الامريكي في ظل الاتفاقية الامريكية

بعد رحلة مضنية قطعها العراق في خضم العقوبات الدولية التي فرضت عليه أثر دخوله للكويت عام 1991، وبعد فوضى مدمرة عصفت به منذ دخول القوات الأمريكية إلى بغداد عام 2003، استرخت دوامة التطورات والصراعات فيه، ودخلت علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية منعطفاً مهماً وجديداً تمثل في التوقيع على اتفاقيتي (انسحاب القوات والإطار الاستراتيجي) نهاية عام 2008 واللتين وعدتا بإنهاء ذلك الفصل القاتم من العقوبات الدولية والوصاية الأممية، واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية، كما وعدتا بحفظ أمنه وصيانة سلامته بوجه التهديدات الداخلية والخارجية .

ومنذ التوقيع على الاتفاقيتين معاً حضيت الاتفاقية الأمنية باهتمام رسمي وإعلامي فاق إلى حد كبير الاهتمام الذي حضيت به اتفاقية الإطار الإستراتيجي، وذلك يتأتى من أرجحية المتغير الأمني وخطورة تداعياته على سيادة العراق ومستقبله على حساب غيره من المتغيرات لاسيما بعد الأوضاع العصيبة التي عاشها بلدنا منذ عام 2003 (حنا، 2013: 96). غير إن التحليل لاتفاقية الإطار الإستراتيجي يقودنا إلى التشبث بأهميتها انطلاقاً من رؤية مفادها إن دعائم الأمن لا تثبت إلا بعد توافر البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لها، فما الأمن إلا حلقة من بين حلقات أخرى تتفاعل فيما بينها لتدعيم أركان الدولة وحفظها في عالم تتداخل فيه المتغيرات وتتبادل التأثير .وعلى الجملة فإن هذه الاتفاقية تضع الإطار التفصيلي لمسار العلاقة والتعاون المستقبلي بين الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية في شتى الميادين بما يفترض انه سيسهم في تعزيز وتنمية التجربة الديمقراطية في

العراق على أساس الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها للقانون الدولي، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما جاء في الفقرة الأولى من القسم الأول لاتفاقية الإطار الإستراتيجي (بيومي، 2008: 20).

ولعل مراجعة سريعة لديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي والمادة الأولى منها ستفضي إلى رسم صورة واضحة عن دواعي وأهداف عقد هذه الاتفاقية واستجلاء أهميتها في ترسيم أفق العلاقات المستقبلية بين البلدين في سياق الرغبة المشتركة لإقامة علاقة طويلة الأمد، وتلبية الحاجة لتوفير الدعم اللازم لإنجاح العملية السياسية في العراق، وتعزيز المصالحة الوطنية فيه، وتعزيز قدرته على تحمل كامل المسؤولية عن أمنه، وعن سلامة شعبه. مع تحري الوسائل والظروف اللازمة لبناء اقتصاد عراقي متنوع ومتطور يضمن اندماجه في المجتمع الدولي بما يسهم مستقبلاً في تعزيز وتنمية الديمقراطية فيه.

وبعيداً عن النصوص المكتوبة تتسع مساحة الأهداف والغايات التي يرنو إليها طرفا الاتفاقية على أرض الواقع، فمن جانب الحكومة العراقية تعد هذه الاتفاقية قناة مهمة لتجديد فاعلية النظام وشرعيته عبر تعزيز قدرته على الانجاز، لأن تفعيل النصوص الدستورية وإنفاذ حكم القانون وبناء المؤسسات السياسية الفاعلة مع توسيع قاعدة المشاركة لا توفر وحدها الحصانة الكافية في وجه تنامي ضواغط المطالب الشعبية وعجز النظام على الاستجابة لها، الأمر الذي سيسهم في تصدع شرعية هذا النظام وانفراطها (حنا، 2013: 86). من جانب آخر فقد أمدت هذه الاتفاقية الحكومة العراقية بهامش الدعم اللازم لتطوير دور وتحقيق عمق استراتيجي إقليمي من خلال توظيف الزخم الاستراتيجي الأمريكي عبر تفعيل بنود الاتفاقية لتهيئة ظروف الانخراط العراقي الفاعل في البيئة الإقليمية. وليس الشعب

العراقي ببعيد عن دائرة تحصيل المغانم المترتبة على عقد مثل هذه الاتفاقية، طالما مثل الغاية التي تنشدها أيه حكومة ديمقراطية تسعى إلى البقاء على سدة الحكم بالاستناد إلى شرعية صناديق الاقتراع (العايدي، 2012: 3).

وأما من جانب الحكومة الأمريكية فإن مثل هذه الاتفاقية تعد بمثابة سلاح الرمق الأخير الذي سيحفظ ماء وجه الإدارة الجمهورية عند لحظة الوداع أمام الزحف الديمقراطي في المنافسة الانتخابية بوصفها الإعلان المشرف عن إنهاء الحرب في العراق وتصفية تركتها وجني ثمارها وبلورة الإناء الشرعي لحفظ لمصالح الإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد كل تلك الجهود والخسائر الكبيرة. ولم يبتعد السعي الأمريكي لإبرام هذه الاتفاقية عن الرغبة في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأنموذج الذي تهالكت الإدارة الأمريكية على استزراعه وإشاعته في منطقة الشرق الأوسط الجديد عبر توفير الأرضية الخصبة والإطار القانوني لإنجاحه مستقبلاً (عوض، 2011: 54).

وفي هذا السياق، استثمرت الولايات المتحدة تجربتها التاريخية في ألمانيا واليابان لإعادة الارتباط والتوازن بين حلقات الأمن والتنمية لتحريك القاطرة السياسية بقصد توفير الحاضنة الآمنة لمصالحها الحيوية في هذه الرقعة الساخنة من العالم (العراق).

وقبل أن يخطف أبصارنا بريق الوعود والإغراءات التي غذتها بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي، يجدر بنا التريث والتنبيه من مغبة ما يتوارى خلف النصوص من تناقضات ومحاذير ونوايا مبيتة، وما ينطوي عليه الواقع من إمكانات فعلية لتحقيق تلك الوعود.

وعند هذه المفازة يرد التناقض الأول عندما تتحدث الاتفاقية في المادة الأولى منها عن استنادها إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها في القانون الدولي، فأية صداقة تنبني بعد اللجوء

إلى استخدام القوة لاحتلال البلدان بما يتناقض تماماً مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبالضد من إدارة المجتمع الدولي. ويرد التناقض الثاني عندما تؤكد حرص الطرفين في المادة ذاتها على التقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، في الوقت الذي تؤكد فيه في قسمها الثاني على إن الولايات المتحدة ستبذل أقصى جهودها لدعم وتعزيز الديمقراطية ومؤسساتها في العراق، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا الصدد: كيف يكون ذلك من غير التدخل في الشؤون الداخلية؟.! (الدسوقي، 2011: 84).

من ناحية أخرى أظهرت الاتفاقية حرص أطرافها على مواصلة التعاون فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية لتعزيز قدرة العراق لا على ردع التهديدات الموجهة ضد سيادته وأمنه. غير إن الواقع الذي لا مهرب منه يؤكد إن حدود الدعم الأمريكي للقوات العراقية في هذا المجال (بناء القدرة العسكرية العراقية) لا تتجاوز حيز التدريب والتجهيز بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمعدات اللوجستية، وهذا ما لا يبشر بإمكانية قيام قدرة عسكرية عراقية قادرة على ردع التهديدات المختلفة مستقبلاً (إسماعيل، 2012: 45).

ولا تتكامل حلقات الأمن ما لم تسفر العملية السياسية في العراق عن بيئة ديمقراطية رصينة تستوعب ضمن إطار مؤسسي قانوني كل صيغ التفاعل الإيجابي بين القوى السياسية بعيداً عن لغة العنف والرؤى والولاءات الحزبية والطائفية الضيقة، بما يرسخ جذور الثقافة الديمقراطية الوطنية ويعمق امتداداتها الشعبية التي تتوسع عبرها حدود المشاركة السياسية الفاعلة (حنا، 2013: 8). بيد إن ما وعدت به اتفاقية الإطار الاستراتيجي من المساعدة في تعزيز وحماية المؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق يتقاطع مع الحرص على إنضاج الظروف الذاتية (الخاصة) القادرة على استيعاب هذه

التجربة السياسية الجديدة بعيداً عن التدخلات الخارجية، لأن الأخيرة ستضفي –ضمن حدودها الدنيا– إلى افتعال بيئة مصطنعة لفرض التغيير بمعزل عن محيطه الاجتماعي وبنيته الشعبية القاعدية، فتكون النتيجة حينذاك المزيد من الجمود والانفصام بين بنية السلطة وقاعدتها الجماهيرية مما يعني اغتراب هذه التجربة وبالتالي فشلها المحقق مع تهاوي دعائم شرعيتها.

ولن يفسر التدخل ضمن حدوده العليا إلا في سياق الطموح الأمريكي للتحكم بدفة ومفاصل التغيير في العملية السياسية تحت لواء الحرص على المصالح الإستراتيجية الأمريكية، لأن الأخيرة باتت لا تقتنع بدور الحليف المتفرج بعد ما بذلته، وبالتالي لن تكون الاتفاقية –من هذا المنظور– إلا معبراً لوأد التطلعات والتغييرات السياسية التي تتقاطع وتلك المصالح في العراق الديمقراطي الجديد.

وبالمقابل لا يمكن تجاوز حجم المنافع المنتظرة من مد جسور التعاون المتعدد الأبعاد مع الولايات المتحدة، حيث فتحت هذه الاتفاقية للعراق وشعبه آفاقاً واسعة للتطور والتفاعل مع معطيات الحضارة المعاصرة بعد سنوات عجاف من القطيعة مع العالم الخارجي، وذلك يمكن أن يحرك عجلة التنمية في العراق، ويسهم كذلك في تعزيز البناء الديمقراطي فيه من خلال تطوير الظروف المادية والمعنوية اللازمة لتفعيل شروط المواطنة الفعالة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ذلك، إن تطوير القاعدة الفكرية والمادية للمجتمع العراقي وفق ما وعدت به بنود الاتفاقية سيفضي بالنتيجة التي توفر ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الثقافة والتعليم والدخل والحراك الوظيفي بما يعزز من شعور المواطن بأهمية السعي نحو التأثير في عملية صنع القرار السياسي (دريفوس، 2010: 337).

ومن هذا المنطلق يمكن الاتفاق مع الرأي القائل بأن إدارة دفة الإصلاحيات الاقتصادية والاجتماعية لتحريك عجلة التنمية في أية دولة تشكل المطلب الأول للسير في طريق الديمقراطية، إذ

لا قيمة لهذه الأخيرة ولا أمل لها بالاستقرار والوجود إلا بقدرتها على تهيئة مناخ التطور في الشروط والظروف الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا فإن هذه الاتفاقية ستهيء الأرضية الخصبة لراب الصدع بين البناء الفوقي للتجربة الديمقراطية المتمثل بالمؤسسات والبناء القاعدي لها من خلال توفير المستلزمات الثقافية والمادية لخلق شروط المواطنة الفاعلة. (إسماعيل، 2012: 156) وهذا الأمر بطبيعة الحال مرهون –كما أسلفنا– بمدى جدية وقدرة الطرفين على الترجمة الفعلية لنصوص الاتفاقية مع غض النظر عن النوايا السلبية المبيتة أو الأغراض الجانبية التي تنشأ عن الإخفاق في تفهم واقع المجتمع العراقي وخصوصيته (تقرير واشنطن، 2010: 24).

وهذا الأخير يمثل تحدٍ واجهته كل التجارب الديمقراطية في العالم وليس العراق بمعزل عن الانزلاق إلى منحى التقاطع بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي في تحديد ملامح تجربته الديمقراطية وفرز خصوصيتها.

وفي هذا السياق ينبغي التحذير من مغبة التبعية وانعكاساتها على النظام والمجتمع العراقي، ففي علاقة بين طرفين أحدهما بحجم الولايات المتحدة الأمريكية والآخر بحجم العراق، لابد أن تميل كفة التبعية والتأثير لصالح الطرف الأول على حساب الطرف الثاني، فتصبح سياسات العراق رهن بإرادة الولايات المتحدة لاسيما في الجوانب التي تنظمها هذه الاتفاقية وحيثما ترد الحاجة.

وقد لا يقع من ما تقدم شيء في اتون الانفتاح على السوق العالمي الذي هندست فضاءه هذه الاتفاقية في ضوء مرامي القسمين الخامس والسادس منها، عندما يطالعنا نص التعاون بين البلدين من أجل (دمج العراق في الاقتصاد العالمي ومؤسساته) أو (دعم المزيد من اندماج العراق في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية) –كما جاء في القسم الخامس/ الفقرة الرابعة – وكذلك ما جاء

في الفقرتين الثانية والثالثة من القسم السابع للاتفاقية اللتان أكدتا على دعم تبادل المعلومات والآراء لتحرير أسواق تكنلوجيا المعلومات في العراق (ارنوف، 2008: 27).

مع غياب عنصر الاستقلالية وخضوع السياسة الوطنية لتأثير المتغير الدولي قبل المتغير الداخلي والمصلحة الذاتية، تتأكل حدود السيادة الوطنية، وتتعرض بنى الدولة العراقية الجديدة بصورة غير محسوبة لتقلبات ومتطلبات ذلك السوق العالمي المتماهي الأبعاد والحدود، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث تشوهات وتصدعات خطيرة في الهوية الوطنية والثقافية والبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي وهذا ليس إلا ثمناً بخساً سيدفعه العراق من جراء فتح أبوابه على محيط العولمة المتلاطم عبر نافذة الاتفاقية ومتطلباتها، كما حصل ويحصل مع الكثير من المجتمعات التي لحقت مؤخراً بركب العولمة (حنا، 2013: 86). ومثلما تقطع هذه الاتفاقية خطى واعدة على صعيد التنمية، فإنها تنذر كذلك بتحديات ستواجهها الحكومة في حماية مجتمعها ومواطنيها من مخاطر الاندماج في ملكوت العولمة والتفاعل مع إرهاصاتها، هذا إلى جانب صعوبة الموازنة الحرجة والدقيقة التي ينبغي أن تقيمها بين الحرص على استقلال العراق وأمنه وازدهاره وبين الحرص على تجنب التعرض للمصالح الأمريكية في سياق معادلة يحرص أقوى طرفيها على إظهار الاحترام وإخفاء النزوع الجامح لفرض هيمنته وسيطرته على الطرف الأخر.

الجوانب الايجابية من الاتفاقية الامنية

تضع اتفاقية الاطار الستراتيجي (صوفا) بين العراق والولايات المتحدة الامريكية التي تم التوقيع عليها في نهاية عام 2008، اساسا" لشراكة امريكية عراقية في مجالات التعاون الثنائي المثمر بين البلدين وكما يلي: (برزان، 2011: 59)

- التعاون في مجال الزراعة والري: يعتبر العراق من البلدان التي تحضى بقدرات زراعية كبيرة سواء في مجال الاراض الصالحة للزراعة أو في مجال الثروة الحيوانية الى جانب توفر المياه السطحية والجوفية، ويعتقد المسؤولون في كل من البلدين أن احدى أهم الاستثمارات في مستقبل العراق هي مجال الحفاظ على القطاع الزراعي، مع الأخذ في الاعتبار نقص مصادر المياه والحاجة الى التقنيات الحديثة في ادارة المياه والمحاصيل المقاومة للجفاف في العراق. آن السعي الحثيث للعراق الى تفعيل التعاون الثنائي في هذا المجال سيمكنه من ايجاد حلول مبتكرة لمواجهة مجموعة من التحديات المتزايدة: مثل جفاف الأهوار ومجاري الانهار في الجنوب، وارتفاع ملوحة المياه الناتج عن نقص معدل سريان الأنهار، والذي يعطل الزراعة وسبل المعيشة (برزان، 2011: 60).
- التعاون في مجال التربية والتعليم : يعتبر التعليم من اهم المسائل التي يتوجب على الحكومة العراقية التركيز عليها والاستثمار الأمثل لفرص تطويره من خلال بناء قاعدة للتعاون على المستوى التعليمي بين البلدين، فالعراق يدرك تماما اهمية قيام مجموعة مميزة من الطلبة العراقيين بالدراسة سنويا في البلدان المتقدمة ومن ضمنها امريكا، فالحكومة العراقية أدركت منذ وقت مبكر أهمية هذا الجانب وسعت الى تفعيله الى ان تم تتويجه بما يعرف بـ (المبادرة التعليمية) التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي في كانون الثاني 2009، حيث أن مبادرة رئيس الوزراء تشمل برنامجاً لإصلاح نظام التعليم في الخارج خلال العشر سنوات القادمة ، الا أن هذه المبادرة لم يجري تفعيلها بشكل عملي واضح (إسماعيل، 2012: 153).

- التعاون في المجال النفطي: من أهم مجالات التعاون العراقي الامريكي هو في مجال استثمار الثروة النفطية في العراق، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان وضع العراق المستقبلي كمصدر للنفط ينظر اليه في سياق قدرته على تمويل مشاريع اعادة تأهيل وتطوير صناعته النفطية، وهو الامر الذي لا يمكن أن ينجز دون الاستفادة من خبرات الدول والشركات النفطية المتقدمة هذا من جهة ومن جهة اخرى فان المسألة التشريعية المعلقة والخاصة بقانون النفط والغاز هو الذي سيحدد سياسة العراق بالنسبة لتطوير قطاع النفط وتوزيع ايراداته، حيث ان الادارة الامريكية تشجع على استصدار قانون النفط والغاز وتعتبره كمقياس للتقدم السياسي والمستقبل الاقتصادي للعراق، مما سيسهل اندماج الشركات الامريكية المتخصصة والمميزة في مجال استثمار الطاقة في العراق (حنا، 2013: 136).
- التعاون في مجال الكهرباء: مما لاشك فيه ان العراق يعاني من نقص حاد في انتاج الطاقة الكهربائية، حيث ان معدل انتاجه من الطاقة لا يتناسب ومعدل زيادة الطلب عليها الناجم عن زيادة السكان وزيادة عدد الوحدات السكنية، وبالتالي فأن تفعيل التعاون في هذا المجال يؤدي الى استفادة العراق من الخبرات الامريكية التي نجحت في توليد الطاقة من المصادر النظيفة او الصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية او طاقة الرياح او طاقة المياه. وعلى الرغم من التحسن الحالي الطفيف في تجهيز الطاقة الكهربائية الا أن العراق لايزال بأمس الحاجة الى الدعم الامريكي في مجال الطاقة الكهربائية (برزان، 2011: 146).
- التعاون في مجال الصحة: تعرض القطاع الصحي العراقي لأضرار كثيرة نتيجة الحروب وسنوات الحصار الاقتصادي والاحتلال! لذلك فان العراق لديه احتياجات طبية شديدة، ناتجة عن السنوات

الطويلة من العقوبات الاقتصادية، والتي انهار خلالها نظام الصحة العامة وتدهورت الخدمات في المستشفيات، يضاف الى ذلك ما تسببت به الحرب وعدم الاستقرار الامني في اعقاب عام 2003 الى الاضرار البالغ بالبنية الصحية، عن طريق احداث القتل التي تعرضت لها بعض الكفاءات الطبية العراقية وهجرة بعضها الاخر الى خارج العراق. ان العراق بحاجة الى مزيد من التعاون الثنائي لتأهيل مؤسساته الصحية وتزويدها بالادوية والعلاجات المتطورة والحديثة وتعزيز خبرة كوادره الطبية من اجل جعل العراق قادرا على مواجهة المشاكل الصحية التي يعاني منها المجتمع العراقي وبالتالي الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية.

- التعاون في المجال العلمي: تعتبر الولايات المتحدة الدولة الاكثر تقدما" في مجال العلوم والتكنولوجيا في وقت تتوافر فيه للعراق امكانيات هائلة ليصبح من الدول الرائدة في العلوم والتكنلوجيا في المنطقة، ولكنه كي يصل الى هذه المرحلة، فهو بحاجة الى انعاش مؤهلات علمائه، عن طريق اعادة اندماجهم في التجمعات العلمية الدولية، والعمل على تفعيل تمويل الابحاث والتجارب التي يقوم بها الباحثون والعلماء العراقيون. ان تفعيل التعاون الثنائي المثمر بين المراكز العلمية والبحثية والمؤسسات الاكاديمية في العراق والولايات المتحدة الامريكية يؤدي الى اختصار العراق لكثير من الوقت كي يصل الى المستوى العلمي المطلوب، الذي يؤهله لمواجهة التحديات (المرزوقي، 2013: 173).
- التعاون في المجال العسكري: سيبقى العراق لسنوات طويلة بحاجة الى تطوير وتسليح قواته المسلحة لتكون قادرة على حماية الاراضي والاجواء والمياه العراقية وتشكل المؤسسة العسكرية الامريكية مصدرا" مهما" واساسيا" من مصادر التسلح العراقي الا أن الجيش الامريكي لم يبدي

استعدادا" جديا" لتقديم الدعم المطلوب في مجال التدريب للقوات المسلحة العراقية في مختلف المجالات والمستويات بحسب التفاهمات والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين ، وكذلك لتجهيز القوات المسلحة العراقية بالسلاح الضروري لمواجهة تهديدات القاعدة المتصاعد في العراق .

الجوانب السلبية للاتفاقية الامنية

1- تحول العراق الى تابع للدولة الامريكية في جميع شؤونه السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية, ونهب خيرات البلاد وموارده القومية سيما النفط بطرق ممنهجة, وتحويل الشعب الى مجرد مستهلك للفتات الذي يقتر به عليه المستعمر الامريكي.

2- احتمال موافقة مجلس الأمن في حال ما اذا طلب العراق رسميا من هذا المجلس اخراجه من البند السابع الذي لم تعد مبرراته السابقة موجودة, وفي حالة استعمال الولايات المتحدة الامريكية لحق النقض في دحض القرار الاممي المقدم من قبل العراق فان ذلك سيؤدي الى احراج الادارة الامريكية امام شعبها اولا وقبل شعوب العالم الاخرى, لان الحجة الامريكية التي دأبت تقول ان وجود القوات الامريكية في العراق هو بطلب ملح من قبل قيادات هذا البلد لم يعد لها أي سند موضوعي... وقد لاحظ العالم بأسره المظاهرات الحاشدة التي انطلقت من امريكا نفسها منددة باحتلال العراق من قبل الجيش الامريكي لمناسبة الذكرى الخامسة لبداية الحرب في العراق عام 2003 (السامرائي، د.ت: 133).

3- ان الولايات المتحدة الامريكية تريد ان تكون هذه الاتفاقية اتفاقية عسكرية وامنية فقط، اي ان صبغتها صبغة عسكرية لا اكثر ولا اقل, وخلافا لما يروج لها المؤيدون من انها اتفاقية سياسية اقتصادية في المقام الاول. بالإضافة إلى أن إدارة البيت الابيض تحاول الاستعجال بتوقيع

الاتفاقية من اجل توظيفها في خدمة الانتخابات الرئاسية الحالية لمصلحة الحزب الجمهوري الحاكم ومرشحه جون مكين الذي زار العراق قبل ايام وقد ادلى بتصريح سابق مفاده ان امريكا ستبقى في العراق مدة مائة عام (المرزوقي، 2013: 154).

4- ان الولايات المتحدة الأمريكية ستستفيد من هذه الاتفاقية في استثمار موقع العراق الاستراتيجي من اجل تأمين وحماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة سيما اسرائيل.

5- ان هذا النوع من الاتفاقيات الامريكية، لن يقتضي المصادقة عليه من قبل مجلس الشيوخ..، ما يعني انها ستبقى اتفاقية سرية حتى بالنسبة للمشرعين الامريكيين فضلا عن رجل الشارع الامريكي والعراقي بطبيعة الحال.

6- إن هذه الاتفاقية تشرع لعملية استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ما لا نهاية.

واما الاطراف التي لا تجد في الوجود الامريكي غضاضة او يكن البعض منها في نفسه شعورا بالعرفان للطرف الامريكي فقد كان لها موقف ودي بشكل عام فيما يخص السعي لابرامها بشكل ونوع وحجم استراتيجي بعيد المدى..

الجوانب المرجية من الاتفاقية الامنية

1- ان اقرار مثل هذه الاتفاقية سيمكن الدولة العراقية من الخروج من اسر الميثاق السابع للامم المتحدة والذي اصبح العراق بموجبه دولة تحت الوصاية العالمية.

2- الاتفاقية ستنظم عمل القوات متعددة الجنسيات في داخل البلاد بما يضمن احترام حقوق السكان وخضوع هذه القوات الى لوائح وانظمة القضاء العراقي في حال ما اذا حدث خرق من

قبلها لتلك اللوائح والانظمة, الامر الذي لا تستجيب له هذه القوات حاليا (إسماعيل، 2012: 136).

3- ضمان عدم تجاوز الدول المحيطة بالعراق على سيادة هذا البلد لانه سيتحول بشكل او باخر الى محمية امريكية على غرار ما هو موجود في دول خليجية كالكويت او دول اسيوية مثل كوريا الجنوبية وغيرها والمعروف ان امريكا ترتبط باتفاقيات من هذا النوع بدول عديدة في العالم يحددها البعض بـ(115) اتفاقية.

4- ضمان تحول العراق الى بلد يعج بالاستثمارات الاجنبية والامريكية بوجه خاص مما يعود بالخير العميم لجميع شرائح المواطنين.

5- دعم العراق وتقوية وتعزيز موقفه في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، بما يمكنه من لعب دور إيجابي وبنّاء في المنطقة والعالم.

6- دعم المؤسسات الاقتصادية والبنى التحتية العراقية عن طريق المساعدات الامريكية المالية منها والفنية.

7- مساعدة العراق على استرداد الأموال والممتلكات التي تم نقلها إلى الخارج بشكل غير قانوني، وبالذات تلك التي تم تهريبها بواسطة عائلة النظام السابق وشركائها، إضافة إلى استعادة الارث الثقافي العراقي والتي تم تهريبها قبل وبعد عام2003. ومساعدة العراق في الحصول على إعفاءات من الديون والتعويضات المترتبة عليها بسبب الحروب التي شنها ضد جيرانه.

8- دعم العراق في الحصول على شروط تجارية إيجابية وتفضيلية ضمن السوق العالمي بما في ذلك الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية، واعتبار العراق البلد الذي يتمتع بالأفضلية لدى الولايات المتحدة الأمريكية (برزان، 2011: 69).

9- دعم العراق في جهوده لمحارة الجماعات الإرهابية والخارجة على القانون، بغض النظر عن انتماءاتها، وتحطيم شبكاتها اللوجستية ومصادر تمويلها وهزيمتها واستئصالها من العراق.

10- دعم العراق في تدريب وتجهيز وإمداد وتسليح قواته الأمنية بما يمكنه من حماية نفسه بنفسه.

معوقات تطوير العلاقات العراقية الامريكية:

من المحتمل ظهور عدد من المعوقات والمشاكل التي قد تعيق تسريع تطور العلاقات العراقية الامريكية، وفيما يلي ايجاز لأهم هذه المشاكل والمعوقات المحتملة:

- التداعيات السلبية الناجمة عن الاحتلال الامريكي للعراق على الصعيد الاجتماعي والسياسي لكل من العراق والولايات المتحدة الامريكية، حيث لايزال الرأي العام في العراق يعتبر أمريكا دولة محتلة دمرت البنية التحتية واساءت للعراقيين ! في حين لايزال الراي العام الامريكي يعتبر العراق منطقة غير امنة نسبيا وغير مستقرة، على الرغم من ورود بعض التقارير الايجابية عن واقع النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي فيه مما يشكل عائق حقيقي امام تطوير العلاقات في المستقبل (برزان، 2011: 136).
- لا يعامل المواطن العراقي في مسألة حصوله على تأشيرة دخول امريكية من بغداد كما يعامل المواطن الامريكي الراغب بالحصول على تأشيرة دخول الى العراق وهذا الامر يشكل نوعا" من الحساسية والشعور بعدم التعامل العادل والمتوازن من الجانب الامريكي ، الامر الذي يستدعي

جهدا" متبادلا" لتجاوز هذه المسألة مما سيعزز من فرص تطوير العلاقة في المستقبل (المرزوقي، 2013: 132).

- من المحتمل ان تبرز ايران كعقبة مستقبلية في طريق تطوير العلاقات العراقية – الامريكية ، فوفقا للمدرك الاستراتيجي الايراني، ايران لديها مصالح استراتيجية دائمة في علاقتها مع العراق، وكذلك مساحة واسعة من النخب السياسية العراقية وان رحيل القوات الامريكية من العراق يعتبر على انه نصر ايراني على اساس السباق الدائر منذ فترة للحصول على السيطرة الاقليمية. اضافة الى ان واشنطن تنظر بعين الريبة للبرنامج النووي الايراني، ولديها ادراك مسبق بأن هذا البرنامج سوف لن يكون مقتصرا على الاستخدام السلمي، مما يترتب على ذلك من نتائج غير مرغوبة على المستوى الاقليمي، ومن هنا تتضح صعوبة المسؤولية الواقعة على عاتق صانع القرار السياسي في العراق، المتمثلة بضرورة الموازنة في علاقاته بين كل من ايران من جهة والغرب والمجتمع الدولي من جهة اخرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية (إسماعيل، 2012: 127).
- لايزال الوضع الامني والسياسي الذي تشهده سوريا يلقي بظلاله على الواقع الامني العراقي في وقت تشهد المواقف الامريكية والعراقية والغربية تباينا" واضحا" ازاء ما يجري في سوريا الامر الذي قد يؤثر بشكل او بآخر على العلاقات الامريكية العراقية .
- ان تفاعلات السياسة الدولية يمكنها ان تخلق توترا في العلاقات العراقية–الامريكية ، فبالاستناد الى دور العراق المتزايد كمنتج ومصدر للنفط، فأن دولا ذات شأن ونفوذ في البيئة الدولية كروسيا والصين وفرنسا وألمانيا ستنظر للعراق كدولة ذات أهمية إستراتيجية، وان اتجاه العراق المحتمل بالسعي الى تأسيس سياسة خارجية متعددة العلاقات، سيخفض منزلة الاهمية النسبية للروابط

مع الولايات المتحدة الامريكية . حيث أن اضعاف النفوذ السياسي الامريكي في العراق لصالح نفوذ دول أخرى بعد كل التضحيات التي تم تقديمها في الماضي، سيفسره البعض على انه خسائر لأمريكا في العراق.

المطلب الثاني: الاحتمالات المستقبليةللعلاقات الامريكية – العراقية

مرّت العلاقات العراقية–الأميركية باتجاهات مختلفة في الأداء، فتارة كان التعاون الحذر شكلاً من أشكال التفاعلية، وتارة أخرى كان الصراع التام عنواناً لاستقراء العلاقات وتارة ثالثة كان الصراع المرن إنموذجاً للعلاقات، وتارة رابعة كان التعاون الاستراتيجي الوثيق بينهما، وتارة خامسة يعود إلى الصراع الايديولوجي ... الخ من أشكال الأداء وأنماطه لأيّة علاقة بينية بين دولة كبرى ودولة صغرى في اطار المصالح الدولية والتعامل الواقعي في إدارة استراتيجية الشؤون الخارجية.

ويبدو أن اللحظة التاريخية لتطور العلاقات العراقية – الأميركية ما بعد 9 نيسان 2003 قد أخذ منحى التحول للتعامل ما بين دولة احتلال (الولايات المتحدة الأميركية) ودولة مسلوبة الإرادة وفاقدة السيادة ومحتلة (العراق) على وفق القرار 1483 في عام 2003، لكن تطورات الوضع الاستراتيجي للعراق حال بالاحتلال إلى الإنجلاء والتحول نحو بناء العلاقات التفاعلية التعاونية وفق القرار 1559 لكلتا الدولتين لاسيما بعد تشريع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في 2004، مما أعطى دفعة قوية للعلاقات بين الدولة العراقية ودولة الولايات المتحدة الأميركية.

لكن الجدل انتاب استقراء مستقبل العلاقات العراقية – الأميركية، والعديد من الرؤى الاستراتيجية في تقييم المسارات نتيجة التاريخ مرة والواقع في تقييم العلاقات مرة أخرى.

ويبدو أن مسار الإدراك الأميركي لأهمية العراق بات مهماً جداً في مستقبل العلاقات العراقية – الأميركية، فالعراق من الناحية الاستراتيجية يمتاز بالعديد من الميزات التي تجعله الأنموذج الفاعل لعقد الشراكات بين الدول الصغرى والكبرى، لذا نحن نريد أن نوضّح من خلال هذا الملف كيف تفهم الولايات المتحدة العراق؟ وماهي مؤشرات التفاعل والإدراك بين البلدين؟ وما هو مستقبل العلاقات العراقية الأميركية؟ وأيّ مشهد سترتهن إليه العلاقة في مرحلة ما بعد الانسحاب التام في 2011؟ وهل التوظيف سيبقى المشهد المحتمل كشكل لاستقراء العلاقة العراقية – الأميركية؟ ... (برزان، 2011: 165).

أم أن الشراكة باتت هدفاً واضح المعالم ومؤطراً للعلاقات العراقية – الأميركية؟ (إسماعيل، 2012: 157).

فقد عانت العلاقات من إشكالية الأداء غير المنضبط من حيث الإدارة والعلاقة والمنحى الاستراتيجي في التفاعل، وهذا ما أدى بالعلاقات خلال الحقبة ما قبل احتلال العراق 2003 ولغاية 9 نيسان 2003 تعاني من قطيعة تامة، لكن ما بعد سنوات التغيير منذ 9 نيسان 2003 عانت العلاقات العراقية – الأميركية من توظيف الأول (العراق) لصالح تحقيق أهداف وطموحات الطرف الثاني (الولايات المتحدة الأميركية).

لكن تحولات بناء الدولة العراقية منذ 2003 وصولاً إلى الانتخابات الأولى بعد إقرار الدستور العراقي 2005 جعلت انتخابات 2005 تعطي العلاقات زخماً حقيقياً في درجة التوازن في الأداء حتى لو كان توازناً هشاً ويميل إلى الطرف الثاني في الأداء والتفاعل وعائد التوظيف، فيما بعد توقيع الاتفاقية الأمنية للانسحاب الأميركي في العراق جعلت العلاقات ترتقي إلى درجات مقبولة من حيث

التفاعل المشترك لاسيما بعد ظهور أهداف ومصالح مشتركة تتقدمها أهداف (مكافحة الإرهاب، أمن الطاقة، الازدهار الاقتصادي) مما جعل العلاقات تتحول نحو صفحة ومرحلة جديدة من حيث الأداء. (المرزوقي، 2013: 147)

ويبدو أن مسار العلاقات ما بعد الانتخابات الأخيرة في 7 أذار 2010 جعلت العلاقات تتحول نحو أفق أوسع التي قد تتطور في مرحلة ما بعد الانسحاب الكلي للقوات على وفق الاتفاقية الأمنية 2011، والعمل في اطار التفاعل الاستراتيجي لاتفاقية الاطار الاستراتيجي.

وهذا ما يجعل المستقبل يشكل إشكالية حقيقية تدفعنا لدراسة موضوع "العلاقات العراقية – الأميركية" لما تؤشره الأدبيات الاستراتيجية حول اتجاهات المستقبل بين التوظيف أو الشراكة من خلال التفاعل العراقي – الأميركي.

وقد افترضنا بأن هنالك علاقة بين منحى الأداء ومسار العلاقات العراقية – الأميركية، فكلما كان معطى منحنى الأداء متماثلاً وقادراً على صناعة الفعل وردة الفعل كلما كانت العلاقات تتجه نحو الشراكة الاستراتيجية بدلالة تلمس عائد التفاعل الاستراتيجي ودرجة الإيجابية على الدولة العراقية من حيث المنافع.

وكلما كان منحى الأداء ومسار العلاقات العراقية – الأميركية متعرجاً من حيث الأداء ومختلاً من حيث التماثل والأفعال التبادلية تكون محصلة أدائها لطرف فاعل، وطرف مذعن ستتجه العلاقات العراقية – الأميركية نحو التوظيف للطرف الأقوى تجاه الطرف المذعن وبالتالي سيكون شكل العلاقة مختلاً وغير متوازن.

يبـدو جليـا ان التفاعـل العكسـي بـين الادارتـين العراقيـة والامريكيـة يخضـع لقاعـدة التـاثير المتناوب، فمرة يكون الجانب الامريكي متحكما بشكل شبه كامل بمسارات الحكومة العراقية ومرة اخرى يكون العكس، فالحكومة العراقية تكون تصريحاتها وتحركاتها محرجة للادارة الامريكية وهذا ماشهدناه في الايام الاخيرة من تصريحات متقابلة للطرفين العراقي والامريكي وكان اخرها مادلى به رئيس الوزراء العراقي من انسحاب للقوات الامريكية وماتضمنه خطاب المرشح الديمقراطي (اوباما) من موافقة مبدئية تبدو بشكل اجباري لصاحب الحظ الاوفر للادارة القادمة.

حيث اشار (اوباما) في حديث له يوم 11/ 8/ 2008 على موافقته الكلية على تصريحات رئيس الورزاء العراقي، الامر الذي كان له اثره لدى الناخب الاميركي. إذ كما هو معلوم ان المسألة التي تشغل هذا الناخب وان كانت في منافسات الرئاسة الاميركية السابقة تتعلق بالوضع الاقتصادي الاميركي وما يلتزم به المرشح للرئاسة من تحقيق امتيازات مالية للمواطن الاميركي، فان اساس الحملة الانتخابية للمرشح الديمقراطي قائم على اساس الانسحاب الاميركي من العراق باعتباره الخطوة التي تؤدي الى عدم انفاق مليارات جديدة على الجيش الاميركي وتحويلها لصالح الشعب الاميركي .

وعلى الرغم من كون المرشح الاخر جون مكين ليس اقل تحمسا من (اوباما) في قضية سحب او تقليص عديد القوات الامريكية، ولكن(وحسب وجهة نظرنا) يبقى رئيس الوزراء العراقي في حينه حاملاً مفاتيح البيت الابيض يسلمها لمن يشاء من المرشحين، ودليلنا في ذلك اقواله السابقة التي وجهت الاعلام الاميركي والمواطنين الاميركان باتجاه المرشح (اوباما) والابتعاد عن المرشح (ماكين) (المرزوقي، 2013: 154)

ففي الوقت الحاضربات نزوع الحكومة العراقية وفي مقدمتها رئيس الوزراء لاتخاذ (مواقف مستقلة) سواء أملتها الرغبة بالتخلص من (تناقضات نوم السيادة على سطح واحد مع الاحتلال) أو تمليها ضرورات التحضير لـ (أجندة الانتخابات) المقبلة المحلية والبرلمانية، بات يقلق الادارة الأميركية بشكل ظاهر وجلي وبدت تنظر إلى (إصراره على جدولة الانسحاب) على أنه تنكّر لـ (للرعاية الامريكية في تسنمه رئاسة الوزراء) (برزان، 2011 :65).

وتؤكد صحيفة الغارديان إن الرئيس الوزراء العراقي في حينه ورث الوظيفة الأصعب في عالم السياسة العراقية في الوقت الحاضر، فقد أدار الحكومة بأقل مما هو مطلوب من وحدتها، وأن سلطتها كانت محدودة وربما كانت تنحصر في المنطقة الخضراء المحمية من قبل الأميركان، بحسب تعبير (جيمس دينسيلو)، وكان تاثير الجانب الامريكي اول الامر واضحا وببصمات مميزة ولكن(المالكي) استطاع ان يقتنص الوقت الصحيح لاعادة التوازن الى المعادلة.

مما تقدم نستطيع القول بان دائرة العلاقات الامريكية- العراقية ستكون متلازمة التاثير حاضرا ومستقبلا وفي العام القادم قد تكون العملية عكسية بحيث يمسك الرئيس الامريكي الجديد بمفاتيح رئاسة الوزراء العراقي ويسلمها لمن يراه قريبا منه او على الاقل ليس (راديكاليا) او متشدد بعقلية او لفكرة معينة.

هذه العلاقة (التنصيبية) قد لاتكون اساسا دائما لطبيعة نوع و العلاقات ولكنها ستاخذ على الارجح فترة لاباس بها من الزمن ولاسيما بوجود القوات الامريكية في العراق وعدم وضوح البقاء المستقبلي للقوات غير القتالية (كما يعبرون)، ولكنها قد تتحول الى نوع اخر من العلاقات تكتسب

اهمية وتاثير كبير ولكن من نوع اخر، قد يتمثل باجلى صوره في الارتباط الاقتصادي بشقيه الاستثمار الامريكي في العراق ويكون العراق السوق المفتوحة للبضاعة الامريكية.

افاق العلاقة المرجوة قد ترتبط بعوامل اخرى مقرونة بالتقدم السياسي في مجال قانون النفط، وكركوك، والفدرلة، والمصالحة الوطنية، والانتخابات المحلية وغيرها وهي حقبة مهمة جدا من القوانين قد تجعل من الحكومة العراقية صاحبة امتياز جيد قبال الادارة الامريكية وذات قوة معتد بها في الحساب الامريكي الحالي والمستقبلي. مما لاشك فيه بان الامريكيين كان لهم رغبة كبيرة في مردودات اقتصادية هائلة دفعت بهم كثيرا من اجل دخول العراق وتغيير نظام البعث القائم آنذاك وفي هذه المرحلة بالذات تطابقت مصالحهم مع مصالح اغلبية العراقيين في الداخل او الخارج ونفس الفكرة قد تكون اساسا للتعامل المستقبلي في بناء علاقات متينة في ذلك (المرزوقي، 2013: 187).

فالامريكيون لم يقدموا بجيوشهم الجرارة للعراق من اجل تكوين قواعد عسكرية قد يستطيعون الاستغناء عنها بمثيلاتها او اكبر منها في دول مجاورة للعراق ومنشاة منذ فترة طويلة وبدون مواجهة اي تشنجات من قبل الحكومات الموجودة في تلك الدول او رفض عام شعبي من شعوبها، ولكن يبدو ان للوضع قراءة ثانية تكمن في انتاج عصب استثماري بعيد الامد مهم وقوي في الشرق الاوسط يكون صاحب المنافسة الاولى او المتقدم عليها في كل من اليابان والصين او المانيا وتكون بؤرة ومرتكز انطلاقه من العراق صاحب اغنى دول المنطقة بالثروات المتعددة والاحتياطي الاول في النفط الخام (برزان، 2011: 132).

ان التجارب التي خاضتها الشعوب التي مرت بازمات مشابهة لما مر به الوضع في العراق تؤكد جميعها بان سر النجاح في اساس التحول من خط البناء العسكري والشد السياسي العالمي الى

خط اخر مختلف تماما، هذا الخط قد يكون ممثلا بالتاثير السياسي او العلاقات الدبلوماسية المتشعبة او غيرها ، لكن يبقى المقدم على ذلك كله هو الوضع الاقتصادي الداخلي وتاثيره على الاسواق العالمية، استثمارا وتسويقا.

ومن هذا المنطلق فان البعد المستقبلي للعلاقات الامريكية- العراقية لن تكون في مامن من الازمات اذا مابقيت تحت صيغة الدعم العسكري والسياسي فقط، بل تحتاج الى مقوم رئيسي وسبب وجيه لعلاقة من نوع اخر يشكل صورة محترمة الى حد ما للجانب العراقي، ويبعده عن نظريات العمالة او الخضوع والتي تلقى سوقا رائجا في الاوساط الشعبية في الدول العربية عموما والاسلامية خصوصا (حنا، 2013: 186).

لذا فان تحويل العلاقات الى ارتباط اقتصادي وتبادل تجاري ودعم للسوق المحلية لدى الطرفين سيكون هو افضل الطرق في التواصل وتهيئة الاجواء لاقامة علاقات دبلوماسية مبنية على التقدير الصحيح لكلا الجانبين لثقل كلا منهما، وهو تغيير سكون بمثابة قراءة مغايرة لما هو موجود من علاقات دبلوماسية (تحت ضغوط القوات العسكرية)، في هذا الجانب سيكون الطرفان في حالة رضا لكلا شعبيهما وفي حالة اكثر هدوء من الشد السياسي الذي نشهده الان بين الفينة والاخرى.

ما يؤكد صحة ما ذهبنا عدة امور ولكن ابرزها هو الحاح الجانب الامريكي على اقرارا عدة قوانين وفي مقدمتها قانون النفط والغاز والذي يمهد لاستثمارات امريكية كبيرة في العراق تجعل من العراق مرتبط بعلاقات اقتصادية كبيرة للجانب الامريكي ويلغي الارتباط العسكري الحالي وهو مايوفر للجانبين حالة من الاستقرار السياسي والكسب الاقتصادي الكبير، وهو ما نتوقعه ونراه صحيحا في نفس الوقت (حنا، 2013: 28).

الرؤية العراقية للعلاقة

يمكن ان نستدل على اهمية الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للعراق، من خلال أفكار وآراء السياسيين العراقيين، وكذلك من خلال السلوك السياسي للحكومة العراقية، فوفقا لهذه المؤشرات تحتل امريكا مكانة مهمة لدى بعض هؤلاء السياسيين من خلال ايمانهم بأن وجود امريكا الى جانبهم يساعد على ان يخرج العراق من هذه المرحلة كدولة قوية ذات كفاءة، وذات مقدرة على الحفاظ على أمنها ووحدتها واستقرارها ضد التهديدات الخارجية، وكذلك ايمانهم بضرورة مشاركة امريكا في بناء المؤسسات في القطاعات الأمنية والتعليمية والصحية، والحث على الاصلاح والتحول الديمقراطي، ومساعدة العراق في العودة للوضع الطبيعي من خلال سرعة اندماجه بمحيطه الاقليمي.

الرؤية الامريكية للعلاقة

يمكن ان نتلمس موقف ورؤية الادارة الامريكية من العراق والتحولات السياسية الجارية فيه وذلك من خلال السلوك السياسي الامريكي، فمن الملاحظ ان الرؤية الامريكية للعراق الجديد تنطلق من شعورهم بانه تجربة أمريكية جديدة في الشرق الاوسط تتطلب الحماية من النفوذ الايراني الممانع للوجود والنفوذ الامريكي في المنطقة ! وأن السعي الامريكي لتحسين الوضع الامني في العراق سيساهم في زيادة التبادل التجاري واقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى ذات المردود الاقتصادي الكبير، اما فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني فهم يرون في العراق بلدا مهما قادرا على أن يكون طرفا فاعلا في حفظ التوازن الاقليمي وخاصة مع ايران، وذلك انطلاقا من المخزون العراقي الهائل من ثروة الهيدروكربون وموارده البشرية وموقعه الجيوستراتيجي.

الخاتمة

إن الدراسة استطاعت الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في بداية الدراسة حول حقيقة النوايا الأمريكية في العراق بعد عام 2003 وتبين أن النوايا الأمريكية في العراق هي التحكم بالنفط سوقاً وإمدادات، والالتزام بأمن إسرائيل وإبقائها، والاحتفاظ بدور ريادي في العالم ودور محوري في المنطقة، حيث استطاعت الإدارة الأمريكية ضمان مصالحها وتحقيق أهدافها في العراق من خلال توقيع اتفاقية ما يوصف بالإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون طويلة الأمد بين البلدين ومن خلال التحكم في مسارات العمل السياسي العراقي، أما أهم المشاريع الأمريكية في العراق فكانت العمل بكل ما أوتيت من قوة من أجل السيطرة على مقدارات العراق ووضعه تحت المظلة الأمريكية وتعزيز وضعها الجيوسياسي والعسكري في المنطقة من خلال التحكم بالقرار العراقي وكذلك إقامة القواعد العسكرية.

كذلك أثبتت الدراسة الفرضية التي تقول بأن العلاقات العراقية الأمريكية كان يمكن أن تتطور نحو آفاق أرحب، وأن الحرب كان يمكن تفاديها لو توفرت أرضية ملائمة من الفهم المتبادل لمصالح ومطالب الطرفين، حيث أن النيات الأمريكية المبيتة وضعف الأداء السياسي العراقي كان وراء تدهور العلاقات والوصول بها إلى حد الاحتكام إلى القوة المسلحة.

ولعل متباعة بعض استراتيجيات الإدارات الأمريكية الجمهورية منها والديمقراطية يمكن أن يسهم فيفهم الإطار العام لهذه السياسة الذي شكل الدافع لحركتها على ذلك النحو تجاه تالعراق في العقود الأخيرة. إن جهور المسألة أن الإدارة الأمريكية كانت مصرة على أن تحكم العراق أو تتحكم فيه بدرجة أو بأخرى.

الاستنتاجات

1- أن الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب من أهمية العراق من الناحية الجيوستراتيجية أرادت أن يكون من أهم القوى الخليجية الداعم لسياساتها. وأن حالة التوتر في العلاقات في أوقات مختلفة دليل على أن العراق كان يرفض مثل هذا الضبط.

2- أن العلاقات العراقية – الأمريكية قد تكونت نتيجة لوجود سمات وأهداف ومصالح، قد تكون مشتركة في بعض الأحيان.

3- كان الطابع الغالب والأساسي في العلاقات العراقية – الأمريكية، هو الطابع العسكري، المتمثل بميدان التعاون العسكري، يليلها الميدان الدبلوماسي والسياسي.

4- العراق كان يتقاطع مع تومجهات السياسة الأمريكية وخياراتها في المنطقة، مما جعل العلاقات تأخذ وعلى الدوام شكل التوتر، ولم تحقق نتائج إيجابية كبيرة.

5- غياب المرونة في العمل السياسي سواء بالنسبة للحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق أو الإدارات الأمريكية.

6- مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية مرهون بقضية أساسية وهي الاحتلال الأمريكي للأراضي العراقية.

التوصيات:

1- التحويل على إمكانية حدوث تغيرات جوهرية على سياسات الإدارات الأمريكية واعتمادها أطراً لتحليل سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق بشكل خاص وبيئته الإقليمية بشكل عام.

2- صياغة توجهات أكثر إدراكاً لجهة تحقيق توازن جدي للمصالح بين البلدين وإقامة علاقات تقوم على التكافؤ.

3- أصبح لزاماً على القوى السياسية العراقية على اختلافها التفكير جدياً في كيفية الحفاظ على المصالح الوطنية للعراق وشعبه عن طريق الاستفادة من الفرصة التي يمكن أن تتاح لإدخال تعديلات ضرورية ومهمة على ما يوصف بالإطار الاستراتيجي لعلاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة لصالح العراق.

4- تعزيز علاقات التعاون مع المحيط العربي ليكون داعم للعراق في كافة التحديات.

المصادر

أولا : الكتب العربية:

1. احسان، محمد (2000).**كوردستان و دوامة الحرب**. لندن: دار الحكمة.
2. الامير، فؤاد قاسم (2004). **العراق بين مطرقة صدام و سندان الولايات المتحدة**. بغداد: مؤسسة الغد للدراسات والنشر.
3. باسيفيتش، ندرو (2004). **الامبراطورية الامريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية**. الطبعة الاولى، بيروت: الدار العربية للعلوم.
4. البرازي، تمام، **العراق وامريكا 1983-1990 ((حتمية الصدام))**. القاهرة: مكتبة مدبولي، (د.ت).
5. البزاز، سعد (1995).**رماد الحروب: اسرار ما بعد حرب الخليج**. ط2، لندن: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.
6. بكري، محمود (1991).**جريمة امريكا في الخليج: الاسرار الكاملة**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
7. بليكس، هانز (2005). **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. **بناء الامن والسلام في الشرق الاوسط (الاجندة الامريكية)** (2001). ط1، معهد واشنطن، ترجمة: يوسف الجهماني، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع.
9. تشومسكى، نعوم، فيسك، روبرت وآخرون (2003). **الحرب الامريكية على العراق**.ط1، ترجمة: ناصر ونوس، دمشق: دار البلد للنشر والتوزيع.

10. حافظ، طالب حسين (2008). **تطور الاستراتيجية الأمريكية في العراق**. مجموعة باحين.

11. حبيب الرحمن (1999).**حرب تحرير الكويت: جذورها و مقوماتها**. ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

12. الحسني، سليم (1990).**امن الخليج: دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت**.ط1، بيروت: مركز المعرفة للدراسات الاسلامية.

13. الحسني، عبد الرزاق (1966). **تاريخ الوزارات العراقية**. الجزء الثامن، صيدا: مطبعة العرفان.

14. حسين، صدام (1981).**العراق والسياسة الدولية**. بغداد: دار الحرية للطباعة.

15. الحمدي، صبري فالح (2002). **دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقتها الدولية**. المكتبة الوطنية، بغداد.

16. حنا، جورج (1958).**عندما يتكلم الشعب**. ط1، بيروت: دار العلم للملايين.

17. الخيرو، خالد صبحي احمد (1986).**السياسة الخارجية العراقية بين 1945 – 1953**.الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة دار القادسية.

18. الدجاني، احمد صدقي وآخرون (1997).**ازمة الخليج و تتاعياتها على الوطن العربي**.الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

19. الدسوقي، مراد ابراهيم (1993). **الغزو العراقي للكويت: رؤية معاصرة لاكبر نكبات العرب**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية–مؤسسة الاهرام.

20. راتنر، ميشيل، غرين، جيني واولشانسكي، بربارة (2003).**ضد الحرب في العراق**. ط1، ترجمة: ابراهيم الشهابي، دمشق: دار الفكر.

21. الزبيدي، ليث عبد الحسن جواد (1979).**ثورة 14 تموز 1958 في العراق.** بغداد: دار الرشيد للنشر.

22. سالنجر، بيير ولوران، اريك (1992).**حرب الخليج الملف السري.الطبعة العاشرة**، كوردستان العراق: منشورات دار (ديموكراسي) للنشر.

23. السامرائي، عبد الله سلوم (1982).**الولايات المتحدة الامريكية والمؤامرة على الامة العربية.** بغداد: دار الرشيد للنشر.

24. السعدون، حميد حمد (2000). **فوضوية النظام العالمي الجديد واثاره على النظام الاقليمي العربي.** عمان – الاردن: دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع.

25. السماك، محمد (1990).**الاقليات بين العروبة والاسلام.** بيروت: دار العلم للملايين.

26. سيمونز، جيف (2003).**استهداف العراق: العقوبات و الغارات في السياسة الأمريكية.**الطبعة الاولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية..

27. سيمونز، جيف (2003).**التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة.**الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

28. سيمونز، جيف (2004).**عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في اعادة تشكيل الشرق الأوسط.** الطبعة الأولى، ترجمة: سعيد العظم، بيروت، دار الساقي.

29. شعبان، عبد الحسين (1994).**بانوراما حرب الخليج : وثيقة و خبر.**الطبعة الاولى، لندن: دار البراق.

30. شعت، احمد كمال.**العراق المغبون ... وتداعيات حرب الخليج.** القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت.

31. شلشل، طاهر (2001). **العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، البحث في رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر**. ط1، ج1، القاهرة: مكتبة الشرق.

32. صفوة، نجدة فتحي (1969).**العراق في مذكرات البلوماسيين الاجانب**.ط1، بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

33. علي، طارق (2004).**بوش في بابل: اعادة استعمار العراق**. الطبعة العربية الاولى، ترجمة: د. فاطمة نصر، مؤسسة سطور.

34. علي، عبدالغفور كريم (1990).**ازمة الخليج: مبدأ استخدام القوة في سياسة امريكا الخارجية، دراسة في ضوء ازمة الخليج**. بغداد، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة المشرق.

35. فتح الله، جرجيس (1991).**مغامرة الكويت: الوجه والخلفية، ستوكهولم – سويد**.د.ط، الجزء الثاني .

36. الفلاحي، سهيل داود (2001). **أوراق أمريكية**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

37. فهمي، عبدالقادر (2005). **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. ط1، بغداد: دار الرقم للنشر والتوزيع.

38. فهمي، عبدالقادر (2009). **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمان، دار الشروق والتوزيع.

39. كلارك، رامزي (1993).**النار هذه المرة : جرائم الحرب الامريكية في الخليج**.ط1، ترجمة: مازن حماد، الاردن، منشورات الشركة الاردنية للصحافة والنشر (الدستور)، كانون الثاني.

40. كلارك، ويسلي (2004). **الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والامبراطوريةالامريكية**. ترجمة: عمر الايوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.

41. كوكبورن، اندرو وباتريك، كوكبورن (2000).**صدام الخارج من تحت الرماد : ولادة صدام حسين من جديد**.الطبعة الأولى، ترجمة: علي عباس، القاهرة ، مكتبة مدبولي، بيروت: دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع.

42. كولي، جون (1992).**الحصاد: حرب امريكا الطويلة في الشرق الأوسط**. الطبعة الرابعة، ترجمة: عاشور الشامس، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر .

43. لوبرا، وليم وسيب، شارل (2002).**عراق لا يقهر**. ترجمة: محمد كاظم مجيد الجبوري، العراق – بغداد، وزارة الاعلام، مركز ام المعارك للبحوث والمعلومات، قسم الدراسات والنشر: دار الحرية للطباعة.

44. لوران، اريك (2003).**حرب ال بوش: اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها**. الطبعة الأولى، ترجمة: سلمان حرموش، لبنان: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع.

45. مجموعة من الباحثين (1994).**الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج**، تقديم: خالد بن محمد القاسمي، بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة،الطبعة الاولى، والترجمة والنشر والتوزيع، الشارقة: دار الثاقة العربية للنشر والترجمة والتوزيع ، الكتاب الثاني.

46. محمود، ريبوار كريم (2006). **عملية صنع قرار الحرب على العراق حب عام 2003 نموذجاً.** دار الجنان للنشر والتوزيع.

47. مناف، عبد العظيم (1999). **من بلفور الى باتلر: العراق وامريكا والتحدي الذهبي.**الطبعة الأولى، القاهرة: دار الموقف العربي .

48. نعنع، حميدة (2000).**طارق عزيز .... رجل وقضية.**الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

49. نكديمون، شلومو (1997).**الموساد في العراق و دول الجوار**. ترجمة: بدر عقيلي ، عمان: دار الجليل للنشر.

50. نورس، علاء موسى كاظم (1990).**ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية.** بغداد: الدار الوطنية لنشر والتوزيع والاعلان.

51. هيكل، محمد حسنين (1992).**حرب الخليج: اوهام القوة و النصر**.الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.

52. هيكل، محمد حسنين (2003).**الامبراطورية الامريكية و الاغارة على العراق.**الطبعة الثانية، القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي.

53. ورثنغتون، أرمي واخرون، (2003). **العراق: الغزو– الاحتلال– المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي.**الطبعة الاولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

54. الونداوي، مؤيد ابراهيم(1990).**وثائق ثورة تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية.** ط1، بغداد: المكتبة العالمية.

55. وودوارد، بوب (2003). **حرب بوش، عرض وتحليل: حسين عبد الواحد**.القاهرة: منشورات مدبولي الصغي.

ثانيا: الكتب الاجنبية:

1. Anthony Cordesman, (1994).**Iraq's Military Forces: 1989-1993**, Washington D. C .
2. Anthony H.Cordesman and Ahmed S. Hashim, (1997).**Iraq: Sanctions and Beyond** , USA , Westview press.
3. General H. Norman Schwarzkopf (1992). It Does NotTake a Hero, London , Bantam press.
4. Lowrence F. Kaplan and William kritsol (2003).**The WarOver Iraq: Saddam's Tyranny and American's Mission,** USA , Encounter Books.
5. Marion Farouk-Sluglett , Peter Sluglett (1987).**Iraq Since 1958 : From Revolution to Dictatorship,**London-Newyork, I.B.Tanris and Ltd publishers, by KPI Ltd, First Publish.
6. Milan Ria, (2002). **War Plan Iraq: Ten Reasons Against War with Iraq, USA** , Verso Books , November.
7. Michael T.Klar (2001).**Resource Wars : The new Landscape of Global Conflict** , Metropolitan , USA , Westview press.
8. Pulwolfwitz (1993).**Special Policy Forum Report U.S. Policy Toward**Iraq , Washington Institute.
9. Sarah Gaham- Brown (1990).**"Sanctioning Saddam : The Politicalof Intervention in Iraq"**, I.B., Tauris, New York
10. Jean Edward smith, (1992). **"George Bush's War,"** Hanry Holt and company, New York,pp.259-260

11.U.S News and World Report, (1992). "Triumph Without Victory: the unreported History of the Persian Gulf War, Times Books, New York, pp.449-450

ثالثا : <u>المصادر الالكترونية</u> :

1. ابراهيم جبار، العراق والولايات المتحدة و اسرائيل ، مصدر مقال من الانترنت

بتاريخ2004/12/11 : **www.shoun.com/iraq.18htmhttp://**

2. ابراهيم علوش، العقوبات المعدلة و الحرب المستمرة على العراق ، مقال منشور على الانترنت

بتاريخ 2005/3/22 :

http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/al3aqubatu/Ma3addalatu.htm

3. احمد يعقوب ، دعوة لاحياء المثلث الخصيب ، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2005/2/5:

http://www.pinonline.net/arabic_news/index.htm.

4. اندرو كوكبورن و باتريك كوكبورن ، من بين الرماد : اعادة بعث صدام حسين ، نيويورك ،

هاربربيرينال، 1999 ، مصدر من الانترنت بتاريخ 2004/12/8 (جزء من الكتاب) :

http://www.kobra.net/arab/NY.99/12139h18.htm

5. الاقتصاد العراقي بعد الحرب ، مصدر منشور على الانترنت (احصائية) بتاريخ 2004/5/3 :

http://www.economics.com/Iraq/counte/95.htm

6. الكسندر بيلونوغوف، الكرملين و حرب الخليج الثانية : اسرار قمة هلنسكي ، مصدر منشور على

الانترنت (جزء من كتاب) بتأريخ 2004/12/13 :

http://www.alitijahalakhar.com/archive/100/thefile_100.htmا

7. أيمن جمال الدين، حقائق واحداث تأريخية ، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2005/1/22:-

http://www.muntada.com/arab/history.22.htm

8. بيار سالينجر و اريك لوران ، المفكرة الخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع على العد العكسي للازمة ، كتاب منشور على الانترنيت بتاريخ 2004/8/29:

http://www.geocities.com/aqlamco

9. تواريخ ذات دلالة : الاحداث التأريخية المهمة في عهد صدام حسين، مصدر منشور على الانترنت بتأريخ 2005/3/27 :**http://www..saddam.egypt.com/dates1.htm**

10.حامد الحمداني، في الذكرى السادسة والاربعين لثورة 14 تموز 1958 المجيدة ، مصدر مقال من الانترنت بتأْريخ 2004/7/12 :

http://www.hamidalhamdany.com/arabic/N90/720.htm

11. حامد الحمداني، العراق والثروة النفطية ومطامع الامبريالية، مقال منشور على الانترنت بتأْريخ 2005/1/27: **http://www.hamidalhamdany.com/arabic/N29/613.htm**

12. حامد بن عبد الله العلي، تأريخ الارتباط الغربي بالخليج العربي واهدافه ودور العلماء في مقاومته، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2005/2/10:

http://www.muntada_islamtoday.net/showthread.php

13. ريتشارد جارفيلد، خطر التعرض للاصابة و الموت بين الاطفال العراقيين من 1990 حتى 1998 ، تقييم اثار حرب الخليج و العقوبات الاقتصادية ، مارس 1999 ، جزء من كتاب منشور على الانترنت بتاريخ 2004/12/27:

http://www.fourthfreedom.org/Iraq/sanctions.99.htm/

14. روبرت تينر ، بغداد.... المحطة التالية: العراق والحرب ضد الارهاب ، مقالة مترجمة عن مجلة شؤون خارجية (Foreign Affairs) الامريكية، عدد نيسان/ابريل 2002 ، مقال منشور على الانترنت:**http://www.mostakbaliat.com/translate/Iraq.htm**

15. د. سعيد الشهابي، العراق و القرار 1441 والجدل حول مفهوم الحرب العادلة ، مقال منشور على الانترنت بتاريخ 2004/2/21:

http://www.arabnews.com/arabic/Iraqi/war/A2135?11.htm

16.سمير حسن، الحرب العراقية – الايرانية شعوبية بشكل جديد ، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2005/1/19:**http://www.geocities.com/mnse2003/history3/52SE.htm**

17.د. سعيد ابو علي، ازمة الخليج و العوامل الموضوعية غير المباشرة ، **مجلة افاق**، فصلية تصدر عن اكاديمية المستقبل للتفكير الابداعي، غزة، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2004/9/7 : **http://www.aafaq.org/gaza.htm**

18. ستيفن ارشالوم، مسلسل تأريخ صدام، ترجمة: احمد زكي، 2003 ، مصدر منشور على الانترنت (جزء من كتاب) بتاريخ 2004/6/8 :

http://www.znet.net/Iraq/history41.187698=22G34P.htm

19. د. صالح ياسر، بعض معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001 ، مصدر من الانترنت بتاريخ 2002/9/12:

http://www.mostakbaliat.com/USA/september/ABC?568h8.10985?22.html

20. عبد الكريم حسن الهاشمي، الخطاب الامريكي والسياسة الجديدة للامم المتحدة ، مقال منشور على الانترنت بتاريخ 2005/3/19 :

http://www.df-althani.com/arabic.article?Iraq=USA.htm

21. د. عبدالوهاب حميد رشيد، ندوة احتلال العراق و تداعياته – عربيا و اقليميا و دوليا ، مجلة العلوم الانسانية ، مجلة الكترونية شهرية تعني بالعلوم الانسانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مصدر من الانترنت بتأريخ 2005/3/17 : **http://www.uluminsania.com/12.htm**

22. عمر سلمان، السياسة الامريكية في الخليج من دون معلم : حفلة سمر في وداع ((الاحتواء المزدوج)) خاتمي يحضر و صدام يغيب، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2005/3/3:

http://www.elrayyes.books.com/Articles/ju198/20/11.htm

23. عصام سعدون، الوجود الامريكي في الخليج، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2005/2/14:**http://www.arabtimes.com/Gulf/82.htm**

24. قسم البحوث والدراسات، نبذة عن حرب الخليج، مقال منشور على الانترنت بتأريخ : 2004/9/21 :**http://www.aljazeera.net/archiv/29.htm**

25. ديلان،كرستين عبدالكريم (2001). **حرب الخليج: الحرب القذرة النظيفة**.الطبعة الاولى، باريس: مؤسسة لي شارش ميدي ايديتر. مصدر منشور على الانترنت (جزء من كتاب) بتأريخ 2004/10/19 :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A7A26198-23F7-4107-AE2A-78FD858E8239.htm

26.ماهر عبد الرحمن، امريكا والنظام القاعدة الامنية: العسكرية الثابت في الخليج انعاش الاستراتيجية المقثرة باسلاح من بوابة العراق..... و الى عمق المنطقة مصدر مقال من الانترنت بتاريخ 2005/2/13:- **http://www.qudsway.to/arab/shuun/Iraq.htm**

27. محمد حسن علي ، اجتماع خيمة صفوان و مستقبل الكويت السياسي ، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2005/1/7 : **http://www.alshahid.com/Gulfwar/90-92.htm**

28 . محمد شعبان ، العراق ... كسر الحصار عبر دول الجوار، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2001/7/3 :-

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/07/article3.=html

29. محمد علي جواد ، العقوبات الانكلو-امريكية و مصير صدام ، مقال منشور على الانترنت بتأريخ 2001/10/22:- **http://www.alshahid.com/Arabic/Iraq.htm122**

30. محمود الالفي ، العراق قدوة للتضامن العربي ، مقال منشور على الانترنت بتاريخ 2001/7/9:

http://www.aafaq.org/iraq/news.112.htm

31. محمد شريف ، بريمر والعراق ، مصدر مقال من الانترنت بتاريخ 2004/10/10:

http://www.alitihad.com/muntada/maqalat/12AC6379.htm

32. د. منذر الفضل، احد عشر سنة على خيمة صفوان: و التنازل عن السيادة الوطنية، مصدر مقال من الانترنت بتأريخ 2005/2/12 :**http://www.zaqora.4t.com/safwan.htm**

33 . موقع www.iiss.com على الانترنت: **International Institute of Strategic Studies**

34. موقع صدام حسين على الانترنت بتاريخ 2004/9/22 :

http://www.uruklink.net/saddam/129.htm

35. **http://www.9nessan.com/docs/doc119.htm**

36 .Philip Shenon , Washington and Baghdad Agree on one point: Sanctions Hurt, 12/1/2005:

http://www.globalpolicy.org/security/sanction/indexone.htm/

36. وهيم، طالب محمد. التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج، القسم الأول النسخة الإلكترونية، على موقع العراق للجميع. **http://www.iraq4ah.dk/**

رابعا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

1. جاسم، جاسم زبون (2004).**صنع القرار الامريكي باستخدام القوة العسكرية ضد العراق عام 1991.**(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
2. العاني، فاطمة حمدي عبدالرحمن (1998).**السياسية الخارجية الأمريكية ازاء العراق: دراسة حالة ام المعارك.**(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
3. العلي، رنا خالد عبدالجبار (2002). **دور المملكة المتحدة في الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.** (رسالحة ماجستير غير منشورة)، بغداد، جامعة النهرين.
4. فضل، اسماعيل حسين (1985).**المسألة الكردية في العراق.**(رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية – الافريقية، جامعة الخرطوم.

خامسا: المجلات:

1. اثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة من عام 1970 الى عام 1990.**مجلة زانكو السليمانية،** العراق، العدد 6، سنة 2001

2. الدسوقي، ابوبكر (1999). الازمة العراقية الاخيرة : التداعيات و النتائج.**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 135، ص 168.

3. سليم، نبيل (2001). العراق والولايات المتحدة الامريكية: الصراع في اطار مشروع القرار البريطاني– الامريكي وما بعده.**مجلة قضايا سياسية**، بغداد، المجلد الثاني، العدد الاول.

4. عبد المجيد، وحيد (2003). الإدارة العراقية للازمة والحرب. **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 152.

5. **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 270 ، اب 2001

6. محمود، احمد ابراهيم (1999). عملية ثعلب الصحراء : تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج.**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 135.

7. منيورست، ميلتون (2000). قتال الحروب القديمة. ترجمة: عبير عبد العزيز، **مجلة قضايا سياسية**، بغداد، المجلد الاول، العددان الثالث والرابع.

8. ميخائيل، بول (2000). رياح التغيير. ترجمة: نبيل محمد سليم، **مجلة قضايا سياسية**، بغداد، المجلد الاول، العددان الثالث والرابع.

9. العلاف، إبراهيم خليل (2006). العراق والولايات المتحدة الأمريكية فيدراسات في التاريخ والسياسة والتعليم. سلسلة شؤون إقليمية **مركز الدراسات الإقليمية**، الموصل، العدد 7، ص 145.

سادسا : الجرائد:

1- Brian Whitaker and Amelia Gentleman, Russia Blocks Smart Sanctions against Iraq, Guardian, 24/5/2001

2- Jessica berry , Philip Sherwell and David Wastell , Army Alert.4

3- R.james Woosley, Saddam May Be Target Americans Are5.

4- Washington Post, 16/1/1997.

5- Daily Telegraph , 17/9/2001, Looking For ,

6- by Saddam Points to Iraqi Role , Sunday Telegraph , 23/9/2001

7- Guardian , 19/10/2001

8- Guardian , 20/10/2001

9- Washington post,10/6/2002

10- Sam kiley, Powells Peace Call Falls on Deaf Ears, NY.Times, 26/2/2001

سابعا: وكالات الأنباء:

1. تلفزيون العراق و وكالة الانباء العراقية 2 نيسان 1990 ، الصحف العراقية كافة 3 نيسان 1990

2. تلفزيون العراق و وكالة الانباء العراقية 2 اب 1990 ، والصحف العراقية كافة 3 اب 1990

3. تلفزيون العراق و وكالة انباء العراق 12 ايلول/سبتمبر، و كافة الصحف العراقية 13 ايلول/سبتمبر

ثامنا: <u>تقارير</u>:

1. الازمة العراقية–الامريكية: الاتجاه نحو الحرب، التقرير الاستراتيجي العربي ، 2002–2003

2. تقرير المجموعة الرئاسية للدراسات – واشنطن، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ، ترجمة: الدكتور فريدون كاكةيى، مراجعة: يوسف طؤران، العراق– السليمانية ، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2002

3. Colin L. Powell, Remarks with German Foreign Minister Joschka Fischer after their Meeting, Washington D.C , 11 May 2004.